

أثر تطبيق إستراتيجيات تخفيف المخاطر على البنوك السعودية

قائد الفريق:

منيرة نايش السبيعي

أعضاء الفريق:

عبير ابراهيم اللهيبي

عوض حسن الغامدي

إشراف/

د. الفيصل عبد الحميد محمد حسن

العام الدراسي:

2023-2024

المقدمة	9
مشكلة البحث	10
أهمية البحث	10
الأهمية العلمية	10
الأهمية العملية	10
أهداف البحث	11
أدوات البحث	12
أسئلة البحث	13
الدراسات السابقة	13
المنطلقات النظرية للدراسة	14
منهجية البحث	14
أدوات تقييم السيولة	15
مجالات الدراسة	16
مخاطر السيولة التي تهدد استقرار البنوك والمؤسسات المالية مثل:	16
الجدوى المالية والسيولة:	17
إدارة السيولة الفعالة مع البنوك التابعة:	17
فهم إدارة السيولة	17
فهم مخاطر السيولة	17
أدوات إدارة السيولة:	18
استراتيجيات إدارة السيولة:	18
دور التكنولوجيا:	18
دور البنوك التابعة في إدارة السيولة:	19
التحديات الرئيسية في إدارة السيولة:	21
استراتيجيات الإدارة الفعالة للسيولة:	23
الحفاظ على الاحتياطيات الكافية:	23
استخدام القروض قصيرة الأجل:	23
الاستثمار في الأوراق المالية القابلة للتسويق:	23

استخدم المشتقات:.....	23
إدارة التدفقات النقدية:.....	24
أدوات وتقنيات إدارة السيولة:.....	24
التنبؤ بالتدفق النقدي:.....	24
إدارة النقد:.....	24
إدارة حسابات القبض:.....	24
إدارة المخزون:.....	25
التمويل قصير الأجل:.....	25
تجنب أزمة السيولة.....	25
تقليل تكاليف التمويل.....	25
تلبية المتطلبات التنظيمية.....	25
تحسين إدارة المخاطر.....	26
تعزيز الفرص التجارية.....	26
التنفيذ الناجح لإدارة السيولة مع البنوك التابعة.....	26
التعاون بين Pare N't Bank والبنك التابع.....	26
إدارة السيولة المركزية.....	26
استخدام التكنولوجيا.....	26
إدارة المخاطر.....	27
الرصد المنتظم وإعداد التقارير.....	27
أفضل الممارسات لإدارة السيولة مع البنوك التابعة.....	28
إدارة السيولة المركزية.....	28
إدارة السيولة اللامركزية.....	28
إدارة السيولة الهجينة.....	28
تجميع النقدية.....	28
التمويل داخل المجموعة.....	28
إدارة الضمانات.....	29
قيادة نمو الأعمال من خلال الإدارة الفعالة للسيولة.....	29
فهم إدارة السيولة.....	29
أهمية إدارة السيولة.....	29
استراتيجيات إدارة السيولة.....	29

دور البنوك التابعة	30
اختيار البنك الفرعي المناسب	30
الكشف عن العلاقة بين السيولة وتكلفة الأموال	31
ما هي السيولة؟	32
فهم نسب السيولة	32
أهمية السيولة في التمويل	32
العوامل التي تؤثر على السيولة	32
استراتيجيات تحسين السيولة	32
الخلاصة	32
ما سبب أهمية السيولة؟	33
الوفاء بالالتزامات المالية	33
ثقة المستثمر	33
الميزة التنافسية	33
تكلفة الأموال	33
إدارة المخاطر	33
تكلفة الأموال	34
مصادر الأموال	34
ظروف السوق	34
الجدارة الائتمانية	34
استراتيجيات التحوط	34
الخيار الأفضل	34
فهم العلاقة	35
تأثير السيولة على تكلفة الأموال	35
أهمية جودة الأصول	35
دور كفاية رأس المال	35
تأثير ظروف السوق	35
الخيار الأفضل لإدارة السيولة وتكلفة الأموال	35
العوامل المؤثرة على السيولة وتكلفة الأموال	36
العوامل الاقتصادية	36
عوامل السوق	36

العوامل التنظيمية.....	36
العوامل التشغيلية.....	36
إدارة السيولة لتقليل تكلفة الأموال.....	37
الحفاظ على الاحتياطيات الكافية.....	37
مراقبة التدفق النقدي.....	37
تنوع مصادر التمويل.....	37
استخدام تسهيلات البنك المركزي.....	37
الحفاظ على علاقات جيدة مع الأطراف المقابلة.....	37
فوائد الحفاظ على السيولة الكافية.....	38
المراجع والقراءات الإضافية.....	39
أهمية المراجع ومواصلة القراءة.....	39
مصادر للمراجع ومزيد من القراءة.....	39
مقارنة الخيارات.....	39
نصائح لتحسين إدارة المخاطر المالية في الأعمال.....	40
ما هي المخاطر المالية؟ وما هي أنواعها؟ وكيف يتم إدارتها؟.....	41
تعريف المخاطر المالية.....	42
المخاطر المالية الرئيسية.....	42
مخاطر سعر الفائدة.....	42
مخاطر العملة.....	42
مخاطر الطرف المقابل أو عدم السداد.....	42
مخاطر السيولة.....	42
المخاطر المتعلقة ببيئة الأعمال.....	43
العوامل المؤثرة على إدارة المخاطر المالية في البنوك:.....	43
عملية تحليل المخاطر المالية.....	43
خطوات تحليل المخاطر المالية.....	44
الخطوة الأولى: تحديد المخاطر الرئيسية.....	44
الخطوة الثانية: احسب وزن كل خطر.....	44
الخطوة الثالثة: ضع خطة طوارئ.....	44
الخطوة الرابعة: تحديد المسؤوليات.....	44
الخطوة الخامسة: تحديد تواريخ انتهاء الصلاحية.....	44

45	 ما هي المخاطر المرتبطة بالسوق نفسه؟
45	 سوق العقود الآجلة: جهاز لإدارة المخاطر المالية؟
45	 الأسئلة الشائعة
45	 ما معنى المخاطر المالية؟
46	 ما هي الأنواع المختلفة للمخاطر المالية الحالية؟
47	 استراتيجيات إدارة المخاطر في فحص البنوك
48	 أهمية تقييم المخاطر في فحص البنك
49	 المكونات الرئيسية لإطار عمل إدارة المخاطر
50	 المكونات الرئيسية لإطار عمل إدارة المخاطر - استراتيجيات إدارة المخاطر في فحص البنوك
52	 تخفيف المخاطر التشغيلية في فحص البنك
53	 استراتيجيات إدارة مخاطر السوق في فحص البنوك
54	 معالجة مخاطر السيولة في فحص البنوك
55	 تقنيات تقييم مخاطر الائتمالات في فحص البنك
56	 أفضل الممارسات لتنفيذ إستراتيجيات إدارة المخاطر الفعالة في فحص البنوك
57	 التأمين: دور التأمين في إدارة المخاطر البحث
57	-فهم التأمين والمخاطر البحثة ١-
57	تعريف المخاطر البحثة ٢-
57	 أهمية التأمين في إدارة المخاطر البحثة ٣-
57	 نصائح لاختيار التغطية التأمينية ٥-
57	الاستنتاج ٦-
58	 المخاطر البحثة وتأثيرها
58	 ١. ما هي المخاطرة الصرفة؟
58	 ٢. فهم تأثير المخاطر البحثة
58	 ٣. دور التأمين في إدارة المخاطر البحثة
58	 ٤. نصائح لفهم المخاطر البحثة
59	 أهمية التأمين في إدارة المخاطر البحثة
59	 ١. فهم أهمية التأمين في إدارة المخاطر البحثة
59	 ٢. الحماية من الخسائر الفادحة
59	 ٣. ضمان استمرارية الأعمال
59	 ٤. تغطية المسؤولية الشخصية

59	 ٥. التأمين الصحي للأفراد والعائلات
59	 ٦. نصائح عملية لإدارة التأمين
61	 أنواع التغطية التأمينية للمخاطر البحثية
61	 التأمين على الممتلكات ١-
61	 تأمين المسؤولية ٢-
61	 التأمين على الحياة ٣-
62	 دور شركات التأمين في إدارة المخاطر البحثية
62	 تقدير وتقييم المخاطر ١-
62	 نشر المخاطر ٢-
62	 توفير الحماية المالية ٣-
62	 تعزيز السيطرة على الخسائر ومنع المخاطر ٤-
63	 تقييم وإدارة المخاطر البحثية من خلال التأمين
63	 فهم المخاطر البحثية ١-
63	 دور التأمين في إدارة المخاطر البحثية ٢-
63	 تقييم المخاطر البحثية ٣-
63	 أنواع التغطية التأمينية ٤-
63	 - نصائح لإدارة التأمين بشكل فعال ٥
65	 فوائد التأمين وقيوده في إدارة المخاطر البحثية
65	 ١. فوائد التأمين في إدارة المخاطر البحثية
65	 ٢. حدود التأمين في إدارة المخاطر البحثية
66	 نصائح لاختيار التغطية التأمينية المناسبة للمخاطر البحثية
67	 تسخير قوة التأمين في إدارة المخاطر الصرفة
69	 مبررات إدارة المخاطر
70	 لماذا تستخدم البنوك المشتقات المالية لإدارة مخاطر البنوك؟
72	 مخاطر الانتماء
72	 مخاطر معدل الفائدة
72	 خطورة التبادل الأجنبي
72	 مخاطر أخرى
72	 تجميع المخاطر
74	 مسؤولية المصرفيين

الامتنال للاتفاقيات	75
الخاتمة	79

الإهداء

نرى مرحلة الماجستير قد شارفت على الانتهاء بالفعل، من بعد تعب ومشقة لوقت طويل، واليوم نختم بحث تخرجنا بكل مالدينا من همه ونشاط وبداخلنا كل التقدير والامتنان لكل شخص كان له الفضل في مسيرتنا وقدم لنا المساعدة ولو باليسر (واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين)

فله الفضل وله الحمد، ماكننا لنختم مسيرتنا هذه لولا فضل الله، فالحمد لله عند البدء وعند الختام، الحمد لله ما انتهى درب ولا ختم جهد ولا تم سعي إلا بفضل الله الحمد لله على التمام والكمال وعلى لذة الإنجاز.

نهدي هذا الجهد إلى من همهم يعلو فوق كل حب إلى من أناروا لنا طريق العلم وساندونا ووفروا لنا سبل السعادة والنجاح إلى أسرنا الكريمة التي لم تتوان في تقديم كامل الدعم وتوفير سبل الخير والسعادة ولا ننسى من ذكرهم خالد في قلوبنا الذين أسسوا وزرعوا بداخلنا الإصرار والعزيمة لنيل النجاح تغمدهم الله بواسع رحمته.

كما لا ننسى أصدقائنا الذين لهم فضل بعد الله في إيصال هذا البحث والوقوف معنا جنباً إلى جنب ومساعدتنا بكل ما يملكون،

أقل ما قد يقدم إلى أستاذنا في الجامعة د/ الفيصل عبد الحميد محمد حسن

نهدي لكم بحثاً ونتمنى أن نكون وفقنا في إيصال الرسالة وان يحوز على رضاكم

لكم خالص الشكر والاحترام

المقدمة

شهد القطاع المالي والبنكي تغييرات وتطورات عدة على المستوى العالمي وذلك نتيجة التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة البنكية والانفتاح على الأسواق العالمية فقد أدى هذا التوسع في عمل البنوك ليشمل العديد من الأنشطة الأخرى بما في ذلك استحداث خدمات مالية جديدة وظهور الأنظمة الرقمية والتكنولوجيا في مجال المعاملات المالية إلى زيادة المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية وزيادة درجة المخاطر التي تهدد وجودها واستمراريتها ومع هذه المخاطر وانعكاساتها وتنوعها وجب على البنوك باعتبارها مسؤولة عن تمويل القطاعات الرئيسية في مختلف اقتصاديات العالم من خلال عملها وسعيها الدائم في الاستثمار وتحقيق الربحية ودورها الفعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحسين فعالية النظام البنكي الذي يعتبر عصب الاقتصاد وقلبه النابض والحفاظ على سلامته من خلال مواجهة مختلف هذه المخاطر حيث تعتبر المخاطر البنكية من الموضوعات المهمة جدا التي تشغل إدارة البنوك وتستحوذ على جل اهتمامها ولا سيما في أعقاب توالي الأزمات المالية البنكية وتجدر الإشارة إلى أن المخاطر المالية تعتبر من أهم هذه المخاطر ممثلة في مخاطر الائتمان مخاطر عدم الملاءة، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر سعر الصرف، ولضمان استقرار البنوك واستمرارها وجب عليها أن تحتفظ برأس مال كافٍ يتناسب مع مختلف المخاطر التي تواجهها لاستيعاب الخسائر المحتملة بهدف المحافظة على سلامة ومتانة وضع البنوك وسلامة النظام البنكي بشكل عام.

وفي هذا السياق فقد اكتسب موضوع تخفيف أثر المخاطر على البنوك في السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا على المستوى الدولي خصوصا بعد الأزمات المالية التي شهدتها العالم والتي كان آخرها عام ٢٠٠٨ فكان لابد من الاهتمام بتدعيم المراكز المالية للبنوك وتعزيز الكفاءة في الصناعة البنكية في جميع أنحاء العالم ولتحقيق ذلك يجب وضع نظام للرقابة المصرفية والإشراف على البنوك والإبقاء على قطاع بنكي يضمن الحماية لأموال المودعين حيث تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية كخطوة أولى للتعاون الدولي في مجال الرقابة المصرفية والتي أصدرت مقرراتها الثلاثة فيما يخص معيار كفاية رأس المال والتي اتخذت كمعايير دولية للرقابة المصرفية ففي عام ١٩٨٨ أصدرت اللجنة أول مقرراتها (بازل ١) التي حددت معدل ٨٪ كحد أدنى لكفاية رأس المال في البنوك لمواجهة مخاطر الائتمان ومع زيادة حجم المخاطر وتغير طبيعتها أصدرت اللجنة إطار جديد لكفاية رأس المال (بازل ٢) في عام ٢٠٠٤ حيث تضمن استخدام أساليب متقدمة لقياس كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية ونتيجة للأزمة المالية عام ٢٠٠٨ وحالات إفلاس وانحيار العديد من البنوك العالمية والمؤسسات المالية أصدرت اللجنة اتفاقيتها الثالثة (بازل ٣) بهدف تعزيز السيولة النقدية في البنوك المحلية والرقابة على القطاعات البنكية في مختلف دول العالم. ولقد تميزت البنوك السعودية باستجابتها الكبيرة لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية فيما يخص معيار كفاية رأس المال ومتطلباته لمواجهة المخاطر البنكية عامة والمخاطر المالية خاصة حيث انضمت المملكة العربية السعودية لمقررات بازل (٣) وتولى البنك المركزي السعودي مهمة تأكيد تطبيق البنوك السعودية لمعايير هذه المقررات. بالإشارة إلى تلك المخاطر سيتناول هذا البحث أثر تطبيق إستراتيجيات تخفيف المخاطر على البنوك السعودية كما يمكننا العمل للوصول إلى التأثير الخاص بها سواء بشكل إيجابي أو سلبى من خلال تلك الدراسة التفصيلية.

مشكلة البحث

تعتبر المخاطر البنكية أمراً حاسماً في قطاع البنوك، حيث يمكن أن تؤثر بشكل كبير على صحة واستقرار البنوك، وبالتالي على الاقتصاد بشكل عام. لذا تتلخص مشكلة البحث في المخاطر التي تواجه البنوك في المملكة العربية السعودية التي هي مجموعة متنوعة من المخاطر حيث تشمل المخاطر المالية والائتمانية والقانونية والتشغيلية، إلى جانب المخاطر النظامية التي تنشأ من التغيرات في البيئة الاقتصادية والسياسية وتشكل المخاطر البنكية تحدياً كبيراً أمام البنوك في المملكة العربية السعودية، حيث أنها قد تؤدي إلى تبعات سلبية مثل فقدان الثقة، وتكبّد خسائر مالية كبيرة، وتهديد استقرار البنك والنظام المصرفي بشكل عام. لذلك، تصبح الحاجة لاستراتيجيات فعالة للتعامل مع هذه المخاطر أمراً ضرورياً.

أهمية البحث

الأهمية العلمية

١. تتسم مخاطر البنوك بالمملكة العربية السعودية بالأهمية البالغة، حيث تلعب دوراً حاسماً في دعم النمو الاقتصادي وتمويل المشاريع وتوفير الخدمات المالية للأفراد والشركات.
٢. ومع تزايد التعقيدات والتحديات في البيئة المصرفية، فإن فهم ومعالجة المخاطر البنكية يصبح أمراً حاسماً للحفاظ على استقرار النظام المصرفي وضمان استمرارية الخدمات المالية.
٣. تظهر أهمية البحث في أن مفهوم إدارة المخاطر أصبح من الأمور الضرورية في نشاط البنوك.

الأهمية العملية

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية مما يلي:

١. استقرار النظام المصرفي: يساهم بحث المخاطر البنكية في تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي السعودي. فهو يساعد على تحديد وتقييم المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على البنوك والمؤسسات المالية ويوفر الإطار اللازم للتعامل معها بطرق فعالة.
٢. حماية المودعين والمستثمرين: يساهم البحث في فهم وتحليل المخاطر التي قد تؤثر على المودعين والمستثمرين في النظام المصرفي السعودي، يمكن للدراسات والتحليلات المتعلقة بالمخاطر البنكية أن تساعد في تطوير إجراءات وسياسات لحماية حقوقهم وتقليل المخاطر المحتملة.
٣. التنظيم والإشراف المصرفي: يمكن أن يساعد البحث في تحسين إجراءات التنظيم والإشراف المصرفي في المملكة العربية السعودية. يساهم في تطوير المعايير والأطر الرقابية التي تهدف إلى تقليل المخاطر وضمان سلامة النظام المصرفي.
٤. التخطيط الاستراتيجي للبنوك: يوفر بحث المخاطر البنكية المعلومات اللازمة للبنوك لاتخاذ قرارات استراتيجية صحيحة. يمكن للدراسات والتحليلات المختلفة أن تساعد في تحديد المخاطر المحتملة وتطوير استراتيجيات للتعامل معها وتحقيق أهداف البنك بشكل فعال.
٥. تعزيز الثقة في النظام المصرفي: يعزز بحث المخاطر البنكية الثقة في النظام المصرفي السعودي. من خلال تحليل وتقييم المخاطر وتطبيق إجراءات مناسبة للتعامل معها، يتم تعزيز الشفافية والمصداقية وتقليل المخاطر المحتملة، مما يعزز الثقة لدى الجمهور والمستثمرين.

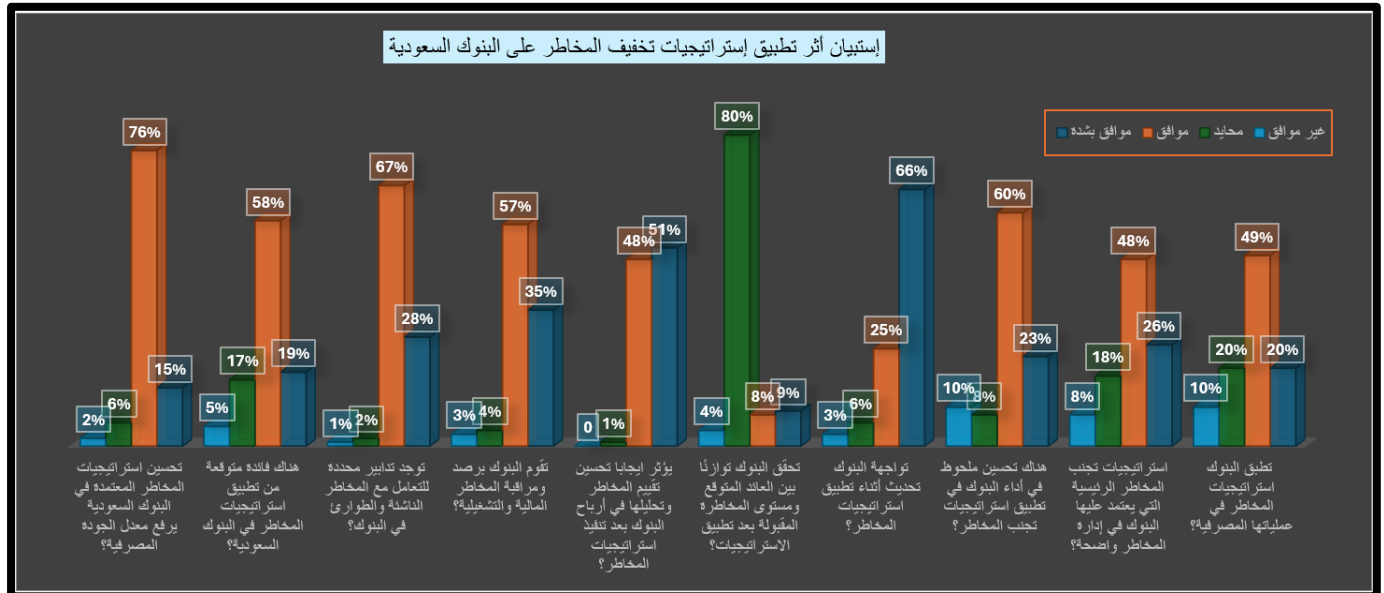
أهداف البحث

تسعى الدراسة إلى إيجاد الحلول المناسبة للمخاطر التي تهدد البنوك السعودية من خلال تطبيق الأهداف الآتية:

- ١- تحليل مفهوم السيولة المصرفية، ومكوناتها، ومصادرها.
- ٢- أهمية السيولة ومخاطرها على العمل المصرفي.
- ٣- نظريات إدارة السيولة المصرفية.
- ٤- تقييم السيولة المصرفية في البنوك المملكة العربية السعودية من خلال مؤشرات.
- ٥- تقييم الربحية في بنوك السعودية من خلال معدلاتها ونسبها.
- ٦- تقييم معدل كفاية رأس المال في بنوك المملكة العربية السعودية ومدى التزامه بالنسب المطلوبة.

أدوات البحث

النتائج الموضحة ادناه تعكس العينة التي تم أخذها لـ ٩٣ موظف في أحد أكبر البنوك السعودية من إدارات مختلفة وهي (إدارة عمليات تمويل الافراد، إدارة المخاطر التشغيلية، إدارة المخاطر الائتمانية، الخزينة، الإدارة الاستراتيجية)



أسئلة البحث

تتناول أسئلة البحث الرئيسية في هذه الدراسة ما يلي:

١. ما أثر تطبيق استراتيجيات تخفيف المخاطر البنكية على بنوك المملكة العربية السعودية؟
٢. ما هي المخاطر التي تواجه البنوك في المملكة العربية السعودية؟
٣. كيف يمكن تحليل وتقييم هذه المخاطر؟
٤. ما هي الاستراتيجيات المتاحة لتخفيف أثر هذه المخاطر؟
٥. كيف يمكن تطبيق وتقييم فعالية هذه الاستراتيجيات في البنوك المملكة العربية السعودية؟

الدراسات السابقة

● الدراسة الأولى بعنوان (Liquidity Management in Banking Crises)

هدفت الدراسة إلى إيضاح سبب تعثر البنوك بسبب نقص السيولة وعدم القدرة على تحقيق الأصول بالقيمة الكاملة وأن البنوك قد تلجأ إلى الافتراض المباشر من السوق المفتوحة مما يجعلها في محنة، وفي هذه الحالة يتوجب عليها التصرف بسرعة من أجل توفير السيولة لتجنب خطر الإفلاس.

● الدراسة الثانية بعنوان (Credit Derivatives , the Liquidity of Bank Assets and Banking Stability)

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية مشتقات الائتمان في تطوير إدارة مخاطر سيولة البنوك عن طريق تزويد البنوك ببدائل مختلفة للبيع والتحوط ضد المخاطر، كما بين منافع سيولة أصول البنك ودورها في ثبات الأوضاع المالية للبنوك وإدارة مخاطر ميزانياتها.

● الدراسة الثالثة بعنوان (Managing Liquidity Risk)

بينت هذه الدراسة أهم التحديات التي تواجه إدارة مخاطر السيولة في البنوك، نتيجة تطوير وتعقيد القوائم المالية للبنوك. وتوصل الباحث إلى اقتراح خطة لأداره مخاطر السيولة، كما اقترح الباحث المهام التي على مدير إدارة المخاطر السيولة القيام بها ليصبح مديراً ناجحاً.

● الدراسة الرابعة بعنوان (Liquidity and Transparency in Bank Risk Management)

هدف الباحث في هذه الدراسة لبيان أهمية احتفاظ البنك بأصول سائلة وتحسين مستوى الشفافية لتسهيل مهمة إعادة التمويل. كما بين أهمية دور إدارة مخاطر السيولة في توفير الاحتياجات النقدية للبنك. وتوصل إلى أن السيولة الأمثل تؤدي إلى خيارات استثمارية متعددة.

● الدراسة الخامسة بعنوان The Impact of Liquidity on Bank Profitability

تناولت الدراسة الأزمة المالية الأخيرة وما أكدته من أهمية لأدارة السيولة المصرفية. وما جاء من المنظمين والقائمين على إدارة النظام المصرفي كرد على الأزمة من ابتكار معايير جديدة لتقييم السيولة يكون الهدف منها جعل النظام المالي أكثر استقرار أو مرونة. وتم تحليل أثر امتلاك أصول سائلة على ربحية البنك.

المنطلقات النظرية للدراسة

- أن جميع الدراسات السابقة استخدمت البيانات والنسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات والمصارف، كما أهتمت بمراقبة عنصر السيولة لدى المصارف والشركات، ودراسة مدى الكفاءة في توظيف الأموال المتوفرة لديهم.
- أكدت على ضرورة وجود رقابي للمصارف وإعطاء الاهتمام الكافي للمخاطر الكامنة في النشاطات المصرفية.
- ضرورة تقيد البنوك بنسب السيولة القانونية التي يقرها البنك المركزي.
- تتأثر نسبة الربحية لدى البنوك بفائض السيولة النقدية لديها بصورة عكسية وهذا يعني أن زيادة فائض السيولة النقدية تؤدي إلى انخفاض نسبة الربحية.
- كما تطرقت الدراسات إلى التحديات التي تواجه إدارة مخاطر السيولة في البنوك، وأهمية احتفاظ البنوك بأصول سائلة وتحسين مستوى الشفافية لتسهيل مهمة إعادة التمويل.

منهجية البحث

منهجية بحث استراتيجيات تخفيف أثر المخاطر على البنوك في المملكة العربية السعودية يمكن أن تشمل الخطوات التالية:

١. تحديد المخاطر: يبدأ البحث بتحديد وتصنيف المخاطر التي تواجه البنوك في المملكة العربية السعودية. يتم دراسة مجموعة متنوعة من المخاطر مثل المخاطر التجارية، والمالية، والتشغيلية، والتكنولوجية، ومخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر القانون، والتشريعات.
 ٢. تحليل المخاطر: يتم تحليل المخاطر المحددة لفهم طبيعتها وأسبابها وتأثيرها المحتمل. يمكن استخدام أدوات وتقنيات تحليل المخاطر مثل تحليل SWOT، وتحليل PESTEL، وتحليل العمليات، وتحليل الحوادث الماضية.
 ٣. تقييم التأثير والاحتمالية: يتم تقييم تأثير المخاطر واحتمالية حدوثها على البنوك. يمكن استخدام النقاط المفصلة والأدوات الإحصائية لتقدير التأثير والاحتمالية بناءً على المعلومات المتاحة والتجارب السابقة.
 ٤. تطوير استراتيجيات التخفيف: بناءً على التحليل والتقييم، يتم تطوير استراتيجيات لتخفيف أثر المخاطر على البنوك. يمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات استخدام تقنيات التنوع، وتحسين إجراءات التحكم الداخلي، والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز التدابير الوقائية، وتطوير خطط الطوارئ.
 ٥. تطبيق الاستراتيجيات: بعد وضع الاستراتيجيات، يتم تطبيقها على البنوك في المملكة العربية السعودية. يجب أن يتم مراقبة وتقييم تأثير الاستراتيجيات المتبعة وإجراء التعديلات اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة.
 ٦. المتابعة والتحسين المستمر: يتطلب بحث استراتيجيات تخفيف المخاطر المصرفية المتابعة المستمرة والتحسين المستمر. يجب تقييم فعالية الاستراتيجيات وتحديثها بناءً على التغيرات في البيئة المصرفية وظهور مخاطر جديدة.
- هذه المنهجية توفر إطارًا عامًا للبحث عن استراتيجيات تخفيف أثر المخاطر على البنوك في المملكة العربية السعودية. يمكن تخصيص هذه المنهجية وتعديلها وفقًا لاحتياجات البحث المحدد والظروف المحلية والعوامل المؤسسية المتعلقة بالبنوك المستهدفة.

أدوات تقييم السيولة

١ - الميزانيات التقديرية:

للميزانية التقديرية دور حيوي في عملية تخطيط البنك، وعادة تقيّم أداء الوحدات المختلفة، والبنك ككل من خلال إمكانيات تنفيذ الخطط الموضوعية مقدماً، ويتم التعرف على ذلك عن طريق مقارنة النتائج الفعلية بالتقديرات الموضوعية في الميزانية التقديرية، ولا يكفي أن يتم هذه المقارنة بعد نهاية السنة المالية، إذ يعني ذلك تراكم للانحرافات خلال عام كامل وبما لايسهل إصلاحه لذلك تجرى المقارنات خلال فترات دورية، وذلك لاكتشاف الأخطاء فور حدوثها والعمل على تلافي أي قصور في حينه إلا أن ذلك يتطلب بداية أن تكون بيانات الميزانية التقديرية قد أعدت بالطريقة السليمة، بالدقة المطلوبة، وأن تحظى بإقناع جميع مستويات التنفيذ وأن تشارك فعلاً في إعدادها.

٢ - التقارير

تعتبر من أهم الأدوات المستخدمة في الرقابة باعتبارها إحدى وسائل الاتصال بين المستويات المختلفة بين البنوك ووحداته، في أنحاء البلاد وتتعدد أنواع التقارير وفقاً لنوعية النشاط ومدى خطورته بالنسبة للبنك. وتتضمن هذه التقارير مختلف نواحي النشاط في الفروع، مثل تطور الودائع وفقاً لأنواعها وكذلك أرصدة القروض لأنواع الضمانات المختلفة ومتوسط سعر الفائدة وتحليل إيرادات ومصروفات البنك وأسباب التغير في البنود الداخلة فيها، بالإضافة إلى التقارير المتعلقة بنسبة الاحتياطي والسيولة.

مجالات الدراسة

تعكس مجالات الدراسة اهم المخاطر والتهديدات خلال العقد الماضي التي واجهة البنوك السعودية حيث سيتم تسليط الضوء عليها من خلال هذا البحث.

- ١ - الضغوط النقدية المفاجئة.
- ٢ - التباين في مستويات السيولة.
- ٣ - القود التنظيمية.
- ٤ - الغموض في التوقعات المستقبلية.
- ٥ - ارتفاع التكلفة.
- ٦ - السيولة الفعالة.

مخاطر السيولة التي تهدد استقرار البنوك والمؤسسات المالية مثل:

١ - الضغوط النقدية المفاجئة:

يمكن أن البنوك تواجه ضغوط مفاجئة على النقدية نتيجة انخفاض في الإيداعات أو زيادة في السحوبات النقدية أو تدهور فجائي في الأسواق المالية.

٢ - التباين في مستويات السيولة:

قد تتعرض البنوك لتباين في مستويات السيولة لديها حيث تكون بعض الأصول سريعة التحويل إلى نقد أكثر من غيرها مما يجعل من الصعب توفير السيولة المطلوبة في فترات زمنية قصيرة.

٣ - تحديات السوق:

يمكن أن البنوك تتعرض لتحديات السوق التي تؤثر على السيولة والاستقرار المالي زي تقلبات أسعار الصرف والفائدة والسلع وتعرضها لمخاطر الائتمان والسوق.

٤ - القيود التنظيمية:

الجهات ذات الصلاحية تفرض متطلبات صارمة على البنوك للحد من مخاطر السيولة وهذا يعد من التحديات التي قد تواجه البنوك في إدارة المخاطر المالية.

٥ - الغموض في التوقعات المستقبلية:

من الصعب على البنوك التنبؤ بمستقبل الاحتياجات النقدية على البنوك مما يجعل من الصعب تحديد مستويات السيولة المطلوبة وإدارتها بفعالية.

٦ - ارتفاع التكلفة:

يمكن إن الالتزام بمتطلبات السيولة العالية يزيد التكلفة، حيث إن البنوك تحتفظ بمستويات عالية من السيولة النقدية والأصول السائلة التي ممكن ما تحقق عوائد عالية.

الجدوى المالية والسيولة:

مرتبط كل من هما بالآخر بسبب عملياتهم الاقتصادية وهناك اختلاف في تحقيق الأهداف السيولة تهتم بالحفاظ على الوصول للمصاريف والأموال التي تساعد على تلبية التزامات البنك في الوقت المحدد، بالمقابل الجدوى المالية تهتم بالحفاظ على رأس المال الذي يدعم البنك في الاستمرار في عملياته وتحمل الخسائر الغير متوقعة. يلعب كل من الجدوى المالية والسيولة دور مهم للبنك من خلال القدرة في إدارة حركة النقد داخل البنك الجدوى المالية تتعلق بكمية رأس المال البنك ويكون رأس المال يتناسب مع عمليات البنك لتفادي أي خطر مستقبلية.

إدارة السيولة الفعالة مع البنوك التابعة:

فهم إدارة السيولة

تعد إدارة السيولة جانباً أساسياً من العمليات المصرفية وهو ينطوي على الإدارة الاستراتيجية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة للتأكد من أن البنك لديه أموال كافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. تتضمن الإدارة الفعالة للسيولة نشر أدوات وتقنيات مختلفة لإدارة مخاطر السيولة والتأكد من احتفاظ البنك بميزانية عمومية سليمة.

فهم مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالتزامات التمويل عند استحقاقها. وينشأ من عدم التطابق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للبنك. على سبيل المثال، إذا كان لدى البنك تدفقات نقدية خارجة أكثر من التدفقات الداخلة، فقد يواجه صعوبة في الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى أزمة سيولة. تواجه البنوك مخاطر السيولة بسبب عوامل مختلفة، بما في ذلك التغيرات في ظروف السوق، والأحداث غير المتوقعة، والفشل التشغيلي. ولإدارة مخاطر السيولة بشكل فعال، يجب على البنوك فهم تدفقاتها النقدية الداخلة والخارجة، ومراقبة ظروف السيولة بانتظام، ووضع خطط طوارئ لمعالجة نقص السيولة.

أدوات إدارة السيولة:

تستخدم البنوك أدوات مختلفة لإدارة مخاطر السيولة، بما في ذلك الاحتياطات النقدية وخطوط الائتمان ومبيعات الأصول. تتضمن الاحتياطات النقدية الاحتفاظ بنسبة معينة من النقد أو الأصول شبه النقدية للوفاء بالتزامات التمويل. تتضمن خطوط الائتمان تأمين تسهيلات ائتمانية من بنك آخر أو بنك مركزي لتغطية نقص التمويل. تتضمن مبيعات الأصول بيع الأصول مثل القروض والأوراق المالية لجمع الأموال بسرعة. ولكل أداة مزاياها وعيوبها، ويجب على البنوك تقييم كل خيار بناءً على احتياجاتها من السيولة ورغبتها في المخاطرة.

استراتيجيات إدارة السيولة:

تتطلب الإدارة الفعالة للسيولة اتباع نهج استراتيجي يتماشى مع أهداف العمل الشاملة للبنك. يمكن للبنوك اعتماد استراتيجيات مختلفة لإدارة السيولة، بما في ذلك إدارة الأصول والخصوم، والتنبؤ بالتدفقات النقدية، واختبار الضغط. تتضمن إدارة الأصول والخصوم إدارة الميزانية العمومية للتأكد من أن أصول البنك والتزاماته متزامنة. يتضمن التنبؤ بالتدفقات النقدية توقع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لتحديد النقص المحتمل في السيولة. يتضمن اختبار التحمل محاكاة السيناريوهات السلبية لتقييم قدرة البنك على تحمل صدمات السيولة.

دور التكنولوجيا:

تلعب التكنولوجيا دوراً حاسماً في إدارة السيولة، خاصة بالنسبة للبنوك التابعة ذات العمليات المعقدة. ويمكن للبنوك الاستفادة من التكنولوجيا لأتمتة عمليات إدارة النقد، ومراقبة ظروف السيولة في الوقت الحقيقي، وتطوير نماذج التحليلات التنبؤية لتوقع نقص السيولة. ويمكن للتكنولوجيا أيضاً أن تساعد البنوك على تحسين كفاءتها التشغيلية، وخفض التكاليف، وتعزيز قدراتها الشاملة على إدارة المخاطر.

تعد الإدارة الفعالة للسيولة أمراً بالغ الأهمية للبنوك التابعة للحفاظ على ميزانية عمومية جيدة والوفاء بالتزاماتها التمويلية. ويجب على البنوك فهم مخاطر السيولة، ونشر الأدوات والاستراتيجيات المناسبة، والاستفادة من التكنولوجيا لإدارة مخاطر

دور البنوك التابعة في إدارة السيولة



تعتبر إدارة السيولة وظيفة أساسية لأي مؤسسة مالية. وهي تنطوي على عملية التأكد من أن البنك لديه ما يكفي من النقد والأصول السائلة للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. تلعب البنوك التابعة دوراً حاسماً في إدارة السيولة لأنها تعمل كمصدر للسيولة لبنوكها المماثلة. في هذا القسم، سنناقش دور البنوك التابعة في إدارة السيولة وكيف تساعد بنوكها غير التقليدية على إدارة سيولتها

توفير التمويل للبنك:

أحد الأدوار الأساسية للبنوك التابعة في إدارة السيولة هو توفير التمويل لبنوكها المماثلة. يفعلون ذلك عن طريق إقراض بنوكهم المماثلة أو عن طريق شراء سندات ديون البنوك المماثلة. يساعد هذا التمويل البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، خاصة خلال فترات ارتفاع الطلب على النقد.

الاحتفاظ بالسيولة الفائضة للبنك

وتلعب البنوك التابعة أيضاً دوراً في الاحتفاظ بالسيولة الفائضة لبنوكها غير التقليدية. يفعلون ذلك عن طريق الاحتفاظ بجزء من ودائعهم في حساباتهم لدى البنوك الخاصة بهم. يمكن للبنك غير المتساوي استخدام هذه السيولة الزائدة لتلبية الطلبات النقدية غير المتوقعة أو لتمويل استثمارات جديدة.

توفير السيولة بالعملة الأجنبية:

يمكن للبنوك التابعة التي لها عمليات في بلدان أجنبية توفير السيولة بالعملة الأجنبية لبنوكها المماثلة. وهذا مهم بشكل خاص للبنوك ذات التواجد العالمي لأنها تحتاج إلى إدارة تعرضها للعمليات الأجنبية. ومن خلال توفير السيولة بالعملة الأجنبية، تساعد البنوك التابعة بنوكها المماثلة على إدارة مخاطر العملات الأجنبية.

الوصول إلى الأسواق المحلية:

تتمتع البنوك التابعة بإمكانية الوصول إلى الأسواق المحلية التي قد لا تتمكن البنوك المماثلة لها من الوصول إليها. يتيح لهم هذا الوصول جمع الأموال محلياً، والتي يمكن استخدامها لتلبية احتياجات السيولة لبنوكهم المماثلة. كما يسمح لهم بالاستثمار في الأصول المحلية، والتي يمكن أن توفر فوائد التنوع لمحافظ البنوك الخاصة بهم.

الامتثال التنظيمي:

تلعب البنوك التابعة أيضاً دوراً في ضمان امتثال بنوكها المماثلة للمتطلبات التنظيمية. وهم يفعلون ذلك من خلال التأكد من أن لديهم سيولة كافية لتلبية المتطلبات التنظيمية مثل نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR).

تلعب البنوك التابعة دوراً حاسماً في إدارة السيولة. فهي توفر التمويل لبنوكها المماثلة، وتحفظ بالسيولة الفائضة، وتوفر السيولة بالعملية الأجنبية، ولديها إمكانية الوصول إلى الأسواق المحلية، وتضمن الامتثال التنظيمي. كل هذه الأدوار تساعد البنوك المماثلة على إدارة سيولتها بشكل فعال. ولذلك، فإن وجود بنك فرعي يمكن أن يكون خياراً ممتازاً للبنوك التي ترغب في التأكد من أن لديها سيولة كافية للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها.

التحديات الرئيسية في إدارة السيولة:

التحديات الرئيسية في إدارة السيولة



التقلبات في الأسواق المالية:

أحد أهم التحديات في إدارة السيولة هو التقلبات في الأسواق المالية. يمكن أن تكون الأسواق المالية غير قابلة للتنبؤ إلى حد كبير، ويمكن أن تؤدي تحركات السوق المفاجئة إلى أزمة سيولة حادة للبنوك. على سبيل المثال، خلال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، واجهت العديد من البنوك أزمة سيولة حادة بسبب التجميد المفاجئ في أسواق الائتمان. ويتعين على البنوك أن تكون مستعدة لمثل هذه التقلبات في السوق وأن يكون لديها خطط طوارئ كافية لإدارة السيولة في مثل هذه الحالات.

المتطلبات التنظيمية:

التحدي الآخر الذي تواجهه البنوك في إدارة السيولة هو تلبية المتطلبات التنظيمية. ويتعين على البنوك الحفاظ على مستوى معين من السيولة وفقاً للوائح البنك المركزي. وتضمن هذه اللوائح حصول البنوك على سيولة كافية للوفاء بالتزاماتها وتجنب أي أزمة مالية محتملة. ومع ذلك، فإن تلبية هذه المتطلبات يمكن أن تشكل تحدياً للبنوك، خاصة في أوقات الضغوط الاقتصادية.

إدارة الميزانية العمومية:

ترتبط إدارة السيولة ارتباطاً وثيقاً بإدارة الميزانية العمومية. تحتاج البنوك إلى الحفاظ على التوازن بين أصولها وخصومها للتأكد من أن لديها ما يكفي من الأصول السائلة للوفاء بالتزاماتها. ومع ذلك، فإن إدارة الميزانية العمومية يمكن أن تكون مهمة معقدة، وتحتاج البنوك إلى مراقبة مزيج الأصول والخصوم بشكل مستمر للتأكد من أن لديها سيولة كافية.

مصادر التمويل:

تحتاج البنوك إلى الوصول إلى مصادر تمويل مختلفة لإدارة السيولة بشكل فعال. ومع ذلك، في السوق اليوم، يمكن أن تكون مصادر التمويل محدودة، ويجب على البنوك أن تكون مبدعة في إيجاد مصادر تمويل جديدة. على سبيل المثال، تستخدم بعض البنوك التوريق كمصدر تمويل لإدارة احتياجاتها من السيولة.

التكنولوجيا:

تلعب التكنولوجيا دوراً حاسماً في إدارة السيولة. تحتاج البنوك إلى بنية تحتية تكنولوجية قوية لمراقبة وضع السيولة لديها في الوقت الفعلي. يمكن للتكنولوجيا أن تساعد البنوك على تحديد مخاطر السيولة المحتملة واتخاذ إجراءات فورية لإدارتها. ومع ذلك، قد يكون تنفيذ الحلول التكنولوجية مكلفاً، وتحتاج البنوك إلى الموازنة بين تكلفة التكنولوجيا والفوائد التي توفرها.

تعد إدارة السيولة جانباً مهماً من الإدارة المالية للبنوك. تواجه البنوك العديد من التحديات في إدارة سيولتها، بما في ذلك التقلبات في الأسواق المالية، والمتطلبات التنظيمية، وإدارة الميزانية العمومية، ومصادر التمويل، والتكنولوجيا. ولإدارة هذه التحديات بفعالية، تحتاج البنوك إلى وجود أطر قوية لإدارة السيولة ومراقبة وضع السيولة لديها بشكل مستمر للتأكد من أن لديها ما يكفي من الأصول السائلة للوفاء بالتزاماتها.

استراتيجيات الإدارة الفعالة للسيولة:

تعد الإدارة الفعالة للسيولة أمراً بالغ الأهمية لأي مؤسسة مالية، لأنها تساعد على ضمان أن المؤسسة لديها ما يكفي من النقد والأصول السائلة الأخرى للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها. هناك العديد من الاستراتيجيات المختلفة التي يمكن استخدامها لتحقيق إدارة فعالة للسيولة، ولكل منها مزاياها وعيوبها. في هذا القسم، سوف نستكشف بعض الاستراتيجيات الأكثر شيوعاً لإدارة السيولة الفعالة.

الحفاظ على الاحتياطيات الكافية:

واحدة من أبسط الاستراتيجيات وأكثرها فعالية لإدارة السيولة هي الحفاظ على احتياطيات كافية. يتضمن ذلك الاحتفاظ بمبلغ معين من النقد والأصول الأخرى عالية السيولة لتلبية الطلبات النقدية غير المتوقعة. يعتمد حجم الاحتياطيات التي يجب أن تحتفظ بها المؤسسة المالية على مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك حجم المؤسسة، وطبيعة أعمالها، ومستوى المخاطرة التي ترغب في تحملها. وبشكل عام، كلما كانت المؤسسة أكبر حجماً وكانت عملياتها أكثر خطورة، كلما زادت الاحتياطيات التي يجب أن تحتفظ بها.

استخدم القروض قصيرة الأجل:

هناك استراتيجية أخرى لإدارة السيولة وهي استخدام القروض قصيرة الأجل لتلبية الطلبات النقدية. يمكن أن يشمل ذلك الاقتراض من مؤسسات مالية أخرى، أو إصدار أوراق تجارية، أو استخدام اتفاقيات إعادة الشراء. يمكن أن تكون القروض قصيرة الأجل وسيلة فعالة لتلبية الاحتياجات النقدية قصيرة الأجل دون ربط الكثير من رأس مال المؤسسة بالاستثمارات طويلة الأجل. ومع ذلك، فإن الاقتراض أكثر من اللازم يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الفائدة ويمكن أن يزيد من المخاطر الإجمالية للمؤسسة.

الاستثمار في الأوراق المالية القابلة للتسويق:

الاستثمار في الأوراق المالية القابلة للتسويق هو استراتيجية أخرى لإدارة السيولة. الأوراق المالية القابلة للتسويق هي استثمارات عالية السيولة يمكن شراؤها وبيعها بسهولة في السوق. ومن الأمثلة على ذلك أذون الخزانة والأوراق التجارية وسندات الشركات. يمكن أن يوفر الاستثمار في الأوراق المالية القابلة للتسويق مصدراً للنقد يمكن تحويله بسرعة إلى نقد عند الحاجة. ومع ذلك، فإن الاستثمار في الأوراق المالية ينطوي على مخاطر، ويجب على المؤسسة أن تحرص على الاستثمار في الأوراق المالية عالية الجودة والتي من المرجح أن تحتفظ بقيمتها.

استخدم المشتقات:

المشتقات هي أدوات مالية تعتمد قيمتها من أصل أو مؤشر أساسي. ويمكن استخدامها لإدارة مخاطر السيولة من خلال توفير وسيلة للتحوط ضد التحركات السلبية في أسعار الفائدة أو عوامل السوق الأخرى التي يمكن أن تؤثر على وضع السيولة للمؤسسة. على سبيل المثال، يمكن لمؤسسة مالية استخدام مقايضة أسعار الفائدة لتحويل قرض بسعر فائدة متغير إلى قرض بسعر فائدة ثابت، مما يقلل من مخاطر الزيادة المفاجئة في أسعار الفائدة. ومع ذلك، فإن المشتقات المالية هي أدوات معقدة تتطلب مستوى عالٍ من الخبرة لاستخدامها بفعالية، ويمكن أن تنطوي على مخاطر كبيرة.

إدارة التدفقات النقدية:

وأخيراً، تتطلب الإدارة الفعالة للسيولة إدارة دقيقة للتدفقات النقدية. ويتضمن ذلك مراقبة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للتأكد من أن المؤسسة لديها ما يكفي من النقد في الصندوق للوفاء بالتزاماتها. يمكن أن تتضمن إدارة التدفق النقدي مجموعة متنوعة من التقنيات، مثل التنبؤ بالتدفقات النقدية، وإدارة حسابات القبض والدفع، واستخدام تجميع النقد لتوحيد الأرصدة النقدية عبر الشركات التابعة. يمكن أن تساعد الإدارة الفعالة للتدفقات النقدية في ضمان أن المؤسسة لديها ما يكفي من النقد في متناول اليد للوفاء بالتزاماتها، مما يقلل الحاجة إلى استراتيجيات أكثر جذرية لإدارة السيولة.

تعتبر الإدارة الفعالة للسيولة ضرورية لنجاح أي مؤسسة مالية على المدى الطويل. هناك العديد من الاستراتيجيات المختلفة التي يمكن استخدامها لتحقيق إدارة فعالة للسيولة، ولكل منها مزاياها وعيوبها. ومن خلال الاحتفاظ بالاحتياطيات الكافية، واستخدام القروض القصيرة الأجل، والاستثمار في الأوراق المالية القابلة للتسويق، واستخدام المشتقات المالية، وإدارة التدفقات النقدية، تستطيع المؤسسات المالية أن تضمن حصولها على القدر الكافي من النقد والأصول السائلة الأخرى للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها.

أدوات وتقنيات إدارة السيولة:

مع نمو الشركات، غالباً ما تحتاج إلى إدارة سيولتها بشكل أكثر فعالية. إحدى الطرق للقيام بذلك هي من خلال أدوات وتقنيات إدارة السيولة. تساعد هذه الأدوات والتقنيات الشركات في الحفاظ على تدفق نقدي كافٍ للوفاء بالتزاماتها المالية. في هذا القسم، سنناقش بعض أدوات وتقنيات إدارة السيولة الأكثر شيوعاً التي يمكن للشركات استخدامها لإدارة تدفقاتها النقدية.

التنبؤ بالتدفق النقدي:

التنبؤ بالتدفق النقدي هو أسلوب يمكن للشركات استخدامه للتنبؤ بتدفقاتها النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية. تساعد هذه الأداة الشركات على التخطيط للنفقات المستقبلية والتأكد من أن لديها ما يكفي من النقود لتغطية التزاماتها. يمكن إجراء التنبؤ بالتدفق النقدي يدوياً أو بمساعدة البرامج. ومن خلال التنبؤ بالتدفقات النقدية، يمكن للشركات تحديد النقص النقدي المحتمل واتخاذ الإجراءات اللازمة لمُنعه.

إدارة النقد:

إدارة النقد هي عملية إدارة التدفق النقدي للشركة. ويشمل ذلك إدارة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، ومراقبة الأرصدة النقدية، واستثمار النقد الزائد لتحقيق عائد. يمكن لإدارة النقد أن تساعد الشركات على تحسين وضعها النقدي وتقليل مخاطر النقص النقدي. هناك العديد من تقنيات إدارة النقد، مثل تجميع النقد، وتركيز النقد، والموازنة الصفريّة. كل تقنية لها مزاياها وعيوبها، ويتعين على الشركات اختيار الطريقة التي تلي احتياجاتها على أفضل وجه.

إدارة حسابات القبض:

إدارة الحسابات المدينة هي عملية إدارة الفواتير المستحقة للشركة. ويشمل ذلك إرسال الفواتير ومتابعة الدفعات المتأخرة وتحصيل الديون المستحقة. يمكن للإدارة الفعالة للحسابات المدينة أن تساعد الشركات على تحسين التدفق النقدي عن طريق تقليل الوقت الذي يستغرقه تحصيل المدفوعات. يمكن للشركات استخدام تقنيات مختلفة لإدارة حساباتها المستحقة القبض، مثل تقديم خصومات للدفع المبكر، أو استخدام عوامة الفاتورة، أو الاستعانة بمصادر خارجية لعملية التحصيل الخاصة بها.

إدارة المخزون:

إدارة المخزون هي عملية إدارة مستويات مخزون الشركة. يتضمن ذلك مراقبة مستويات المخزون والتنبؤ بالطلب وطلب المخزون عند الحاجة. يمكن أن تساعد الإدارة الفعالة للمخزون الشركات على تحسين تدفقها النقدي عن طريق تقليل كمية النقد المقيدة في المخزون. يمكن للشركات استخدام تقنيات مختلفة لإدارة مخزونها، مثل المخزون في الوقت المناسب، وكمية الطلب الاقتصادي، ومخزون السلامة.

التمويل قصير الأجل:

التمويل قصير الأجل هو وسيلة للشركات للحصول على تمويل قصير الأجل لتغطية احتياجاتها النقدية الفورية. يمكن أن يشمل ذلك السحب على المكشوف من البنوك، والائتمان التجاري، ويمكن للتمويل قصير الأجل أن يساعد الشركات على إدارة تدفقاتها النقدية من خلال تزويدها بالأموال التي تحتاجها لتغطية التزاماتها. ومع ذلك، يجب على الشركات توخي الحذر عند استخدام التمويل قصير الأجل، لأنه قد يكون مكلفاً ويمكن أن يؤدي إلى مشاكل في التدفق النقدي على المدى الطويل.

تعد أدوات وتقنيات إدارة السيولة ضرورية للشركات التي ترغب في إدارة تدفقاتها النقدية بشكل فعال. وباستخدام هذه الأدوات والتقنيات، يمكن للشركات تحسين وضعها النقدي، وتقليل مخاطر النقص النقدي، وتحسين أدائها المالي العام. ومع ذلك،

فوائد الإدارة الفعالة للسيولة:

إن الإدارة الفعالة للسيولة أمر بالغ الأهمية لبقاء أي مؤسسة مالية. تشير إدارة السيولة إلى عملية الحفاظ على ما يكفي من النقد وما في حكمه لتلبية احتياجات التمويل قصيرة الأجل للبنك. وهو ينطوي على التأكد من أن البنك لديه ما يكفي من الأصول السائلة للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. تساعد الإدارة الفعالة للسيولة على ضمان قدرة البنك على الاستمرار في العمل حتى خلال فترات الضغوط المالية. في هذه المدونة، سنناقش بعض فوائد الإدارة الفعالة للسيولة.

تجنب أزمة السيولة

إحدى الفوائد الأساسية لإدارة السيولة الفعالة هي أنها تساعد البنوك على تجنب أزمات السيولة. تحدث أزمة السيولة عندما يكون البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها لأنه ليس لديه ما يكفي من الأصول السائلة. ويمكن أن يكون لذلك عواقب وخيمة على البنك، بما في ذلك فقدان السمعة والعقوبات التنظيمية وحتى الإفلاس. تساعد الإدارة الفعالة للسيولة البنوك على تجنب أزمات السيولة من خلال التأكد من أن لديها دائماً ما يكفي من الأصول السائلة للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

تقليل تكاليف التمويل

كما يمكن للإدارة الفعالة للسيولة أن تساعد البنوك على تقليل تكاليف تمويلها. عندما يُنظر إلى البنك على أنه يفتقر إلى السيولة، فقد يضطر إلى دفع أسعار فائدة أعلى لجذب التمويل. قد يكون هذا مكلفاً ويمكن أن يؤدي إلى تآكل ربحية البنك. تساعد الإدارة الفعالة للسيولة البنوك على الحفاظ على مركز سيولة قوي، مما يمكن أن يقلل تكاليف تمويلها ويحسن ربحيتها.

تلبية المتطلبات التنظيمية

تعتبر الإدارة الفعالة للسيولة ضرورية أيضاً لتلبية المتطلبات التنظيمية. ويشترط المنظمون على البنوك الحفاظ على مستوى معين من السيولة لضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها. قد يؤدي الفشل في تلبية هذه المتطلبات إلى فرض عقوبات تنظيمية، مما قد يكون له عواقب وخيمة على البنك. تساعد الإدارة الفعالة للسيولة البنوك على تلبية المتطلبات التنظيمية وتجنب العقوبات التنظيمية.

تحسين إدارة المخاطر

يمكن للإدارة الفعالة للسيولة أيضاً تحسين إدارة مخاطر البنك. تعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي تواجه البنوك. تساعد الإدارة الفعالة للسيولة البنوك على تخفيف مخاطر السيولة من خلال التأكد من أن لديها دائماً أصول سائلة كافية للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها. وهذا يمكن أن يحسن إدارة المخاطر الشاملة للبنك ويقلل من احتمال حدوث ضائقة مالية.

تعزيز الفرص التجارية

كما يمكن للإدارة الفعالة للسيولة أن تعزز الفرص التجارية للبنك. عندما يتمتع البنك بمركز سيولة قوي، يمكنه الاستفادة من الفرص التجارية التي قد تنشأ. على سبيل المثال، يمكنها إقراض العملاء الذين يحتاجون إلى تمويل قصير الأجل أو الاستثمار في منتجات أو أسواق جديدة. ومن الممكن أن تساعد الإدارة الفعالة للسيولة البنوك على اغتنام هذه الفرص وتحسين ربحيتها.

إن الإدارة الفعالة للسيولة أمر ضروري لبقاء أي مؤسسة مالية. فهو يساعد البنوك على تجنب أزمات السيولة، وخفض تكاليف التمويل، وتلبية المتطلبات التنظيمية، وتحسين إدارة المخاطر، وتعزيز فرص الأعمال. يمكن للبنوك تحقيق إدارة فعالة للسيولة من خلال الحفاظ على مركز سيولة قوي، وتنويع مصادر تمويلها، وتنفيذ أطر قوية لإدارة مخاطر السيولة.

التنفيذ الناجح لإدارة السيولة مع البنوك التابعة

تعد إدارة السيولة جانباً حاسماً في أي مؤسسة مالية، وتزداد أهمية عند التعامل مع البنوك التابعة. يمكن أن يكون تنفيذ إدارة السيولة الفعالة مع البنوك التابعة مهمة صعبة، ولكن العديد من دراسات الحالة الناجحة يمكن أن توفر نظرة ثاقبة حول كيفية القيام بذلك.

التعاون بين Pare N't Bank والبنك التابع

إحدى الطرق الناجحة لتنفيذ إدارة السيولة مع البنوك التابعة هي من خلال التعاون بين بنك Pare n't والبنك التابع. في هذا النهج، يعمل البنك غير التقليدي بشكل وثيق مع البنك التابع لضمان وجود سيولة كافية لتلبية احتياجات كلا المؤسسات. يمكن أن يكون هذا النهج فعالاً بشكل خاص عندما تكون هناك علاقة قوية بين البنك غير المعتمد والبنك التابع.

إدارة السيولة المركزية

هناك نهج آخر لتنفيذ إدارة السيولة مع البنوك التابعة وهو من خلال إدارة السيولة المركزية. في هذا النهج، يتحمل البنك غير الرسمي مسؤولية إدارة سيولة البنك التابع. يمكن أن يكون هذا النهج فعالاً عندما يمتلك البنك غير التقليدي الموارد والخبرة اللازمة لإدارة سيولة البنك التابع بشكل فعال.

استخدام التكنولوجيا

ويمكن للتكنولوجيا أيضاً أن تلعب دوراً حاسماً في تنفيذ إدارة السيولة الفعالة مع البنوك التابعة. يمكن أن يساعد استخدام التكنولوجيا في أتمتة عملية إدارة السيولة وتوفير البيانات في الوقت الفعلي التي يمكن استخدامها لاتخاذ قرارات مستنيرة. يمكن أن يكون هذا النهج فعالاً بشكل خاص عند التعامل مع العديد من البنوك التابعة.

إدارة المخاطر

تتطلب الإدارة الفعالة للسيولة مع البنوك التابعة إطاراً قوياً لإدارة المخاطر. يجب أن يكون لدى البنك غير المتمائل فهم واضح للمخاطر المرتبطة بكل بنك فرعي وأن يكون لديه تدابير معمول بها للتخفيف من تلك المخاطر. يمكن أن يكون هذا النهج فعالاً بشكل خاص عند التعامل مع البنوك التابعة التي تعمل في ولايات قضائية مختلفة.

الرصد المنتظم وإعداد التقارير

وأخيراً، فإن المراقبة المنتظمة وإعداد التقارير ضرورية لإدارة السيولة بشكل فعال مع البنوك التابعة. يجب أن يكون لدى البنك غير التقليدي فهم واضح لوضع السيولة لكل بنك فرعي وأن يكون قادراً على مراقبة التغيرات في السيولة في الوقت الفعلي. يمكن أن يساعد الإبلاغ المنتظم في تحديد مشكلات السيولة المحتملة في وقت مبكر واتخاذ الإجراءات التصحيحية قبل أن تصبح مشكلة.

تتطلب الإدارة الفعالة للسيولة مع البنوك التابعة اتباع نهج تعاوني بين البنك غير التقليدي والبنك التابع، واستخدام التكنولوجيا، وإطار قوي لإدارة المخاطر، والمراقبة المنتظمة وإعداد التقارير. ولكل نهج مزاياه وعيوبه، ويعتمد النهج الأفضل على الظروف المحددة لكل مؤسسة.

أفضل الممارسات لإدارة السيولة مع البنوك التابعة

تعد إدارة السيولة جزءاً مهماً من عمليات أي مؤسسة مالية. ومع التعقيد المتزايد للأسواق المالية، تواجه البنوك تحدياً أكبر في إدارة سيولتها. تواجه البنوك التابعة، على وجه الخصوص، تحديات فريدة في إدارة سيولتها بسبب علاقتها مع البنوك التي تتعامل معها. سنتناقش في هذا القسم أفضل الممارسات لإدارة السيولة مع البنوك التابعة.

إدارة السيولة المركزية

إدارة السيولة المركزية هي ممارسة إدارة السيولة على مستوى البنوك. يوفر هذا النهج سيطرة أكبر على سيولة البنوك التابعة، حيث يمكن للبنك غير المعتمد مراقبة وضع السيولة لدى البنوك التابعة له في الوقت الفعلي. بالإضافة إلى ذلك، يسمح هذا النهج بالتوزيع الفعال للسيولة عبر المؤسسة بناءً على احتياجات كل شركة تابعة.

إدارة السيولة اللامركزية

إدارة السيولة اللامركزية هي ممارسة تسمح لكل بنك فرعي بإدارة سيولته بشكل مستقل. يوفر هذا النهج مرونة أكبر للبنوك التابعة ويسمح لها بالاستجابة بسرعة للتغيرات في وضع السيولة لديها. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي هذا النهج أيضاً إلى نقص التنسيق وعدم الكفاءة في تخصيص السيولة.

إدارة السيولة الهجينة

إدارة السيولة المختلطة هي مزيج من إدارة السيولة المركزية واللامركزية. يسمح هذا النهج للبنك غير المتساوي بالحفاظ على سيطرته على سيولة البنوك التابعة مع توفير البنوك التابعة أيضاً بدرجة معينة من الاستقلالية. غالباً ما يستخدم هذا النهج من قبل البنوك التي لديها عدد كبير من البنوك التابعة أو تلك العاملة في ولايات قضائية متعددة.

تجميع النقدية

تجميع النقد هو أسلوب لإدارة السيولة حيث يتم توحيد الأرصدة النقدية للبنوك التابعة في حساب واحد. يسمح هذا النهج بإدارة السيولة بكفاءة عبر المؤسسة ويمكن أن يساعد في تقليل تكاليف الاقتراض. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي تجميع النقد أيضاً إلى فقدان استقلالية البنوك التابعة ويمكن أن يؤدي إلى آثار ضريبية.

التمويل داخل المجموعة

التمويل داخل المجموعة هو ممارسة توفير التمويل للبنوك التابعة من البنك غير المتساوي. ويمكن لهذا النهج أن يتيح للبنوك التابعة إمكانية الحصول على التمويل بتكلفة أقل من الاقتراض من مصادر خارجية. ومع ذلك، فإن هذا النهج يمكن أن يخلق أيضاً مخاطر التركيز ويمكن أن يؤدي إلى فقدان استقلالية البنوك التابعة.

إدارة الضمانات

إدارة الضمانات هي ممارسة إدارة الضمانات التي تحتفظ بها البنوك التابعة. يمكن أن يساعد هذا النهج في تقليل مخاطر التخلف عن السداد من قبل البنوك التابعة ويمكن أن يوفر للبنك غير المتساوي أماناً إضافياً. ومع ذلك، يمكن أن تكون إدارة الضمانات مكلفة أيضاً ويمكن أن تؤدي إلى فقدان استقلالية البنوك التابعة.

ويعتمد أفضل نهج لإدارة السيولة مع البنوك التابعة على الظروف المحددة لكل بنك. ومع ذلك، فإن النهج المختلط الذي يجمع بين إدارة السيولة المركزية واللامركزية قد يوفر أفضل توازن بين السيطرة والاستقلالية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون تجميع النقد وإدارة الضمانات من الأساليب الفعالة لإدارة السيولة، ولكن يجب تنفيذها بعناية لتجنب العواقب غير المقصودة.

قيادة نمو الأعمال من خلال الإدارة الفعالة للسيولة

تعد الإدارة الفعالة للسيولة أمراً ضرورياً لدفع نمو الأعمال. في بيئة الأعمال سريعة الخطى اليوم، تحتاج الشركات إلى إدارة سيولتها بكفاءة لضمان حصولها على النقد المتاح لتلبية احتياجاتها التشغيلية اليومية والاستثمار في فرص النمو. يستكشف منشور المدونة هذا أهمية الإدارة الفعالة للسيولة وكيف يمكنها دفع نمو الأعمال.

فهم إدارة السيولة

تتضمن إدارة السيولة الفعالة إدارة النقد والنقد المعادل للشركة للتأكد من أن لديها ما يكفي من النقد في متناول اليد للوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. تتضمن إدارة السيولة إدارة التدفق النقدي للشركة والاحتياطيات النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل. من الضروري أن يكون لديك فهم واضح للوضع النقدي للشركة لإدارة السيولة بشكل فعال.

أهمية إدارة السيولة

تعتبر إدارة السيولة أمر بالغ الأهمية لعدة أسباب. أولاً، يضمن أن الشركة لديها ما يكفي من النقد في متناول اليد للوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية. وهذا يشمل الدفع للموردين والموظفين والدائنين الآخرين. ثانياً، تسمح الإدارة الفعالة للسيولة للشركة بالاستفادة من فرص النمو عند ظهورها. يمكن أن يشمل ذلك الاستثمار في منتجات جديدة، أو التوسع في أسواق جديدة، أو الاستحواذ على شركات أخرى. وأخيراً، يمكن للإدارة الفعالة للسيولة أن تساعد الشركة على التغلب على فترات الركود الاقتصادي والتحديات المالية الأخرى.

استراتيجيات إدارة السيولة

هناك العديد من الاستراتيجيات التي يمكن للشركات استخدامها لإدارة سيولتها بشكل فعال. ويتمثل أحد الأساليب في الحفاظ على احتياطي نقدي أو خط ائتمان يمكن الاعتماد عليه في أوقات الحاجة. وهناك نهج آخر يتمثل في إدارة التدفقات النقدية بعناية للتأكد من وجود ما يكفي من النقد المتاح للوفاء بالالتزامات الحالية. وقد يتضمن ذلك التفاوض على شروط دفع أفضل مع الموردين أو تنفيذ عمليات فورية وتحصيل أكثر كفاءة. وأخيراً، يمكن للشركات الاستثمار في استثمارات قصيرة الأجل توفر عائداً أعلى من حسابات الادخار التقليدية.

دور البنوك التابعة

يمكن للبنوك التابعة أن تلعب دوراً أساسياً في إدارة السيولة. ومن خلال العمل مع البنوك التابعة، يمكن للشركات الوصول إلى مجموعة من المنتجات والخدمات المالية التي يمكن أن تساعد في إدارة أموالها بشكل أكثر فعالية. على سبيل المثال، يمكن للبنوك التابعة توفير الوصول إلى خطوط الائتمان، وخدمات إدارة النقد، وخيارات الاستثمار قصيرة الأجل. ويمكنهم أيضاً تقديم المشورة والتوجيه بشأن استراتيجيات إدارة السيولة، مما يساعد الشركات على تحسين وضعها النقدي.

اختيار البنك الفرعي المناسب

يعد اختيار البنك الفرعي المناسب أمراً بالغ الأهمية لإدارة السيولة بشكل فعال. يجب على الشركات أن تبحث عن بنك يقدم مجموعة من المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجاتها الخاصة. ويجب عليهم أيضاً أن يأخذوا في الاعتبار عوامل مثل الاستقرار المالي للبنك وسمعته وخدمة العملاء. وأخيراً، يجب على الشركات العمل مع بنك فرعي لديه فهم عميق لصناعته ويمكنه تقديم المشورة والتوجيه المخصص بشأن استراتيجيات إدارة السيولة.

تعد الإدارة الفعالة للسيولة أمراً ضرورياً لدفع نمو الأعمال. ومن خلال إدارة أموالها النقدية وما في حكمها بفعالية، يمكن للشركات التأكد من أن لديها ما يكفي من النقد في متناول اليد للوفاء بالتزاماتها المالية والاستثمار في فرص النمو. يمكن للبنوك التابعة أن تلعب دوراً أساسياً في إدارة السيولة، مما يوفر الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية التي تساعد الشركات على تحسين وضعها النقدي. ومن خلال اختيار البنك الفرعي المناسب وتنفيذ استراتيجيات فعالة لإدارة السيولة، يمكن للشركات أن تضع نفسها في مكانة لتحقيق النجاح على المدى الطويل.

الكشف عن العلاقة بين السيولة وتكلفة الأموال

تعتبر إدارة السيولة جانباً حاسماً في المؤسسات المصرفية والمالية. ومن الضروري أن تحافظ البنوك على التوازن بين أصولها وخصومها، مما يضمن أن لديها أموالاً كافية للوفاء بالتزاماتها. ومن ناحية أخرى، تشير تكلفة الأموال إلى تكلفة اقتراض الأموال من المقرضين أو المودعين. إن العلاقة بين السيولة وتكلفة الأموال أمر بالغ الأهمية، وفهم ذلك ضروري للمؤسسات المالية لإدارة مواردها بفعالية.

١. فهم السيولة: السيولة هي قدرة البنك أو المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل. وهو مقياس لمدى سرعة تحويل الأصل إلى نقد دون التأثير بشكل كبير على قيمته. تحتاج البنوك إلى الحفاظ على مستوى معين من السيولة لضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين والمقرضين. يمكن قياس السيولة باستخدام نسب مختلفة مثل النسبة الحالية، والنسبة السريعة، ونسبة النقد.

٢. تكلفة الأموال: تكلفة الأموال هي سعر الفائدة الذي تدفعه البنوك لاقتراض الأموال من المقرضين أو المودعين. إنها التكلفة التي تتكبدها البنوك للحصول على الأموال اللازمة لإقراض المقرضين. وتتأثر تكلفة الأموال بعوامل مختلفة مثل ظروف السوق والمنافسة والجدارة الائتمانية للمقرض.

٣. العلاقة بين السيولة وتكلفة الأموال: العلاقة بين السيولة وتكلفة الأموال علاقة كبيرة. تميل البنوك التي تتمتع بمستويات سيولة أعلى إلى انخفاض تكاليف الاقتراض لأنها تعتبر أقل خطورة. ومن ناحية أخرى، تميل البنوك ذات مستويات السيولة المنخفضة إلى تحمل تكاليف اقتراض أعلى حيث يُنظر إليها على أنها أكثر خطورة. ولذلك، فإن إدارة السيولة بشكل فعال يمكن أن تساعد البنوك على تقليل تكاليف اقتراضها وتحسين ربحيتها.

٤. خيارات لإدارة السيولة: يمكن للبنوك إدارة سيولتها باستخدام استراتيجيات مختلفة مثل الحفاظ على احتياطي من الأصول السائلة، وتنويع مصادر تمويلها، واستخدام الأدوات المالية مثل المقايضات والخيارات. إن الحفاظ على احتياطي من الأصول السائلة مثل النقد والأوراق المالية الحكومية يمكن أن يساعد البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. ومن الممكن أن يؤدي تنويع مصادر تمويلها إلى تقليل اعتمادها على مصدر واحد للتمويل، مما يقلل من مخاطر حدوث أزمة سيولة. إن استخدام الأدوات المالية مثل المقايضات والخيارات يمكن أن يساعد البنوك على إدارة مخاطر أسعار الفائدة وتقليل تكاليف الاقتراض.

٥. الخيار الأفضل لإدارة السيولة: يعتمد الخيار الأفضل لإدارة السيولة على الاحتياجات والظروف الخاصة بكل بنك. يعد الحفاظ على احتياطي من الأصول السائلة بمثابة استراتيجية حكيمة للبنوك ذات الرغبة المتحفظة في المخاطرة. يعد تنويع مصادر التمويل لاستراتيجية مناسبة للبنوك التي تعتمد على مصدر واحد للتمويل. يعد استخدام الأدوات المالية مثل المقايضة والخيارات استراتيجية مناسبة للبنوك التي لديها درجة عالية من مخاطر أسعار الفائدة.

تعد إدارة السيولة أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للبنوك لضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وخفض تكاليف اقتراضها. العلاقة بين السيولة وتكلفة الأموال مهمة، وفهمها ضروري للبنوك لإدارة مواردها بشكل فعال. يمكن للبنوك إدارة سيولتها باستخدام استراتيجيات مختلفة، ويعتمد الخيار الأفضل على الاحتياجات والظروف المحددة لكل بنك.

ما هي السيولة؟

السيولة هي مصطلح يستخدم لوصف قدرة الأصل على التحول إلى نقد بسرعة دون التأثير على سعره في السوق. يعد مفهوم السيولة أمراً بالغ الأهمية في مجال التمويل لأنه يلعب دوراً هاماً في تحديد تكلفة الأموال. وفي هذا القسم سوف نتناول معنى السيولة وأهميتها في التمويل.

فهم نسب السيولة

تستخدم نسب السيولة لقياس قدرة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل. اثنان من نسب السيولة الأكثر استخداماً هما النسبة الحالية والنسبة السريعة. يتم حساب النسبة الحالية بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، بينما يتم حساب النسبة السريعة بقسمة الأصول المتداولة ناقص المخزون على الخصوم المتداولة. توفر هذه النسب نظرة ثاقبة لقدرة الشركة على سداد ديونها على المدى القصير.

أهمية السيولة في التمويل

السيولة مهمة في التمويل لأنها تؤثر على تكلفة الأموال. تكلفة الأموال هي معدل الفائدة الذي يتعين على الشركة دفعه لاقتراض الأموال. كلما زادت سيولة الشركة، انخفضت تكلفة أموالها. وذلك لأن المقرضين أكثر استعداداً لإقراض الأموال لشركة يمكنها سداد ديونها بسهولة. من ناحية أخرى، سيتعين على الشركة التي لا تتمتع بالسيولة الكافية أن تدفع معدل فائدة أعلى لاقتراض الأموال لأن المقرضين سوف ينظرون إليها على أنها مخاطرة أعلى.

العوامل التي تؤثر على السيولة

هناك عدة عوامل يمكن أن تؤثر على سيولة الأصل. ويشمل ذلك حجم سوق الأصل، وعدد المشترين والبائعين، وسهولة شراء الأصل أو بيعه، على سبيل المثال، من المرجح أن يكون السهم الذي يتم تداوله في بورصة رئيسية مثل بورصة نيويورك أكثر سيولة من السهم الذي يتم تداوله في بورصة أصغر. وبالمثل، فإن الأسهم التي يتم تداولها بكثافة من المرجح أن تكون أكثر سيولة من الأسهم التي نادراً ما يتم تداولها.

استراتيجيات تحسين السيولة

هناك العديد من الاستراتيجيات التي يمكن للشركات استخدامها لتحسين السيولة لديها. إحدى الاستراتيجيات هي الحفاظ على رصيد نقدي صحي. وهذا سيضمن أن الشركة لديها ما يكفي من النقد لسداد ديونها على المدى القصير. وهناك استراتيجية أخرى تتمثل في الحفاظ على مجموعة متنوعة من الأصول. سيضمن ذلك أن الشركة لديها مجموعة من الأصول التي يمكنها بيعها بسرعة إذا كانت بحاجة إلى النقد. وأخيراً، يمكن للشركات أيضاً تحسين سيولتها من خلال التفاوض على شروط دفع أفضل مع عملائها. سيضمن ذلك حصول الشركة على تدفق منتظم للأموال القادمة.

الخلاصة

تعتبر السيولة مفهوماً حاسماً في التمويل لأنها تؤثر على تكلفة الأموال. الشركات التي تتمتع بسيولة أكبر عادة ما تكون تكلفة أموالها أقل من الشركات الأقل سيولة. هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على سيولة الأصول، ويمكن للشركات استخدام مجموعة من الاستراتيجيات لتحسين سيولتها. ومن خلال فهم السيولة وأهميتها في التمويل، يمكن للشركات اتخاذ قرارات أفضل بشأن مواردها المالية وتحسين صحتها المالية بشكل عام.

ما سبب أهمية السيولة؟

تعد السيولة جانباً أساسياً من جوانب التمويل والتي غالباً ما تتجاهلها العديد من المؤسسات المالية. تشير السيولة إلى قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقد بسرعة. وهو أمر حيوي لأنه يمكن الشركات من الوفاء بالتزاماتها المالية دون تكبد تكاليف كبيرة. في هذا القسم من المدونة، سوف نستكشف سبب أهمية السيولة.

الوفاء بالتزامات المالية

السبب الرئيسي وراء أهمية السيولة هو أنها تمكن الشركات من الوفاء بالتزاماتها المالية. تحتاج الشركات إلى النقد لدفع فواتيرها وموظفيها ومورديها ونفقاتها الأخرى. وبدون سيولة كافية، قد تضطر الشركات إلى بيع أصولها بخسارة أو الاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة للوفاء بهذه الالتزامات. وهذا يمكن أن يؤدي إلى ضائقة مالية والإفلاس في نهاية المطاف.

ثقة المستثمر

تعتبر السيولة مهمة أيضاً لأنها تساعد على بناء ثقة المستثمرين. من المرجح أن يستثمر المستثمرون في الشركات التي تتمتع بمستوى عالٍ من السيولة. وذلك لأنهم يعرفون أن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية ومن غير المرجح أن تتخلف عن سداد ديونها. وفي المقابل، فإن الشركات ذات السيولة المنخفضة قد تكافح من أجل جذب المستثمرين، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار أسهمها.

الميزة التنافسية

تتمتع الشركات ذات السيولة العالية أيضاً بميزة تنافسية. يمكنهم الاستفادة من الفرص التي تنشأ، مثل الاستحواذ على منافس أو الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة. وقد تفوت الشركات ذات السيولة المنخفضة هذه الفرص، مما قد يؤثر على نموها وربحيته على المدى الطويل.

تكلفة الأموال

ترتبط السيولة أيضاً ارتباطاً وثيقاً بتكلفة الأموال. يمكن للشركات التي تتمتع بسيولة عالية أن تقتصر بأسعار فائدة أقل لأن المقرضين أكثر ثقة في قدرتهم على سداد القرض. وفي المقابل، قد تضطر الشركات ذات السيولة المنخفضة إلى الاقتراض بأسعار فائدة أعلى للتعويض عن المخاطر الإضافية. وهذا يمكن أن يزيد من تكلفة الأموال ويقلل من ربحيتها.

إدارة المخاطر

وأخيراً، تعتبر السيولة مهمة لإدارة المخاطر. الشركات التي تتمتع بمستوى عالٍ من السيولة تكون مجهزة بشكل أفضل لإدارة الأحداث غير المتوقعة، مثل الركود أو الكوارث الطبيعية. ويمكنهم التكيف بسرعة مع الظروف المتغيرة دون الاضطرار إلى بيع أصولهم بخسارة أو الاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة.

تعتبر السيولة جانباً حاسماً من جوانب التمويل التي لا ينبغي إغفالها. فهو يمكن الشركات من الوفاء بالتزاماتها المالية، وبناء ثقة المستثمرين، واكتساب ميزة تنافسية، وخفض تكلفة الأموال، وإدارة المخاطر. يجب على الشركات أن تسعى جاهدة للحفاظ على مستوى عالٍ من السيولة لضمان نموها وربحيته على المدى الطويل.

تكلفة الأموال

تعد تكلفة الأموال عاملاً مهماً يجب مراعاته عندما يتعلق الأمر بإدارة السيولة. ويشير إلى تكلفة الحصول على الأموال، سواء من خلال الاقتراض أو وسائل أخرى، وهو مقياس رئيسي تستخدمه المؤسسات المالية لتحديد ربحية عملياتها. يمكن أن تتأثر تكلفة الأموال بمجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك ظروف السوق وأسعار الفائدة والجدارة الائتمانية للمؤسسة. في هذا القسم، سنستكشف الجوانب المختلفة لتكلفة الأموال وكيفية ارتباطها بالسيولة.

مصادر الأموال

أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على تكلفة الأموال هو مصدر الأموال. يمكن للمؤسسات المالية الحصول على الأموال من خلال وسائل مختلفة، مثل الودائع، والاقتراض بين البنوك، وأسواق رأس المال. وتختلف تكلفة الأموال تبعاً للمصدر، حيث يكون الاقتراض بين البنوك عادة هو الأعلى والودائع هي الأرخص. ومع ذلك، فإن الجدارة الائتمانية للمؤسسة ستلعب أيضاً دوراً في تحديد تكلفة الأموال، حيث أن المؤسسات الأكثر جدارة ائتمانية ستتمكن عادةً من الوصول إلى مصادر تمويل أرخص.

ظروف السوق

يمكن أن يكون لظروف السوق أيضاً تأثير كبير على تكلفة الأموال. وعندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة، فإن تكاليف الاقتراض ستكون مرتفعة أيضاً، مما سيزيد من تكلفة الأموال بالنسبة للمؤسسات المالية. وعلى العكس من ذلك، عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة، ستكون تكاليف الاقتراض أقل، مما يقلل من تكلفة الأموال. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لظروف السوق مثل عدم اليقين الاقتصادي أو التغيرات في المتطلبات التنظيمية أن تؤثر أيضاً على تكلفة الأموال.

الجدارة الائتمانية

تعد الجدارة الائتمانية للمؤسسة المالية عاملاً مهماً آخر يؤثر على تكلفة الأموال. وعادة ما تتمكن المؤسسات ذات التصنيف الائتماني الأعلى من الوصول إلى مصادر تمويل أرخص، حيث ينظر إليها المستثمرون على أنها أقل خطورة. وعلى العكس من ذلك، سيتعين على المؤسسات ذات التصنيف الائتماني المنخفض دفع تكلفة أعلى للأموال للتعويض عن المخاطر المتزايدة. ويمكن ملاحظة ذلك في الفرق بين تكلفة الأموال بالنسبة لبنك كبير وراسخ مقابل مؤسسة أصغر وأقل رسوخاً.

استراتيجيات التحوط

يمكن للمؤسسات المالية أيضاً استخدام استراتيجيات التحوط لإدارة تكلفة أموالها. على سبيل المثال، قد يستخدم البنك مقايضات أسعار الفائدة لتحويل قرض بسعر فائدة متغير إلى قرض بسعر فائدة ثابت، مما يمكن أن يقلل من تأثير التغيرات في ظروف السوق على تكلفة الأموال. وبالمثل، يمكن للمؤسسات استخدام المشتقات مثل العقود الآجلة للتحوط ضد التغيرات في أسعار الفائدة أو فروق الائتمان، والتي يمكن أن تساعد في تقليل تكلفة الأموال.

الخيار الأفضل

يعتمد الخيار الأفضل لإدارة تكلفة الأموال على الظروف المحددة للمؤسسة. على سبيل المثال، قد يتمكن بنك كبير وراسخ ذو تصنيف ائتماني مرتفع من الوصول إلى مصادر تمويل أرخص من مؤسسة أصغر ذات تصنيف ائتماني أقل. بالإضافة إلى ذلك، قد تتمكن المؤسسات التي لديها قاعدة ودائع كبيرة من استخدام الودائع كمصدر منخفض التكلفة للأموال، في حين أن المؤسسات التي لديها قاعدة ودائع أصغر قد تحتاج إلى الاعتماد بشكل أكبر على الاقتراض بين البنوك أو أسواق رأس المال. في نهاية المطاف، تحتاج المؤسسات المالية إلى النظر بعناية في احتياجاتها التمويلية والخيارات المختلفة المتاحة لها من أجل إدارة تكلفة أموالها بشكل فعال.

فهم العلاقة

تعد السيولة وتكلفة الأموال مفهوميين مهمين في التمويل يرتبطان ارتباطاً وثيقاً. تشير السيولة إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها. ومن ناحية أخرى، فإن تكلفة الأموال هي سعر الفائدة الذي تدفعه المؤسسة لاقتراض الأموال. وتتأثر تكلفة الأموال بعوامل مختلفة، بما في ذلك السيولة. سنناقش في هذا القسم العلاقة بين السيولة وتكلفة الأموال.

تأثير السيولة على تكلفة الأموال

السيولة هي المحدد الرئيسي لتكلفة الأموال للمؤسسة. عندما يكون لدى المؤسسة سيولة كافية، فإنها تعتبر أقل خطورة، وبالتالي يمكنها الاقتراض بسعر فائدة أقل. وعلى العكس من ذلك، عندما لا يكون لدى المؤسسة سيولة كافية، فإنها تعتبر أكثر خطورة، وبالتالي يتعين عليها دفع سعر فائدة أعلى للاقتراض. وذلك لأن المقرضين يطالبون بعائد أعلى للتعويض عن المخاطر الإضافية التي يتحملونها.

أهمية جودة الأصول

تعد جودة الأصول عاملاً مهماً آخر يؤثر على تكلفة الأموال. تعتبر المؤسسات ذات الأصول ذات الجودة العالية أقل خطورة، وبالتالي يمكنها الاقتراض بسعر فائدة أقل. وعلى العكس من ذلك، تعتبر المؤسسات ذات الأصول ذات الجودة المنخفضة أكثر خطورة، وبالتالي يتعين عليها دفع سعر فائدة أعلى للاقتراض. وذلك لأن المقرضين يطالبون بعائد أعلى للتعويض عن المخاطر الإضافية التي يتحملونها.

دور كفاية رأس المال

تعد كفاية رأس المال عاملاً مهماً آخر يؤثر على تكلفة الأموال. تعتبر المؤسسات ذات نسب كفاية رأس المال الأعلى أقل خطورة، وبالتالي يمكنها الاقتراض بسعر فائدة أقل. وعلى العكس من ذلك، تعتبر المؤسسات ذات نسب كفاية رأس المال المنخفضة أكثر خطورة، وبالتالي يتعين عليها دفع سعر فائدة أعلى للاقتراض. وذلك لأن المقرضين يطالبون بعائد أعلى للتعويض عن المخاطر الإضافية التي يتحملونها.

تأثير ظروف السوق

تلعب ظروف السوق أيضاً دوراً في تحديد تكلفة الأموال. وفي سوق الائتمان الضيقة، حيث يوجد نقص في السيولة، يتعين على المؤسسات دفع سعر فائدة أعلى للاقتراض. وعلى العكس من ذلك، في سوق الائتمان الفضفاض، حيث توجد وفرة من السيولة، يمكن للمؤسسات الاقتراض بسعر فائدة أقل.

الخيار الأفضل لإدارة السيولة وتكلفة الأموال

إن أفضل خيار لإدارة السيولة وتكلفة الأموال هو الحفاظ على مستويات كافية من السيولة، وأصول عالية الجودة، ووضع رأسمالي قوي. سيساعد ذلك المؤسسة على الاقتراض بسعر فائدة أقل وتقليل التكلفة الإجمالية للأموال. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المؤسسة مراقبة ظروف السوق بعناية وتعديل استراتيجية الاقتراض الخاصة بها وفقاً لذلك.

إن السيولة وتكلفة الأموال مترابطتان بشكل وثيق، ويجب على المؤسسات إدارة كليهما بفعالية لتقليل تكاليف الاقتراض. يعد الحفاظ على مستويات كافية من السيولة، والأصول عالية الجودة، ووضع رأس المال القوي، كلها عوامل مهمة تؤثر على تكلفة الأموال. ويجب على المؤسسات أيضاً مراقبة ظروف السوق بعناية وتعديل استراتيجية الاقتراض الخاصة بها وفقاً لذلك لتقليل تكاليف الاقتراض.

العوامل المؤثرة على السيولة وتكلفة الأموال

تعتبر العوامل التي تؤثر على السيولة وتكلفة الأموال من الاعتبارات المهمة للمؤسسات المالية والشركات. تشير السيولة إلى قدرة الكيان على الوفاء بالتزاماته المالية على الفور، في حين أن تكلفة الأموال هي النفقات التي تتكبدها المنظمة للحصول على رأس المال. تعتبر العلاقة بين السيولة وتكلفة الأموال ضرورية لأن السيولة عامل يؤثر على تكلفة الأموال. سنناقش في هذا القسم العوامل التي تؤثر على السيولة وكيفية تأثيرها على تكلفة الأموال.

العوامل الاقتصادية

تؤثر العوامل الاقتصادية مثل التضخم وأسعار الفائدة والنمو الاقتصادي بشكل كبير على السيولة وتكلفة الأموال. ويقلل التضخم من القوة الشرائية للنقد، مما يجعل الحصول على الأموال أكثر تكلفة. وهذا بدوره يزيد من تكلفة الأموال ويقلل السيولة. تؤثر أسعار الفائدة أيضاً على السيولة وتكلفة الأموال. تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى زيادة تكلفة الأموال وتقليل السيولة، بينما تؤدي أسعار الفائدة المنخفضة إلى زيادة السيولة وتقليل تكلفة الأموال.

عوامل السوق

تؤثر عوامل السوق مثل العرض والطلب والمنافسة وتقلبات السوق أيضاً على السيولة وتكلفة الأموال. عندما يكون هناك طلب كبير على الأموال، تزيد تكلفة الأموال، وتقل السيولة. وبالمثل، عندما تكون هناك منافسة شديدة على الأموال، تزيد تكلفة الأموال، وتقل السيولة. وتؤثر تقلبات السوق أيضاً على السيولة وتكلفة الأموال. وعندما يكون السوق متقلبا، يكون المقرضون أكثر تردداً في توفير الأموال، مما يقلل السيولة ويزيد من تكلفة الأموال.

العوامل التنظيمية

تؤثر العوامل التنظيمية مثل متطلبات رأس المال ومتطلبات الاحتياطي والسياسات الحكومية أيضاً على السيولة وتكلفة الأموال. تزيد متطلبات رأس المال والاحتياطي من تكلفة الأموال وتقلل من السيولة لأنها تحد من حجم الأموال التي يمكن إقراضها. وتؤثر السياسات الحكومية مثل الضرائب والإعانات أيضاً على السيولة وتكلفة الأموال. وتؤدي الضرائب إلى زيادة تكلفة الأموال، بينما يؤدي الدعم إلى خفض تكلفة الأموال وزيادة السيولة.

العوامل التشغيلية

تؤثر العوامل التشغيلية مثل ممارسات الإدارة ومخاطر الائتمان وجودة الأصول أيضاً على السيولة وتكلفة الأموال. تؤثر ممارسات الإدارة مثل إدارة المخاطر وإدارة الأصول والخصوم على السيولة وتكلفة الأموال. تؤثر مخاطر الائتمان وجودة الأصول أيضاً على السيولة وتكلفة الأموال. يؤدي ارتفاع مخاطر الائتمان وضعف جودة الأصول إلى زيادة تكلفة الأموال وتقليل السيولة، بينما يؤدي انخفاض مخاطر الائتمان وجودة الأصول الجيدة إلى تقليل تكلفة الأموال وزيادة السيولة.

العوامل التي تؤثر على السيولة وتكلفة الأموال عديدة ومعقدة. تلعب العوامل الاقتصادية والسوقية والتنظيمية والتشغيلية دوراً حاسماً في تحديد تكلفة الأموال والسيولة. وللحفاظ على وضع مالي سليم، يجب على المنظمات أن تدرس هذه العوامل بعناية وأن تنفذ التدابير المناسبة لإدارة السيولة وتقليل تكلفة الأموال. ومن خلال القيام بذلك، يمكنهم ضمان حصولهم على الأموال اللازمة للوفاء بالتزاماتهم مع الحفاظ على انخفاض تكاليفهم.

إدارة السيولة لتقليل تكلفة الأموال

تعد إدارة السيولة جزءاً أساسياً من عمليات أي مؤسسة مالية. ويشير إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل. تعد الإدارة الفعالة للسيولة أمراً بالغ الأهمية لتقليل تكلفة الأموال، وهو سعر الفائدة الذي تدفعه المؤسسة على أموالها المقترضة. عندما يكون لدى المؤسسة سيولة منخفضة، قد تضطر إلى اقتراض أموال بسعر فائدة أعلى، مما يزيد من تكلفة الأموال. سيناقد هذا القسم كيف يمكن للمؤسسات المالية إدارة سيولتها لتقليل تكلفة الأموال.

الحفاظ على الاحتياطيات الكافية

إحدى طرق إدارة السيولة هي الحفاظ على احتياطيات كافية. الاحتياطيات هي الأموال التي تخصصها المؤسسة لمواجهة التدفقات النقدية الخارجة غير المتوقعة. ومن خلال وجود احتياطيات كافية، يمكن للمؤسسة الوفاء بالتزاماتها دون الحاجة إلى اقتراض الأموال بسعر فائدة أعلى. وينبغي أن يستند مبلغ الاحتياطي إلى ملف المخاطر الخاص بالمؤسسة وأنماط تدفقاتها النقدية التاريخية. يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بالاحتياطيات عن طريق الاحتفاظ بالنقد الزائد أو الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل أو الحفاظ على خط ائتمان.

مراقبة التدفق النقدي

تعد مراقبة التدفق النقدي طريقة أخرى لإدارة السيولة. يشير التدفق النقدي إلى مقدار النقد الوارد والخروج من المؤسسة. من خلال مراقبة تدفقاتها النقدية، يمكن للمؤسسة تحديد مشكلات السيولة المحتملة واتخاذ الإجراءات التصحيحية قبل أن تصبح مشكلة. يمكن مراقبة التدفق النقدي باستخدام توقعات التدفق النقدي، وتحليل أنماط التدفق النقدي التاريخية، وتنفيذ تقنيات إدارة النقد مثل تجميع النقد.

تنوع مصادر التمويل

ويعد تنوع مصادر التمويل طريقة أخرى لإدارة السيولة. ولا ينبغي للمؤسسة أن تعتمد على مصدر واحد للتمويل، مثل الودائع أو الاقتراض، لتلبية احتياجاتها من السيولة. ومن خلال تنوع مصادر تمويلها، يمكن للمؤسسة تقليل اعتمادها على أي مصدر واحد وتحسين قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. ويمكن تنوع مصادر التمويل عن طريق إصدار أنواع مختلفة من الديون، مثل السندات أو الأوراق التجارية، وعن طريق جذب الودائع من مصادر مختلفة، مثل عملاء التجزئة أو المستثمرين المؤسسيين.

استخدام تسهيلات البنك المركزي

تقدم البنوك المركزية تسهيلات لمساعدة المؤسسات المالية على إدارة سيولتها. ويمكن لهذه التسهيلات توفير تمويل قصير الأجل للمؤسسات التي تعاني من مشاكل في السيولة. يمكن للمؤسسات استخدام هذه التسهيلات لاقتراض الأموال بسعر فائدة أقل من المصادر الأخرى. ومع ذلك، فإن استخدام مرافق البنك المركزي يجب أن يكون الملاذ الأخير، لأنه يمكن أن يشير إلى السوق بأن المؤسسة تواجه مشكلات في السيولة.

الحفاظ على علاقات جيدة مع الأطراف المقابلة

يعد الحفاظ على علاقات جيدة مع الأطراف المقابلة أمراً ضرورياً لإدارة السيولة. الأطراف المقابلة هي المؤسسات أو الكيانات المالية الأخرى التي تقيم معها المؤسسة علاقات مالية. ومن خلال الحفاظ على علاقات جيدة مع الأطراف المقابلة، يمكن للمؤسسة الوصول إلى مصادر التمويل بسهولة أكبر وبتكلفة أقل. يمكن الحفاظ على العلاقات الجيدة من خلال الوفاء بالالتزامات في الوقت المحدد، والتواصل بشكل فعال، والشفافية بشأن الوضع المالي للمؤسسة.

تعد إدارة السيولة أمراً بالغ الأهمية لتقليل تكلفة الأموال. ومن خلال الحفاظ على احتياطي كافية، ومراقبة التدفق النقدي، وتنويع مصادر التمويل، واستخدام مرافق البنك المركزي، والحفاظ على علاقات جيدة مع الأطراف المقابلة، يمكن للمؤسسات المالية إدارة سيولتها بشكل فعال وخفض تكلفة أموالها.

فوائد الحفاظ على السيولة الكافية

يعد الحفاظ على السيولة الكافية جانباً حاسماً في إدارة الشؤون المالية، خاصة بالنسبة للشركات. تشير السيولة إلى القدرة على تحويل الأصول إلى نقد بسرعة وكفاءة. السيولة الكافية تعني وجود ما يكفي من النقد أو الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد لتغطية النفقات والوفاء بالالتزامات المالية. في هذا القسم، سنناقش فوائد الحفاظ على سيولة كافية.

- ١ - المرونة في إدارة الشؤون المالية: إن الحفاظ على السيولة الكافية يوفر للشركات المرونة اللازمة لإدارة شؤونها المالية. مع ما يكفي من النقد أو الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد، يمكن للشركات تغطية النفقات غير المتوقعة أو الاستفادة من الفرص التي تنشأ. يمكن أن تساعد هذه المرونة الشركات على البقاء خلال الأوقات الصعبة والنمو خلال أوقات الازدهار.
- ٢ - تقليل مخاطر الإعسار: يحدث الإعسار عندما لا تتمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها المالية. إن الحفاظ على السيولة الكافية يقلل من مخاطر الإعسار لأن الشركات لديها النقد أو الأصول اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية. وهذا يقلل من خطر الإفلاس والتكاليف المرتبطة به.
- ٣ - تحسين الجدارة الائتمانية: ينظر المقرضون والمستثمرون إلى سيولة الشركة عند تقييم جدارتهم الائتمانية. يُنظر إلى الشركات التي تحتفظ بسيولة كافية على أنها أقل خطورة وأكثر عرضة للوفاء بالتزاماتها المالية. وهذا يحسن من جدارتها الائتمانية ويسهل عليها الحصول على التمويل بشروط مواتية.
- ٤ - انخفاض تكلفة الأموال: تشير تكلفة الأموال إلى تكلفة اقتراض الأموال. يمكن للشركات التي تحافظ على سيولة كافية التفاوض على أسعار فائدة أقل وشروط أفضل عند اقتراض الأموال. وذلك لأن المقرضين يعتبرونها أقل خطورة وأكثر احتمالاً لسداد قروضهم.
- ٥ - تحسين إدارة التدفق النقدي: يساعد الحفاظ على السيولة الكافية الشركات على إدارة تدفقاتها النقدية بشكل أكثر فعالية. يمكنهم دفع فواتيرهم في الوقت المحدد، وإدارة رأس المال العامل، والاستثمار في فرص النمو. وهذا يحسن أدائهم المالي ويساعدهم على تحقيق أهدافهم طويلة المدى.
- ٦ - زيادة قيمة المساهمين: الحفاظ على السيولة الكافية يمكن أن يزيد من قيمة المساهمين. من المرجح أن يستثمر المساهمون في الشركات التي لديها سيولة كافية لأنها تعتبر أقل خطورة. وهذا يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم وزيادة قيمة المساهمين.

يعد الحفاظ على السيولة الكافية أمراً ضرورياً للشركات. فهو يوفر لهم المرونة في إدارة شؤونهم المالية، ويقلل من مخاطر الإعسار، ويحسن جدارتهم الائتمانية، ويخفض تكلفة الأموال، ويحسن إدارة التدفق النقدي، ويزيد من قيمة المساهمين. يجب أن تهدف الشركات إلى الحفاظ على سيولة كافية من خلال الاحتفاظ بما يكفي من النقد أو الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد لتغطية النفقات والوفاء بالالتزامات المالية.

المراجع والقراءات الإضافية

عندما يتعلق الأمر بالبحث والكتابة عن السيولة وتكلفة الأموال، فمن الضروري الاعتماد على المصادر والمراجع ذات السمعة الطيبة. سيناقدش هذا القسم أهمية المراجع ومواصلة القراءة، بالإضافة إلى توفير قائمة بالموارد التي يمكن للقراء استكشافها.

أهمية المراجع ومواصلة القراءة

المراجع والقراءة الإضافية ضرورية عندما يتعلق الأمر بالكتابة عن أي موضوع. يتم استخدامها لدعم الحجج وتقديم الأدلة ومنح الفضل للمصادر المستخدمة في عملية البحث. في سياق السيولة وتكلفة الأموال، يمكن أن تساعد المراجع والقراءة الإضافية القراء على اكتساب فهم أعمق للموضوع والعوامل المختلفة التي تؤثر عليه.

مصادر للمراجع ومزيد من القراءة

هناك العديد من الموارد المتاحة للقراء الذين يرغبون في التعمق في موضوع السيولة وتكلفة الأموال. واحدة من أفضل الأماكن للبدء هي المجلات والمنشورات الأكاديمية. توفر هذه المصادر تحليلاً وأبحاثاً متعمقة حول هذا الموضوع، غالباً من خبراء في هذا المجال.

تتضمن بعض أفضل المجلات التي يجب مراعاتها ما يلي:

مجلة الاقتصاد المالي

مجلة المالية

مراجعة الدراسات المالية

مجلة العلوم المصرفية والمالية

بالإضافة إلى المصادر الأكاديمية، هناك أيضاً العديد من الكتب والمقالات التي تقدم رؤى قيمة حول السيولة وتكلفة الأموال. ومن أهم الكتب حول هذا الموضوع ما يلي:

مخاطر السيولة: إدارة مخاطر الأصول والتمويل بقلم ليونارد ماتز وبيتر نيو

دليل تمويل الشركات: رفيق الأعمال للأسواق المالية والقرارات والتقنيات، تحرير جلين أرنولد

دليل اقتصاديات التمويل، تحرير جورج كونستانتينيدس وميلتون هاريس ورينيه ستولز

مقارنة الخيارات

عندما يتعلق الأمر باختيار المراجع ومواصلة القراءة، هناك العديد من الخيارات التي يجب مراعاتها. توفر المجلات والمنشورات الأكاديمية التحليل الأكثر تعمقاً للموضوع، ولكن قد يكون من الصعب قراءتها وفهمها بالنسبة لأولئك الذين ليس لديهم خلفية في مجال التمويل. من ناحية أخرى، غالباً ما تكون الكتب والمقالات في متناول جمهور أوسع.

في نهاية المطاف، فإن الخيار الأفضل يعتمد على احتياجات القارئ وتفضيلاته. بالنسبة لأولئك الذين يتطلعون إلى الحصول على فهم عميق للموضوع، فإن المصادر الأكاديمية هي الحل الأمثل. ومع ذلك، بالنسبة لأولئك الذين يبحثون عن نظرة عامة يسهل الوصول إليها حول الموضوع، قد تكون الكتب والمقالات مناسبة بشكل أفضل.

تعتبر المراجع والقراءة الإضافية ضرورية عندما يتعلق الأمر بالبحث والكتابة عن السيولة وتكلفة الأموال. ومن خلال الاعتماد على مصادر حسنة السمعة، يمكن للقراء الحصول على فهم أعمق للموضوع والعوامل المختلفة التي تؤثر عليه. سواء كانت مجلات أكاديمية أو كتب أو مقالات، هناك العديد من الموارد المتاحة للقراء لاستكشافها.

إدارة المخاطر المالية: كيف تبدأ؟

نصائح لتحسين إدارة المخاطر المالية في الأعمال

١. تحديد المخاطر المحتملة
تبدأ إدارة المخاطر بتحديد المخاطر والتحليل المتعمق للمخاطر المالية التي قد تؤثر على عملك. يمكنك البدء بتحليل الميزانية العمومية للشركة للحصول على نظرة عامة على السيولة والديون ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر تقلب أسعار السلع وما إلى ذلك. يجب عليك أيضًا مراجعة بيان الدخل وبيان التدفق النقدي لمعرفة كيف تتقلب نتائجك بمرور الوقت.
٢. حساب عائد الاستثمار (ROI)
يمنحك تقييم عائد استثمارك نظرة ثاقبة لعملك وإدارتك المالية. تقلل هذه الاستراتيجية من المخاطر المالية الخاصة بك لأنها تسمح لك بتحليل مستوى المخاطر المرتبط بكل استثمار وبالتالي اتخاذ قرارات تنطوي على مخاطر أقل.
٣. قم بتنفيذ النمذجة المالية لنشاطك
يتيح تطبيق النمذجة المالية التنبؤ بالأداء المالي للشركة بالإضافة إلى تطور بياناتها المالية. تستند التوقعات إلى الواقع وتأخذ في الاعتبار الفرضيات المختلفة والسيناريوهات المختلفة من أجل رسم صورة واقعية. يسمح للشركات باتخاذ قرارات مستنيرة. (نموذج مالي مقالة كوفينيا)
٤. تنوع المخاطر الخاصة بك
التنوع المالي هو استراتيجية للاستثمار في فئات الأصول المختلفة. يجب أن يكون لدى الشركات محفظة متنوعة لتقليل المخاطر المالية والاقتصادية. يجب على المنظمات الاستثمار في الأصول عالية المخاطر ومنخفضة المخاطر لتحمل مخاطر استراتيجية.
٥. استشر خبير مالي
Cofinia متخصصة في التحسين المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. تشمل خدماتنا إنشاء التوقعات المالية، وتحقيق النمذجة المالية، وتقييم العمليات المالية والمشاريع الاستثمارية وكذلك تحليل ربحية منتجاتك وخدماتك. لا تتردد في الاتصال بنا بخصوص الإدارة إذا كان لديك أي أسئلة حول إدارة المخاطر المالية في الأعمال التجارية أو إذا كنت ترغب في الحصول على تقييم مجاني!

ما هي المخاطر المالية؟ وما هي أنواعها؟ وكيف يتم إدارتها؟

تحليل وإدارة المخاطر المالية



تعد المخاطر المالية والاقتصادية جزءًا من الواقع اليومي للأعمال، بغض النظر عن الصناعة. بغض النظر عن حجم المنظمة، يجب على قادة الأعمال تكريس الوقت لتخطيط استراتيجيات المخاطر المالية، ووضع هيكل مالي مثالي وتحليل السوق والمنافسة والاتجاهات المستقبلية من أجل ضمان النمو المستدام.

تسعى الشركات للحد من تعرضها لأي نوع من المخاطر المالية من أجل تأمين السيولة لديها والحفاظ على أدائها المالي وتقليل تأثير التقلبات على نتائجها. من خلال تحويل العملة أو سعر الفائدة أو مخاطر الائتمان، تزيد الشركة من قيمتها وتجعل نموذج أعمالها أكثر قوة.

تتمثل المخاطر المالية الرئيسية التي تتعرض لها الشركات في الائتمان (أو الطرف المقابل) والسيولة ومعدل الفائدة، والعملات الأجنبية، ومخاطر الأسهم والسلع. يتم تحديد التعرض لمخاطر الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة والسيولة من خلال وظيفة الخزنة، بينما يظل التعرض لمخاطر المواد الخام مسؤولية إدارة المشتريات. تدار مخاطر الائتمان وحقوق الملكية داخليًا من قبل متخصصين في إدارة الائتمان أو إدارة الأصول.

يتم إدارتها بعد ذلك تحت سلطة قسم الشؤون المالية، وقد تم تحديد سياسة الإدارة العامة بشكل مشترك من قبل الإدارة العامة والإدارة المالية، ومجلس الإدارة و / أو لجنة التدقيق التي غالبًا ما تشارك في هذه العملية. تتم إدارة هذه المخاطر في معظم الحالات داخليًا، مع اللجوء المتكرر إلى البنوك، والتي تعد بمثابة الواصفين والمستشارين الأساسيين للإدارة

تعريف المخاطر المالية

المخاطر المالية هي مخاطر الخسارة التي يتعرض لها جميع المدخرين والمستثمرين (باستثناء حسابات التوفير والسندات الحكومية) ، وتتعلق بكل من الذمم المدينة القابلة للتداول والأصول العقارية. بالنسبة للشركة، يمكن أن تأتي المخاطر المالية من مسؤوليتها (المديونية المفرطة أو نقص حقوق الملكية فيما يتعلق باستثماراتها) ، أو من العوامل الخارجية ، على سبيل المثال خسارة الصرف ، أو إفلاس العميل. في المجال المالي، ترتبط المخاطر بمخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة، ولا سيما للمشتقات الآجلة.

المخاطر المالية الرئيسية

مخاطر سعر الفائدة

يشار إلى هذه المخاطر المالية عادة باسم مخاطر الإقراض والاقتراض. إنه موجود فقط عندما تقترض الشركة أموالاً بسعر متغير. في هذه الحالة، سيؤدي التباين التصاعدي في معدل الائتمان إلى زيادة مبالغ مدفوعات القروض ميكانيكيًا. قد يكون لذلك عواقب وخيمة على قدرة الشركة على سداد قرضها. سيؤدي انخفاض معدل العائد على الاستثمارات المالية إلى انخفاض دخل شركتك.

مخاطر العملة

يتعلق الأمر بشركتك فقط إذا كانت تجري معاملات بعملة أجنبية. في هذه الحالة، يمكن أن يؤدي تذبذب قيمة هذه العملة في سوق الصرف الأجنبي إلى انخفاض قيمة المستحقات الخاصة بك. سيكون لهذا تأثير سلبي على معدل دورانك.

مخاطر الطرف المقابل أو عدم السداد

هذه هي المخاطر المالية التي تواجهها الشركات بشكل شائع. إنه بالفعل مرتبط بشكل مباشر بخرق العقد. في معظم الحالات، يُعد ذلك خطرًا يتمثل في عدم السداد أو التأخر في السداد. لذلك يجب أن تحرص على إنشاء إدارة فعالة ومتماسكة داخل شركتك لفواتيرك.

مخاطر السيولة

قد يحدث أن تمتلك الشركة عددًا كبيرًا من الأصول ولكنها لا تستطيع بالتالي الوفاء بديونها بسبب نقص السيولة. يشار إلى هذا بمخاطر السيولة. يحدث هذا على وجه الخصوص عندما لا تتمكن الشركة من إعادة بيع أسهمها بسهولة، بسبب نقص المشترين أو عندما يكون العرض كبيرًا جدًا. لذلك من الضروري أخذ هذه المخاطر في الاعتبار في سياق إدارة التدفق النقدي والذمم التجارية المدينة.

وتجدر الإشارة إلى أن مخاطر السيولة تظهر أيضًا عندما تشهد الشركة نموًا قويًا للغاية في فترة زمنية قصيرة نسبيًا. ثم تزداد احتياجات رأس المال العامل بشكل حاد وقد يظهر نقص في السيولة، مما يعرض التدفق النقدي للشركة للخطر.

المخاطر المتعلقة ببيئة الأعمال

وهي تغطي بشكل أساسي المخاطر الخارجية للشركة:

- المخاطر الجيوسياسية أو مخاطر الدولة التي تعتمد على موقع الشركة نفسها ولكن أيضاً على مكان معاملاتها والعمليات التي تنفذها.
- ترتبط مخاطر إفلاس العميل بتوازن ومتانة الهياكل المالية للشركة.

ترتبط إحدى المخاطر المالية الرئيسية بالاعتماد المفرط على العميل. في حالة فشل هذا الأخير أو ببساطة إذا قرر عدم تجديد إشراكه ، فستجد شركتك نفسها عندئذ في صعوبة مالية كبيرة.

العوامل المؤثرة على إدارة المخاطر المالية في البنوك:

هناك عدة عوامل تؤثر على إدارة المخاطر في البنوك نذكر منها ما يلي:

١. التطورات السريعة والكبيرة في تكنولوجيا الاتصالات وأجهزة الحاسوب والبرمجيات وعولمة الصيرفة مع ابتكار تقنيات متطورة حديثة.
٢. التصاعد الشديد في حدة المنافسة في صناعة الخدمات المالية والمصرفية خاصة في ظل توفير منتجات وخدمات مالي جديدة في السوق.
٣. اهتمام القليل في إدارة البنوك بإدارة المخاطر مع ضعف الوعي والخبرة الكافية لها.
٤. ارتفاع إمكانية الغش والاحتيال والتدليس أو إفشاء أسرار بعض الزبائن ومعرفة الأرقام السرية لحساباتهم أو الاختراق غير الشرعي للشبكة المعلوماتية.

عملية تحليل المخاطر المالية

تحليل المخاطر المالية هو تقييم احتمالية حدوث تهديد وتأثيره المحتمل. ومن هنا أهميتها في إدارة المخاطر.

إدارة المخاطر المالية هي حساب التأثير المحتمل للمخاطر ودرجة تعرضها.

هذا الحساب ليس بالمهمة السهلة، حيث يمكن أن تؤدي مخاطرة معينة إلى العديد من التأثيرات. على سبيل المثال، لا تسبب الآلة التي تتوقف عن العمل في حدوث أضرار ميكانيكية تحتاج إلى الإصلاح فقط. كما أنه يقطع الإنتاج ويحدث خسائر ويؤخر عمليات التسليم ويمكن أن يؤثر حتى على صورة الشركة.

من أين أبدا؟

يبدأ تحليل المخاطر المالية للشركة بعد تحديد جميع أحداث المخاطر المحتملة. في هذه المقالة، نشرح كيفية التعرف عليهم.

لا يهدف التحليل فقط إلى تقدير الخسائر المحتملة، ولكن أيضاً لمنع حدوثها.

على سبيل المثال، يقوم تحليل مخاطر الائتمان، وهو أحد الأنواع الرئيسية للمخاطر المالية، بتقييم إمكانية عدم تمكن المدين من الوفاء بالتزاماته. باستخدام هذه المعلومات، يتخذ البنك خطوات لمنع حدوث ذلك أو تخفيف التأثير قدر الإمكان.

هذا هو السبب في أن إدارة المخاطر المالية يجب أن تأخذ في الاعتبار العوامل الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى ظهور التهديدات. العوامل الداخلية هي تلك التي ينتجها النشاط التجاري للشركة. إن مشاكل إدارة النقد أو الإنتاج السيئة هي مخاطر يمكن أن تؤثر على حسابات الشركة وقيمتها السوقية.

في المقابل، العوامل الخارجية هي الظروف السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي تؤثر على أداء الشركة، مثل الأزمات الاقتصادية، وعدم استقرار سعر الصرف، والتغيرات في الصناعة أو سياسات الدولة.

أسهل طريقة لإجراء تحليل للمخاطر المالية في الشركة هي الجمع بين احتمالية حدوث مخاطر والخسائر الاقتصادية المحتملة التي يمكن أن تسببها.

بمجرد تحديد المخاطر وبعد اختيار الأداة الأكثر ملاءمة للتحكم في الأحداث، يمكن للشركة أن تقرر ما إذا كانت ستتجنب

المخاطر أو تتحملها وفقاً لمستوى تحمل الشركة للمخاطر وتحملها

يتم قياس درجة التعرض للمخاطر بشكل كمي. إذا كان حدث ما يؤثر فقط على منطقة معينة من الشركة، فيمكن تقدير التأثير المحتمل بضرب احتمالية حدوث المخاطر من خلال الحساب التقريبي للخسارة المالية. يمكن استخدام النتيجة لإنشاء رسم بياني للوظائف التي من شأنها أن تشير إلى المخاطر التي يمكن تحملها والتي من المحتمل أن تكون خطيرة.

بالطبع، عند اتخاذ القرار، يجب أيضًا مراعاة اتجاهات السوق والمتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية. مع وجود العديد من الظروف التي يجب مراعاتها، يمكن لمدير المخاطر المالية استخدام أدوات الكشف عن المخاطر في الوقت الفعلي لتسهيل الإدارة واتخاذ التدابير الوقائية أو التخفيفية. برنامج إدارة المخاطر هو أحد هذه الأدوات. يقلل برنامج إدارة المخاطر من المهام اليدوية للمعاملات، وبالتالي يقلل من ذاتية التحليل. لذلك، فهي أداة فعالة وسهلة الاستخدام في إدارة المخاطر المالية.

خطوات تحليل المخاطر المالية

فيما يلي الخطوات الخمس لإدارة المخاطر المالية:

الخطوة الأولى: تحديد المخاطر الرئيسية

لبدء تحليل المخاطر المالية، حدد جميع عوامل الخطر التي يواجهها عملك. تشمل عوامل الخطر هذه جميع الجوانب التي تؤثر على القدرة التنافسية (التكاليف، الأسعار، المخزون، إلخ)، التغييرات في الصناعة التي تنتهي إليها الشركة، اللوائح الحكومية، التغييرات التكنولوجية، التغييرات في الموظفين، إلخ.

الخطوة الثانية: احسب وزن كل خطر

تحديد أولويات المخاطر أمر بالغ الأهمية لتخصيص الموارد والجهود بكفاءة. بهذه الطريقة، يمكنك إنشاء خطة في حالة حدوث تهديد.

الخطوة الثالثة: ضع خطة طوارئ

قم بتحليل ما تحتاج إلى القيام به لحل مخاطر العنصر ١ وإنشاء مهام محددة للتخفيف من التأثيرات. تذكر أنه لا يمكن مواجهة جميع المخاطر بنفس الطريقة. في الواقع، قد لا تتمكن من السيطرة عليهم جميعًا. هذا هو السبب في أن خطة الطوارئ يجب أن تستند إلى مستوى تقبل المخاطر وتحملها الذي تحدده الشركة.

الخطوة الرابعة: تحديد المسؤوليات

على الرغم من أنه من غير الممكن تحديد المسؤوليات لكل خطر، حاول قدر الإمكان أن يكون هناك شخص مسؤول عن مراقبة النقاط الحرجة وتطورها بمرور الوقت. في هذه المرحلة، تجنب تمركز جميع المسؤوليات في شخص واحد. تفويض المهام إلى أنسب الموظفين.

الخطوة الخامسة: تحديد تواريخ انتهاء الصلاحية

لا يمكن تطبيق خطط التخفيف إلى أجل غير مسمى، لأن التهديدات يمكن أن تتضاعف وتؤثر على المزيد من العمليات. هذا يحدد بطريقة ما الإجراءات التي يجب اتخاذها، حيث يجب أن تستند إلى الوقت اللازم لتنفيذ كل مهمة.

ما هي المخاطر المرتبطة بالسوق نفسه؟

المخاطر المالية المرتبطة بالتغيرات في أسعار الفائدة
إنها فئة من المتنبئين لكيفية تأثر الشركات التي ترتبط أنشطتها ارتباطاً وثيقاً بالوضع الضريبي في المستقبل بارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة. إنه يؤثر بشكل خاص على الشركات التي ترتبط أنشطتها ارتباطاً وثيقاً بالوضع المالي لبلد ما.
المخاطر المالية المرتبطة بسعر الصرف
تتعامل العديد من الشركات مع شركات مختلفة حول العالم، سواء لتوريدها أو لبيع منتجاتها. تتعرض هذه الشركات دائماً لخطر يتعلق بتغير أسعار الصرف: يمكن أن يكون ارتفاع سعر الصرف مفيداً، ولكنه يزيد أيضاً من تكاليف الشركة بشكل كبير. من المستحيل التحكم في هذه المخاطر، التي تحتاج إلى إدارتها بشكل صحيح حتى لا تفاجأ.
المخاطر المالية المتعلقة بسلسلة التوريد
تؤثر هذه المخاطر على الشركات التي يدور نشاطها الرئيسي حول الإنتاج والمعالجة، سواء كانت مواد خام أو تصنيع المنتجات. في قطاع السيارات، على سبيل المثال، قد يكون إنتاج قطع الغيار اللازمة لتجميع السيارة بالكامل مكلفاً. من الممكن أن يكون هناك نقص أو مشاكل في العرض مما يسبب صعوبات مالية للشركات المتضررة.

سوق العقود الآجلة: جهاز لإدارة المخاطر المالية؟

يمثل سوق العقود الآجلة نظام تحوط للمهنيين أثناء المعاملات المالية. كجزء من هذه المعاملة، يكون المحترف المصدر محمياً ضد المخاطر المالية المتعلقة بالمنتجات المالية أثناء معاملة التحوط.
في المقابل، تتعلق تجارة المضاربة بشراء وبيع العقود الآجلة. هذه تجعل من الممكن توقع التقلبات، ولكن أيضاً لبيع المنتجات المالية بأسعار ثابتة مسبقاً. في الأساس، تهدف العقود الآجلة إلى الحد من المخاطر المالية.
يعتمد سوق العقود الآجلة على مبدأ بسيط إلى حد ما. يقرر المشتري والبائع إبرام صفقة مالية بسعر متفق عليه مسبقاً وفي موعد محدد. من أجل السيطرة على المخاطر المالية في سياق هذه العملية، يجب توفير تكاليف المعاملة.
تنشأ حالتان في نهاية العقود الآجلة. سعر الأصل المختار أعلى من السعر المذكور في العقد. في هذه الحالة، يحقق المشتري ربحاً ويتكبد البائع خسارة. على العكس من ذلك، إذا كان سعر الأصل الأساسي أقل، فإن البائع يحقق ربحاً على حساب المشتري.

الأسئلة الشائعة

يمكن أن يساعدك تطبيق نهج فعال لإدارة المخاطر في فهم المخاطر المالية التي يمكن أن تؤثر على عملك والتخطيط لها بشكل أفضل. تساعد استراتيجيات التخفيف من المخاطر المالية الفعالة في إدارة وتقليل التهديدات لنموك ونجاحك.

ما معنى المخاطر المالية؟

المخاطر المالية هي مخاطر خسارة الأموال نتيجة لمعاملة مالية أو اقتصادية لها عواقب مالية. البيع بالدين أو بالعملات الأجنبية، على سبيل المثال، يمثل مخاطر مالية لشركتك. يجب على رائد الأعمال الجيد أن يأخذ هذه المخاطرة في الاعتبار عند إدارة أعماله. ومع ذلك، يختلف مفهوم المخاطر المالية اختلافاً كبيراً اعتماداً على نشاط شركتك المعنية وعملياتها المالية. من الصعب أيضاً وضع قائمة شاملة، خاصة وأن العولمة قد زادت بشكل كبير من عدد المخاطر التي يواجهها رواد الأعمال. ومع ذلك، فمن الممكن تحديد فئات واسعة معينة من المخاطر المالية.

ما هي الأنواع المختلفة للمخاطر المالية الحالية؟

تتحقق المخاطر المالية المتعلقة بإدارة الشؤون المالية على الأحداث الخارجية للشركة. يرتبط التقلب المسجل بشكل خاص بتكلفة الأسهم وأسعار الصرف وأسعار الفائدة وتكلفة المواد الخام. تؤثر هذه العناصر على مستوى الاستثمارات المالية. مخاطر الائتمان المالي مماثلة لعدم سداد الديون.

يأتي ذلك بعد حدوث تغيير في الظروف أو إفلاس المقترض أو المواقف الأخرى ذات الصلة التي تتعرض لها الشركات. تؤثر المخاطر التشغيلية أيضًا على التدفق النقدي للشركة. وهي تشمل المخاطر التكنولوجية والصناعية والاقتصادية وما إلى ذلك. المخاطر المالية الأخرى ممكنة أيضًا داخل الشركات. في الواقع، فإن بعض الشركات التي تستغل العملات أثناء معاملاتها أو تستثمر في المنتجات المالية في الخارج تتعرض لمخاطر الصرف. بالطبع هذه المخاطر المالية ناتجة عن الزيادة المفاجئة في قيمة العملة المعنية.

ويلاحظ أن المقترضين هم الذين يعانون من مخاطر أسعار الفائدة بشكل خاص. هذا الأخير يعاني من خسائر في حالة انخفاض سعر الائتمان. في سياق الاستثمار العقاري، تنطوي المخاطر الاقتصادية على صعوبة العثور على مستأجرين، وفقدان قيمة المسكن، وما إلى ذلك.

كيفية إجراء تقييم المخاطر المالية للأعمال؟

تعتبر المخاطر المالية أمرًا ثابتًا في كل عمل تجاري، وتختلف أفضل طريقة لإدارة هذه المخاطر من صناعة إلى أخرى. يمكن أن يساعدك تقييم المخاطر المالية في تحديد مستوى المخاطر الخاص بعملك، وتحديد أولويات تلك المخاطر، وتطوير طرق لتجنبها وتحديد الخطوات لإدارتها في حالة حدوثها. يساعدك تقييم المخاطر المالية أيضًا على فهم رغبتك في المخاطرة. لتطوير حلول التخفيف من المخاطر المالية، سوف تحتاج إلى تحديد وتحليل المخاطر المالية، ثم إنشاء خطة استباقية لإدارة المخاطر المالية.

تحديد المخاطر من خلال تحديد المخاطر المالية، يمكنك اتخاذ موقف استباقي في حماية التدفق النقدي لشركتك وتحسين الأداء. لتحديد المخاطر المالية، ابدأ بمراجعة الميزانية العمومية لشركتك أو بيان المركز المالي بعناية. ستعرب في فهم مصادر الدخل الرئيسية وكيف تؤثر شروط ائتمان العميل على هذه الإيرادات. فمثلاً:

+ تحقق من مدى تقلب التدفق النقدي بمرور الوقت وكيف يقارن نمو إيراداتك بالربع الأخير والعام الماضي. ما الذي أثر على النمو؟

+ راجع ديونك قصيرة وطويلة الأجل. حدد تأثير ارتفاع أسعار الفائدة.

+ حدد أي عملاء يمثلون أكثر من ١٠٪ من إجمالي إيراداتك. قد يعرضك ذلك للخطر إذا لم يتمكنوا من دفع فواتيرهم. تعرف على المزيد حول + جرب حلول تأمين الائتمان التجاري والتي يمكن أن تحميك من هذه المخاطر. تحليل المخاطر

بمجرد تحديد المخاطر المالية، يمكنك البدء في تحليل كل خطر لتحديد احتمالية حدوث المخاطر وعواقبها. أولاً، تحقق من مدى ثباتك في تحقيق الربح. يتيح لك هامش الربح الصحي استيعاب أي ضربات لتدفقاتك النقدية قد تكتشفها في تحليلك.

بعد ذلك، قم بتحليل كل خطر مالي من خلال طرح الأسئلة التالية:

ما هو احتمال حدوث هذا الخطر؟

في حالة حدوث هذه المخاطر، ما مدى تأثيرها على العمل؟

إذا كان هذا الخطر يؤثر على الأعمال التجارية، فما هي الخطوات التي يمكن للشركة اتخاذها للتعافي؟

ما الذي يمكن أن تفعله الشركة لمنع حدوث هذه المخاطر أو الاستعداد مسبقاً لحدوثها؟

من خلال تحليل المخاطر، يمكنك أن ترى بوضوح الأولويات التي يجب معالجتها، وفهم أفضل لما يجب تحديده في خطة التخفيف من المخاطر الخاصة بك. اعتمادًا على عمرك، يجب عليك تحديد وتحليل المخاطر كل ثلاثة أشهر أو نصف سنوي أو سنوي.

ضع خطة استباقية للمخاطر المالية

بمجرد تحليل المخاطر المالية لعملك، يمكنك التخطيط لكيفية مواجهة تلك التحديات بطرق فعالة من حيث التكلفة. حدد الضوابط المناسبة التي يمكن أن تساعدك على التخفيف من المخاطر المالية المحددة أو إدارتها بفعالية في حالة حدوثها. توثيق الضوابط، وتحديد الضوابط التي ينبغي تطبيقها على أي مخاطر، وكيف ينبغي تطبيقها ومتى. اعتماداً على الوقت الذي تجري فيه تمارينك المنتظمة لتحديد المخاطر وتحليلها، يجب عليك أيضاً تحديث خطة إدارة المخاطر المالية الخاصة بك.

استراتيجيات إدارة المخاطر في فحص البنوك

تعد إدارة المخاطر جانباً مهماً من الفحص المصرفي الذي يهدف إلى تحديد وتقييم وتخفيف المخاطر المحتملة التي تواجهها المؤسسات المالية. وبما أن البنوك تلعب دوراً حيوياً في الاقتصاد من خلال تعبئة الأموال وتوفير الائتمان، يصبح من الضروري على المنظمين والفاحصين مراقبة ممارسات إدارة المخاطر عن كثب. سوف يتعمق هذا القسم في إدخال إدارة المخاطر في فحص البنوك، واستكشاف وجهات نظر مختلفة وتسلط الضوء على الاستراتيجيات الرئيسية المستخدمة في هذه العملية.

١. أهمية إدارة المخاطر: الإدارة الفعالة للمخاطر أمر ضروري للحفاظ على استقرار وسلامة النظام المصرفي. ومن خلال تحديد المخاطر ومعالجتها بشكل استباقي، تستطيع البنوك تجنب الخسائر المحتملة أو تقليلها، وحماية أموال المودعين، وضمان السلامة العامة للقطاع المالي. كما تساعد إدارة المخاطر البنوك على الامتثال للمتطلبات التنظيمية والحفاظ على ثقة الجمهور.
٢. تحديد المخاطر: الخطوة الأولى في إدارة المخاطر هي تحديد أنواع المخاطر المختلفة التي تواجهها البنوك. يمكن أن تشمل هذه المخاطر مخاطر الائتمان (مخاطر تخلف المقترضين عن سداد القروض)، ومخاطر السوق (مخاطر الخسائر الناجمة عن التغيرات في ظروف السوق)، ومخاطر السيولة (مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل)، والمخاطر التشغيلية (مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل). مخاطر الأعطال الداخلية أو الأحداث الخارجية التي تؤثر على العمليات، ومخاطر الامتثال (مخاطر عدم الامتثال للقوانين واللوائح).
٣. تقييم المخاطر: بمجرد تحديد المخاطر، يجب تقييمها لتحديد تأثيرها المحتمل على الصحة المالية للبنك. يتضمن ذلك تقييم احتمالية الحدوث وتقدير الخسائر المحتملة المرتبطة بكل خطر محدد. على سبيل المثال، قد يتضمن تقييم مخاطر الائتمان تحليل الجدارة الائتمانية للمقترضين، وجودة الضمانات، والظروف الاقتصادية التي تؤثر على سداد القروض.
٤. تخفيف المخاطر: بعد تقييم المخاطر، تقوم البنوك بوضع استراتيجيات للتخفيف منها بشكل فعال. ويمكن أن يشمل ذلك تنفيذ الضوابط والسياسات والإجراءات للحد من التعرض للمخاطر أو تحويل المخاطر من خلال أدوات التأمين أو التحوط. على سبيل المثال، قد يستخدم البنك الذي يواجه مخاطر أسعار الفائدة مقايضات أسعار الفائدة للتحوط ضد تحركات أسعار الفائدة السلبية.
٥. مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها: إدارة المخاطر هي عملية مستمرة تتطلب مراقبة وإعداد تقارير مستمرة. تحتاج البنوك إلى إنشاء أنظمة قوية لتتبع التعرض للمخاطر، ومراجعة ممارسات إدارة المخاطر بانتظام، وتقديم تقارير بالنتائج إلى الجهات التنظيمية. وهذا يضمن تحديد المخاطر الناشئة في الوقت المناسب ويسهل اتخاذ الإجراءات التصحيحية السريعة.
٦. الإطار التنظيمي: يلعب المنظمون دوراً حاسماً في الإشراف على ممارسات إدارة المخاطر في البنوك. إنهم يضعون المبادئ التوجيهية والمعايير والأطر التي يجب على البنوك الالتزام بها، مما يضمن اتباع نهج ثابت لإدارة المخاطر في جميع أنحاء الصناعة. على سبيل المثال، توفر لجنة بازل للرقابة المصرفية معايير دولية للرقابة المصرفية

أهمية تقييم المخاطر في فحص البنك

يلعب تقييم المخاطر دوراً حاسماً في الفحص المصرفي لأنه يساعد في تحديد المخاطر المحتملة ونقاط الضعف داخل النظام المصرفي. ومن خلال إجراء تقييم شامل للمخاطر، يمكن للفاحصين تقييم فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر في البنك وتحديد ما إذا كانت كافية للتخفيف من التهديدات المحتملة. وسيتناول هذا القسم أهمية تقييم المخاطر في الفحص المصرفي من وجهات نظر مختلفة، مع إبراز أهميته في ضمان استقرار وسلامة المؤسسات المالية.

١. تحديد المخاطر: يتيح تقييم المخاطر للممتحنين تحديد وفهم المخاطر المختلفة التي تواجهها البنوك، مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الامتثال. ومن خلال التقييم الشامل لهذه المخاطر، يمكن للممتحنين الحصول على نظرة ثاقبة لمستويات تعرض البنك ونقاط الضعف المحتملة. على سبيل المثال، إذا كان لدى البنك تركيز عالٍ من القروض في قطاع معين يعاني من الركود الاقتصادي، فقد يكون أكثر عرضة لخطر خسائر الائتمان.
٢. تقييم ممارسات إدارة المخاطر: من خلال تقييم المخاطر، يمكن للفاحصين تقييم مدى فعالية ممارسات إدارة المخاطر في البنك. ويقومون بتقييم ما إذا كان لدى البنك سياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها. على سبيل المثال، إذا كان البنك يفتقر إلى ضوابط داخلية قوية للكشف عن الأنشطة الاحتيالية أو فشل في اختبار محفظته بشكل منتظم ضد السيناريوهات السلبية، فقد يشير ذلك إلى نقاط ضعف في إطار إدارة المخاطر الخاص به.
٣. تقييم كفاية رأس المال: يساعد تقييم المخاطر الفاحصين على تقييم ما إذا كان البنك يحتفظ برأس مال كافٍ لاستيعاب الخسائر المحتملة الناجمة عن المخاطر المحددة. ومن خلال تقييم مدى كفاية احتياطي رأس المال مقارنة بمستوى المخاطر التي يتحملها البنك، يمكن للفاحصين تحديد ما إذا كانت المؤسسة تتمتع برأس مال كافٍ. إذا كان رأس مال البنك غير كافٍ لتغطية الخسائر المحتملة بسبب الإفراط في تحمل المخاطر أو عدم كفاية المخصصات لخسائر القروض، فإنه قد يشكل تهديداً لاستقراره المالي.
٤. تعزيز الرقابة الإشرافية: يوفر تقييم المخاطر معلومات قيمة للسلطات الإشرافية لتعزيز رقابتها على البنوك. ومن خلال تحديد المخاطر ونقاط الضعف، يمكن للممتحنين التوصية بالإجراءات التصحيحية المناسبة لمعالجة هذه المشكلات. على سبيل المثال، إذا تبين أن لدى البنك ممارسات ضعيفة في إدارة المخاطر، فقد تطلب السلطة الإشرافية من البنك تعزيز إطار إدارة المخاطر الخاص به أو فرض متطلبات رأس مال إضافية.
٥. تعزيز الاستقرار المالي: الهدف النهائي لتقييم المخاطر في الفحص المصرفي هو تعزيز الاستقرار المالي. ومن خلال تحديد المخاطر ومعالجتها في الوقت المناسب، يساهم الفاحصون في الحفاظ على الاستقرار العام للنظام المصرفي. على سبيل المثال، إذا كشف تقييم مخاطر البنك عن نقاط ضعف كبيرة قد تؤدي إلى تعرضه للخطر

المكونات الرئيسية لإطار عمل إدارة المخاطر

يعد وجود إطار قوي لإدارة المخاطر أمراً ضرورياً للبنوك لتحديد المخاطر في عملياتها وتقييمها وتخفيفها بشكل فعال. فهو يوفر نهجاً منظماً لإدارة المخاطر ويضمن أن البنوك لديها الأدوات والعمليات اللازمة لحماية نفسها من التهديدات المحتملة. في هذا القسم، سوف نتعمق في المكونات الرئيسية لإطار إدارة المخاطر، ونستكشف وجهات نظر مختلفة ونقدم رؤية تفصيلية لكل مكون.

١. إدارة المخاطر: إن إدارة المخاطر الفعالة هي الأساس لإطار قوي لإدارة المخاطر. ويتضمن تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة لإدارة المخاطر على جميع مستويات المنظمة. ويتضمن ذلك تحديد الدور الرقابي لمجلس الإدارة، وإنشاء لجان المخاطر، والتأكد من وجود سياسات وإجراءات إدارة المخاطر.

على سبيل المثال، قد يكون لدى البنك لجنة مخصصة لإدارة المخاطر تتألف من كبار المديرين التنفيذيين المسؤولين عن الإشراف على ملف تعريف المخاطر الخاص بالبنك. وستكون هذه اللجنة مسؤولة عن وضع حدود الرغبة في المخاطرة، ومراجعة تقارير المخاطر، واتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بإدارة المخاطر.

٢. تحديد المخاطر: الخطوة الأولى في إدارة المخاطر هي تحديدها. تحتاج البنوك إلى وجود عمليات قوية لتحديد المخاطر الداخلية والخارجية التي يمكن أن تؤثر على عملياتها. قد تشمل المخاطر الداخلية مخاطر الائتمان أو المخاطر التشغيلية أو مخاطر الامتثال، في حين يمكن أن تشمل المخاطر الخارجية فترات الركود الاقتصادي أو التغييرات التنظيمية أو الأحداث الجيوسياسية. وللتوضيح، قد يستخدم البنك تحليل السيناريو لتحديد المخاطر المحتملة المرتبطة بمحفظة الإقراض الخاصة به. ومن خلال محاكاة السيناريوهات الاقتصادية المختلفة (مثل الركود أو التضخم)، يمكن للبنك تقييم مدى تأثير العوامل المختلفة على جودة قروضه والتعرض الشامل لمخاطر الائتمان.

٣. تقييم المخاطر: بمجرد تحديد المخاطر، يجب تقييمها من حيث تأثيرها المحتمل واحتمال حدوثها. ويتضمن ذلك قياس المخاطر باستخدام المنهجيات المناسبة مثل تقييمات الاحتمالات أو اختبارات التحمل.

على سبيل المثال، قد يقوم البنك بإجراء اختبارات التحمل على وضع السيولة لديه لتقييم قدرته على تحمل الاضطرابات الشديدة في السوق. ومن خلال إخضاع ميزانيته العمومية لسيناريوهات متطرفة (على سبيل المثال، السحب المفاجئ للودائع)، يستطيع البنك تحديد ما إذا كان لديه احتياطات سيولة كافية للوفاء بالتزاماته.

٤. تخفيف المخاطر: بعد تقييم المخاطر، تحتاج البنوك إلى تنفيذ تدابير للتخفيف منها. وقد يشمل ذلك تطوير استراتيجيات تخفيف المخاطر، ووضع الضوابط، وتنفيذ أدوات وأنظمة إدارة المخاطر.

على سبيل المثال، قد يقوم البنك بتنفيذ ممارسات قوية لإدارة مخاطر الائتمان من خلال وضع حدود الإقراض المناسبة، وإجراء تقييمات ائتمانية شاملة، ومراقبة أداء المقترض بانتظام. ومن خلال القيام بذلك، يمكن للبنك تقليل احتمالية التخلف عن السداد والخسائر المحتملة.

٥. مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها: يعد الرصد المستمر للمخاطر أمراً ضرورياً.

المكونات الرئيسية لإطار عمل إدارة المخاطر - استراتيجيات إدارة المخاطر في فحص البنوك

تحديد وتقييم مخاطر الائتمان في فحص البنك

تأتي البنوك في طليعة المؤسسات المالية، حيث تقوم بإقراض الأموال للأفراد والشركات والحكومات. ونتيجة لذلك، فإنهم يواجهون مخاطر ائتمانية كبيرة يمكن أن تؤدي إلى التخلف عن سداد القروض وعدم الاستقرار المالي. وللتغلب على هذه المخاطر بفعالية، تلعب عمليات الفحص المصرفي دوراً حاسماً، مما يمكن الجهات التنظيمية والمشرفة من تحديد وتقييم مخاطر الائتمان بطريقة شاملة. ومن خلال التحليل الدقيق للجوانب المختلفة للمحفظة الائتمانية للبنك، تساعد عملية التقييم هذه على ضمان سلامة واستقرار القطاع المصرفي، مع تعزيز ممارسات الإقراض المسؤولة أيضاً.

عندما يتعلق الأمر بتحديد وتقييم مخاطر الائتمان في الفحص المصرفي، يجب أخذ وجهات نظر مختلفة في الاعتبار للحصول على فهم شامل للمخاطر المحتملة التي ينطوي عليها الأمر. ومن وجهة نظر الهيئة التنظيمية، فإن الهدف الرئيسي هو التأكد من أن البنوك لديها أنظمة كافية لإدارة المخاطر للتخفيف من مخاطر الائتمان بشكل فعال. يركز المنظّمون على تقييم معايير الاكتتاب الخاصة بالبنك، ووثائق القروض، وعمليات مراجعة الائتمان. يقومون بفحص ما إذا كان لدى البنك أدوات وسياسات وإجراءات مناسبة لتقييم المخاطر لتحديد وقياس مخاطر الائتمان المحتملة بدقة.

ومن ناحية أخرى، من وجهة نظر البنك، لا تهدف هذه السياسات إلى إدارة مخاطر الائتمان وتقليلها فحسب، بل تحتاج أيضاً إلى تحقيق التوازن بين الرغبة في المخاطرة والربحية والنمو. وهذا يتطلب من البنوك إنشاء أطر شاملة لإدارة مخاطر الائتمان تتوافق مع أهداف أعمالها. إنهم بحاجة إلى تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين من خلال تحليل شامل للبيانات المالية، ودرجات الائتمان، والعوامل الاقتصادية، واتجاهات الصناعة. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد البنوك غالباً على نماذج التصنيف الائتماني الداخلي التي تحدد تصنيف المخاطر للمقترضين أو القروض الفردية، مما يمكنهم من مراقبة وإدارة محفظتهم الائتمانية بشكل فعال.

للتعمق أكثر في موضوع تحديد وتقييم مخاطر الائتمان في الفحص المصرفي، إليك بعض النقاط المهمة التي يجب مراعاتها:

1- تحليل المحفظة الائتمانية: تحتاج البنوك إلى تحليل محفظتها الائتمانية بانتظام، مع الأخذ في الاعتبار المجموعة المتنوعة من القروض والمقترضين. يتضمن هذا الفحص تقييم توزيع التركزات الائتمانية عبر مختلف القطاعات والصناعات والمناطق الجغرافية وأنواع المقترضين. ومن خلال اعتماد أنظمة إنذار مبكر فعالة، يمكن للبنوك تحديد مجالات المشاكل المحتملة بشكل استباقي وتكييف استراتيجيات إدارة المخاطر الخاصة بها وفقاً لذلك.

2- تصنيف القروض وتوفير المخصصات: يجب على البنوك تصنيف القروض بدقة بناءً على جودتها وخسائرها الائتمانية المحتملة. إن نظام تصنيف القروض الفعال لا يمكن البنوك من الحصول على فهم واضح للمخاطر المرتبطة بأنواع القروض المختلفة فحسب، بل يساعد أيضاً في تحديد المخصصات الكافية التي يجب تخصيصها لتغطية خسائر القروض المحتملة. وهذا يضمن احتفاظ البنوك برأس مال كافٍ لاستيعاب خسائر الائتمان.

3- اختبارات التحمل: يجب على البنوك إجراء اختبارات التحمل لتقييم مخاطر الائتمان في ظل السيناريوهات الاقتصادية المعاكسة. ومن خلال اختبارات التحمل، يمكنهم تقييم التأثير المحتمل للانكماش الاقتصادي الحاد على محفظتهم الائتمانية والتأكد من أن لديهم احتياطات كافية من رأس المال لتحمل مثل هذه الظروف. على سبيل المثال، يمكن أن يحاكي اختبار التحمل تأثير الارتفاع المفاجئ في معدلات البطالة أو الانخفاض الحاد في أسعار العقارات، مما يوفر نظرة ثاقبة حول مرونة البنك في مواجهة سيناريوهات مخاطر الائتمان المختلفة.

4- تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان: غالباً ما تستخدم البنوك تقنيات مختلفة لتخفيف مخاطر الائتمان للحماية من الخسائر المحتملة. ويشمل ذلك طلب ضمانات أو ضمانات للقروض، أو تحديد التسعير على أساس المخاطر لمختلف المقترضين، أو استخدام المشتقات الائتمانية، أو المشاركة في القروض المشتركة. ولا تساعد هذه التقنيات في الحد من مخاطر الائتمان فحسب، بل تمكن البنوك أيضاً من تنوع تعرضها لقروضها.

يعد تحديد وتقييم مخاطر الائتمان عنصراً حيوياً في عمليات فحص البنوك. ومن خلال النظر في وجهات نظر متعددة واستخدام تقنيات التقييم المختلفة، يمكن للهيئات التنظيمية والبنوك إدارة مخاطر الائتمان بشكل فعال، وتعزيز الاستقرار والثقة في القطاع المصرفي. يعد استخدام استراتيجيات شاملة لإدارة مخاطر الائتمان أمراً ضرورياً لضمان مرونة البنوك الفردية والنظام المالي بأكمله، وحماية مصالح المودعين والمقترضين والاقتصاد ككل.

تخفيف المخاطر التشغيلية في فحص البنك

تلعب المخاطر التشغيلية دوراً حاسماً في استراتيجيات إدارة المخاطر الشاملة التي تستخدمها البنوك أثناء عملية الفحص. وبما أن الصناعة المصرفية أصبحت معقدة ومتشابكة بشكل متزايد، فمن الضروري أن يقوم الفاحصون بتحديد هذه المخاطر وفهمها والتخفيف من حدتها بشكل فعال. في هذا القسم، سوف نستكشف رؤى واستراتيجيات مختلفة من وجهات نظر مختلفة يمكن استخدامها للتخفيف من المخاطر التشغيلية في الفحص المصرفي.

١. ضوابط داخلية قوية: يعد تنفيذ ضوابط داخلية قوية أمراً حيوياً للتخفيف من المخاطر التشغيلية. يجب على البنوك وضع سياسات وإجراءات شاملة تشمل جميع مجالات عملياتها. ويشمل ذلك الفصل بين الواجبات، وعمليات التدقيق الداخلي المنتظمة، والتوثيق الشامل للعمليات. ومن خلال وجود ضوابط داخلية قوية، يمكن للبنوك تقليل فرص الاحتيال والأخطاء والمخاطر التشغيلية الأخرى.

٢. التكنولوجيا والأتمتة: إن تبني التقدم التكنولوجي والأتمتة يمكن أن يعزز بشكل كبير إدارة المخاطر التشغيلية في فحص البنوك. يمكن استخدام أدوات التحليل المتقدمة لتحديد الأنماط والشذوذات في مجموعات البيانات الكبيرة، مما يمكن الفاحصين من اكتشاف المخاطر المحتملة بشكل أكثر كفاءة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للعمليات الآلية تبسيط العمليات وتقليل الأخطاء اليدوية وتحسين الدقة.

على سبيل المثال، يمكن أن يساعد تنفيذ نظام قوي لمراقبة المعاملات في تحديد الأنشطة المشبوهة أو حالات غسيل الأموال المحتملة. ولا يؤدي هذا إلى تعزيز إطار إدارة المخاطر في البنك فحسب، بل يضمن أيضاً الامتثال التنظيمي.

٣. تدريب وتعليم الموظفين: تعد القوى العاملة المدربة جيداً أمراً ضرورياً لتخفيف المخاطر التشغيلية في الفحص المصرفي. وينبغي للبنوك أن تستثمر في برامج التدريب والتعليم المستمر لضمان تزويد موظفيها بالمعرفة والمهارات اللازمة لتحديد وإدارة المخاطر المحتملة بفعالية. ويشمل ذلك توفير التدريب على المخاطر الناشئة، والتغييرات التنظيمية، وأفضل الممارسات في إدارة المخاطر.

٤. إدارة البائعين: تعتمد البنوك غالباً على بائعين خارجيين في مختلف الخدمات. ومع ذلك، فإن الاستعانة بمصادر خارجية لوظائف معينة يمكن أن يؤدي إلى مخاطر تشغيلية إضافية. ولذلك، فمن الأهمية بمكان إنشاء ممارسات قوية لإدارة البائعين. يتضمن ذلك إجراء العناية الواجبة الشاملة قبل التعامل مع البائع، ومراقبة أدائه بانتظام، ووضع خطط طوارئ للتخفيف من أي اضطرابات محتملة ناجمة عن المشكلات المتعلقة بالبائع.

على سبيل المثال، إذا كان البنك يعتمد على معالج دفع تابع لجهة خارجية، فيجب أن يكون لديه خطة احتياطية في حالة تعرض المعالج لخلل فني أو خرق أمني. وهذا يضمن قدرة البنك على الاستمرار في تقديم خدمات دون انقطاع لعملائه.

٥. إدارة الأزمات والتخطيط لاستمرارية الأعمال: يعد تطوير خطة قوية لإدارة الأزمات واستمرارية الأعمال أمراً ضرورياً لتخفيف من المخاطر التشغيلية. يجب أن يكون لدى البنوك استراتيجيات لإدارة الأزمات بشكل فعال، مثل انتهاكات الأمن السيبراني، أو الكوارث الطبيعية، أو فشل النظام. يتضمن ذلك إنشاء قنوات اتصال وأنظمة نسخ احتياطي ومواقع بديلة لضمان استمرارية العمل.

يتطلب التخفيف من المخاطر التشغيلية في الفحص المصرفي اتباع نهج متعدد الأوجه يشمل ضوابط داخلية قوية، والاستفادة من التكنولوجيا، والتدريب المستمر للموظفين، والإدارة الفعالة للبائعين، والتخطيط الشامل لإدارة الأزمات. ومن خلال اعتماد هذه الاستراتيجيات، يمكن للبنوك تعزيز إطار إدارة المخاطر لديها وضمان نظام مصرفي أكثر أماناً ومرونة.

استراتيجيات إدارة مخاطر السوق في فحص البنوك

عندما يتعلق الأمر بالفحص البنكي، فإن أحد مجالات التركيز الرئيسية هو إدارة مخاطر السوق. تشير مخاطر السوق إلى الخسائر المحتملة التي قد يواجهها البنك بسبب التغيرات في ظروف السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأصول. يمكن أن يكون لهذه المخاطر تأثير كبير على ربحية البنك والاستقرار المالي العام. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن تتبنى البنوك استراتيجيات فعالة لإدارة هذه المخاطر والتخفيف من حدتها.

ومن وجهة نظر المنظمين والفاحصين، فإن ضمان أن البنوك لديها أطر قوية لإدارة المخاطر أمر ضروري. يتضمن ذلك تقييم مدى كفاية سياسات وإجراءات وأنظمة إدارة المخاطر في البنك لتحديد وقياس ومراقبة ومراقبة مخاطر السوق. يؤكد المنظمون أيضاً على أهمية اختبار التحمل وتحليل السيناريوهات لتقييم مرونة البنك في مواجهة ظروف السوق المعاكسة.

ومن وجهة نظر البنوك نفسها، فإن تنفيذ استراتيجيات شاملة لإدارة المخاطر أمر حيوي لحماية صحتها المالية. فيما يلي بعض الاستراتيجيات الرئيسية التي يمكن للبنوك توظيفها لإدارة مخاطر السوق بشكل فعال:

١. التنوع: يمكن للبنوك تقليل تعرضها لمخاطر السوق من خلال تنوع محافظها الاستثمارية عبر فئات الأصول والقطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة. ومن خلال توزيع استثماراتها، يمكن للبنوك تقليل تأثير تحركات السوق السلبية على الأداء العام لمحففظها. على سبيل المثال، قد يحتفظ البنك بمزيج من السندات الحكومية وسندات الشركات والأسهم والأصول العقارية.
٢. التحوط: يمكن للبنوك استخدام تقنيات التحوط المختلفة لحماية نفسها من الخسائر المحتملة الناجمة عن تحركات السوق المعاكسة. على سبيل المثال، يمكنهم الدخول في عقود مشتقة مثل العقود الآجلة أو الخيارات لتعويض تأثير التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف. ومن خلال التحوط لمراكزها استراتيجياً، تستطيع البنوك التخفيف من المخاطر السلبية المرتبطة بالأسواق المتقلبة.
٣. المراقبة النشطة: تعد المراقبة المنتظمة لظروف السوق أمراً بالغ الأهمية لتحديد المخاطر الناشئة على الفور. يجب على البنوك أن تتابع عن كثب المؤشرات الاقتصادية واتجاهات السوق والأخبار التي قد تؤثر على محافظها الاستثمارية. ومن خلال البقاء على اطلاع، يمكن للبنوك تعديل استراتيجيات إدارة المخاطر بشكل استباقي واتخاذ الإجراءات المناسبة للتخفيف من الخسائر المحتملة.
٤. اختبار التحمل: يعد إجراء اختبارات التحمل بشكل منتظم وسيلة فعالة للبنوك لتقييم مرونتها في مواجهة سيناريوهات السوق المعاكسة. ومن خلال محاكاة الأحداث المتطرفة، ولكن المعقولة، تستطيع البنوك تقييم التأثير على كفاية رأس المال، والسيولة، والربحية. تساعد اختبارات التحمل البنوك على تحديد نقاط الضعف في أطر إدارة المخاطر لديها واتخاذ التدابير التصحيحية لتعزيز مرونتها.
٥. الإبلاغ القوي عن المخاطر: يعد الإبلاغ الفعال عن المخاطر أمراً ضرورياً لكل من الإدارة الداخلية وأصحاب المصلحة الخارجيين. يجب أن تتطور البنوك

معالجة مخاطر السيولة في فحص البنوك

تعد معالجة مخاطر السيولة جانباً حاسماً في الفحص المصرفي، لأنها تضمن استقرار المؤسسات المالية ومرونتها. تشير مخاطر السيولة إلى احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة مثل الإعسار أو الركض على الودائع. ولذلك، من الضروري أن يقوم فاحصو البنوك بإجراء تقييم شامل لمخاطر السيولة ومعالجتها أثناء عمليات الفحص.

١. التقييم الشامل للسيولة: يقوم مفتشو البنك بإجراء تحليل شامل لوضع السيولة لدى البنك من خلال تقييم مصادر تمويله، وتوقعات التدفق النقدي، وخطط الطوارئ. ويساعد هذا التقييم في تحديد أي نقاط ضعف محتملة ويمكن للفاحصين من التوصية بالتدابير المناسبة للتخفيف من مخاطر السيولة. على سبيل المثال، إذا كان البنك يعتمد بشكل كبير على تمويل الجملة قصير الأجل، فقد ينصح مصادر تمويله لتقليل الاعتماد على الأسواق المتقلبة.

٢. اختبار التحمل: يلعب اختبار التحمل دوراً حيوياً في تقييم قدرة البنك على تحمل السيناريوهات المعاكسة. ومن خلال تعريض البنوك لأحداث ضغوط افتراضية، مثل عمليات سحب الودائع المفاجئة أو اضطرابات السوق، يمكن للفاحصين تقييم مرونتها واحتياطيات السيولة لديها. تساعد هذه العملية على تحديد نقاط الضعف المحتملة وتسمح بتطوير خطط الطوارئ. على سبيل المثال، إذا كشف اختبار التحمل أن وضع السيولة لدى البنك يتدهور بشكل كبير في ظل ظروف معاكسة، فقد يوصي الفاحصون بزيادة أصوله السائلة أو إنشاء إمكانية الوصول إلى مرافق التمويل الطارئة.

٣. خطة التمويل الطارئة (CFP): تحدد خطة التمويل الطارئة (CFP) الاستراتيجيات التي يمكن للبنوك توظيفها خلال أوقات الضغوط المالية لضمان السيولة الكافية. ويقوم الممتحنون بمراجعة هذه الخطط لتقييم مدى كفايتها وفعاليتها في معالجة مخاطر السيولة المحتملة. وينبغي أن يتضمن برنامج الشراكة المجتمعية القوي بدائل تمويل مختلفة، مثل ترتيبات الاقتراض المضمون أو الوصول إلى تسهيلات البنك المركزي. على سبيل المثال، إذا كان برنامج CFP الخاص بالبنك يعتمد فقط على الاقتراض غير المضمون بين البنوك، فقد يقترح الفاحصون تنوع مصادر التمويل عن طريق إنشاء خطوط ائتمان مضمونة مع مؤسسات مالية أخرى.

٤. مراقبة ظروف السوق: يقوم مفتشو البنوك بمراقبة ظروف السوق عن كثب لتحديد أي مخاطر ناشئة يمكن أن تؤثر على وضع السيولة لدى البنك. ومن خلال البقاء على اطلاع بالمؤشرات الاقتصادية، وتحركات أسعار الفائدة، ومعنويات السوق، يمكن للممتحنين توقع تحديات السيولة المحتملة. على سبيل المثال، إذا كان من المتوقع أن ترتفع أسعار الفائدة بشكل كبير، قد يوصي الفاحصون بأن تقلل البنوك من اعتمادها على التمويل بسعر فائدة متغير وزيادة حيازاتها من الأصول ذات سعر الفائدة الثابت للتخفيف من ضغوط السيولة المحتملة.

٥. التعاون مع الجهات التنظيمية: يتعاون مفتشو البنوك مع السلطات التنظيمية لضمان اتباع نهج منسق في معالجة مخاطر السيولة. ويتيح هذا التعاون تبادل المعلومات والخبرات، مما يتيح إجراء تقييم أكثر شمولاً

معالجة مخاطر السيولة في فحص البنوك - استراتيجيات إدارة المخاطر في فحص البنوك

تقنيات تقييم مخاطر الامتثال في فحص البنك

عندما يتعلق الأمر بالفحص البنكي، فإن تقييم مخاطر الامتثال يعد جانباً حاسماً في استراتيجيات إدارة المخاطر. تشير مخاطر الامتثال إلى احتمال انتهاك البنك للقوانين أو اللوائح أو السياسات والإجراءات الداخلية. يمكن أن تنشأ هذه المخاطر من عوامل مختلفة مثل عدم كفاية الضوابط، أو نقص التدريب، أو التغييرات في المتطلبات التنظيمية. يعد تحديد وتقييم مخاطر الامتثال أمراً ضرورياً لضمان عمل البنوك ضمن الحدود القانونية والأخلاقية، وحماية المؤسسة وعملائها.

لتقييم مخاطر الامتثال بشكل فعال في الفحص المصرفي، يمكن استخدام تقنيات مختلفة. توفر هذه التقنيات رؤى قيمة حول التزام البنك بالمتطلبات التنظيمية وتساعد الفاحصين على تحديد مجالات الاهتمام. فيما يلي بعض التقنيات شائعة الاستخدام:

١. مراجعة المستندات: يمكن أن يوفر فحص المستندات ذات الصلة مثل السياسات والإجراءات والتقارير معلومات قيمة حول ممارسات الامتثال الخاصة بالبنك. ومن خلال مراجعة هذه الوثائق، يمكن للفاحصين تقييم ما إذا كان البنك قد وضع ضوابط وعمليات كافية لتخفيف من مخاطر الامتثال. على سبيل المثال، يمكن لمراجعة سياسة مكافحة غسيل الأموال التي ينتهجها البنك أن تكشف ما إذا كان قد نفذ تدابير قوية لمنع أنشطة غسيل الأموال.

٢. المقابلات: إن إجراء المقابلات مع الموظفين الرئيسيين داخل البنك يسمح للممتحنين بالحصول على فهم أعمق لثقافة وممارسات الالتزام بالمؤسسة. ومن خلال التحدث مع الموظفين المسؤولين عن وظائف الامتثال، يمكن للفاحصين تقييم معرفتهم وتدريبهم ووعيهم بالمتطلبات التنظيمية. على سبيل المثال، يمكن لإجراء مقابلة مع كبير مسؤولي الامتثال أن يقدم نظرة ثاقبة حول فعالية برنامج الامتثال الخاص بالبنك.

٣. الاختبار: يعد تنفيذ إجراءات الاختبار وسيلة فعالة لتقييم مدى التزام البنك بأنظمة محددة أو سياسات داخلية. قد يتضمن ذلك أخذ عينات من المعاملات أو مراجعة ملفات العملاء لتحديد ما إذا تم اتباع الإجراءات المناسبة. على سبيل المثال، يمكن أن يساعد اختبار عينة من ملفات القروض في تحديد أي حالات تنحرف فيها ممارسات الإقراض عن الإرشادات التنظيمية.

٤. تحليل البيانات: يمكن أن يساعد تحليل البيانات التي تم جمعها من مصادر مختلفة في تحديد الأنماط أو الحالات الشاذة التي قد تشير إلى مخاطر الامتثال المحتملة. ومن خلال الاستفادة من أدوات التكنولوجيا وتحليل البيانات، يمكن للفاحصين اكتشاف الأنشطة أو الاتجاهات غير العادية التي قد تتطلب المزيد من التحقيق. على سبيل المثال، يمكن أن يساعد تحليل بيانات المعاملات في تحديد الحالات المحتملة للاحتيال أو غسيل الأموال.

٥. تقييم المخاطر: يتيح إجراء تقييم شامل للمخاطر للفاحصين تحديد أولويات مخاطر الامتثال بناءً على تأثيرها المحتمل واحتمالية حدوثها. ويتضمن ذلك تقييم البيئة الرقابية للبنك، وتحديد المخاطر الكامنة، وتقييم فعالية الضوابط الحالية. ومن خلال تعيين تصنيفات المخاطر لمجالات الامتثال المختلفة، يمكن للفاحصين تركيز مواردهم على المجالات عالية المخاطر التي تتطلب اهتماماً فورياً.

يعد تقييم مخاطر الامتثال في الفحص البنكي عنصراً حاسماً في الفعالية

أفضل الممارسات لتنفيذ إستراتيجيات إدارة المخاطر الفعالة في فحص البنوك

تعتبر الاستراتيجيات الفعالة لإدارة المخاطر ضرورية لضمان استقرار وسلامة البنوك. وفي سياق الفحص البنكي، يصبح من الضروري تنفيذ ممارسات قوية لإدارة المخاطر يمكنها تحديد المخاطر المحتملة وتقييمها والتخفيف منها بشكل فعال. وسوف يتعمق هذا القسم في أفضل الممارسات لتنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات، واستخلاص الأفكار من وجهات نظر مختلفة داخل الصناعة المصرفية.

١. إنشاء إطار لإدارة المخاطر: يجب على البنوك وضع إطار شامل لإدارة المخاطر يحدد العمليات والسياسات والإجراءات لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها. وينبغي أن يتماشى هذا الإطار مع الأهداف العامة للبنك ورغبته في المخاطرة. على سبيل المثال، يجوز للبنك إنشاء لجنة مخاطر مسؤولة عن الإشراف على أنشطة إدارة المخاطر وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية.

٢. إجراء تقييمات منتظمة للمخاطر: تعتبر تقييمات المخاطر المنتظمة ضرورية لتحديد المخاطر الناشئة وتقييم تأثيرها المحتمل على الصحة المالية للبنك. وينبغي أن تشمل هذه التقييمات العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن أن تشكل مخاطر على عمليات البنك. على سبيل المثال، قد يقوم البنك بإجراء اختبارات التحمل لتقييم مرونته في مواجهة السيناريوهات الاقتصادية السلبية أو عمليات تدقيق الأمن السيبراني لتحديد نقاط الضعف في أنظمتها.

٣. تنفيذ أنظمة فعالة لمراقبة المخاطر: يجب على البنوك نشر أنظمة قوية لمراقبة المخاطر التي توفر بيانات في الوقت الحقيقي حول مؤشرات المخاطر الرئيسية. تتيح هذه الأنظمة تحديد الانحرافات عن عتبات المخاطر المحددة في الوقت المناسب، مما يسمح باتخاذ إجراءات سريعة لمعالجة المخاطر الناشئة. على سبيل المثال، قد يستخدم البنك أدوات المراقبة الآلية لمراقبة مقاييس جودة الائتمان أو نسب السيولة بشكل مستمر.

4. تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر: إن تطوير ثقافة قوية للوعي بالمخاطر أمر حيوي لإدارة المخاطر بشكل فعال في البنوك. يتضمن ذلك تعزيز الوعي بين الموظفين حول أدوارهم ومسؤولياتهم في إدارة المخاطر وتشجيع قنوات الاتصال المفتوحة للإبلاغ عن المشكلات أو المخاوف المحتملة. على سبيل المثال، يمكن للبنوك إجراء برامج تدريب منتظمة لتعزيز فهم الموظفين لمبادئ إدارة المخاطر وتشجيعهم على الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة على الفور.

٥. تعزيز الالتزام التنظيمي: يعد الالتزام بالمتطلبات التنظيمية أمراً بالغ الأهمية في استراتيجيات إدارة المخاطر الفعالة للبنوك. يجب على البنوك أن تظل مطلعة على اللوائح التنظيمية المتطورة وأن تتأكد من أن ممارسات إدارة المخاطر لديها تتماشى مع هذه المتطلبات. على سبيل المثال، قد تحتاج البنوك إلى الالتزام بنسب كفاية رأس المال، أو معايير السيولة، أو لوائح مكافحة غسيل الأموال.

٦. تعزيز التعاون وتبادل المعلومات: يمكن للتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة في الصناعة المصرفية أن يعزز استراتيجيات إدارة المخاطر. ويتعين على البنوك أن تشارك بنشاط في منتديات الصناعة، وأن تتبادل أفضل الممارسات، وأن تتعاون في معالجة المخاطر المشتركة. على سبيل المثال، يمكن للبنوك تكوين شراكات لتبادل المعلومات حول التهديدات السيبرانية الناشئة أو التعاون في تطوير منهجيات موحدة لتقييم المخاطر.

التأمين: دور التأمين في إدارة المخاطر البحث

١ - فهم التأمين والمخاطر البحثية

يلعب التأمين دوراً حاسماً في حياتنا من خلال توفير الأمن المالي والحماية ضد الأحداث غير المتوقعة. التأمين في جوهره هو عقد بين فرد أو شركة وشركة تأمين، حيث يدفع المؤمن له قسطاً مقابل وعد شركة التأمين بتغطية الخسائر المحتملة.

٢ - تعريف المخاطر البحثية

تشير المخاطر البحثية إلى المواقف التي لا يوجد فيها سوى احتمال الخسارة أو عدم وجود خسارة على الإطلاق. وهو نوع من المخاطر التي لا يمكن للمؤمن له السيطرة عليها أو التأثير عليها. على عكس مخاطر المضاربة، التي تنطوي على احتمال الربح والخسارة، فإن المخاطر البحثية تنطوي فقط على خسائر محتملة. تشمل الأمثلة الشائعة للمخاطر البحثية الكوارث الطبيعية والحوادث والمرض والوفاة.

٣ - أهمية التأمين في إدارة المخاطر البحثية

التأمين بمثابة أداة حيوية لإدارة المخاطر النقية. فهو يسمح للأفراد والشركات بنقل العبء المالي للخسائر المحتملة إلى شركة التأمين. ومن خلال توزيع المخاطر بين عدد كبير من حاملي وثائق التأمين، يمكن لشركات التأمين تجميع الموارد بشكل فعال والتأكد من تعويض المتضررين من الخسارة بشكل مناسب.

٤ - دراسة الحالة: التأمين على أصحاب المنازل

دعونا ننظر في مثال التأمين على أصحاب المنازل لفهم كيف يساعد التأمين في إدارة المخاطر النقية. تخيل أنك صاحب منزل استثمر مبلغاً كبيراً من المال في ممتلكاتك. لسوء الحظ، اندلع حريق وألحق أضراراً جسيمة بمنزلك. بدون التأمين، سوف تحمل كامل العبء المالي لإصلاح أو إعادة بناء منزلك. ومع ذلك، إذا كان لديك تأمين على أصحاب المنازل، فإن شركة التأمين ستغطي التكاليف، مما يسمح لك بالتعافي وإعادة البناء دون التعرض لانتكاسة مالية حادة.

٥ - نصائح لاختيار التغطية التأمينية

عند اختيار التغطية التأمينية لإدارة المخاطر البحثية، من الضروري مراعاة بعض العوامل الرئيسية:

تقييم المخاطر الخاصة بك: حدد المخاطر المحتملة التي تواجهها وحدد أي منها يمثل مخاطر محضة. سيساعدك هذا التحليل على فهم نوع ومستوى التغطية التي تحتاجها.

ابحث عن خيارات التأمين: قم بالتسوق ومقارنة وثائق التأمين المختلفة للعثور على أفضل ما يناسب احتياجاتك. ضع في اعتبارك عوامل مثل حدود التغطية والخصومات والأقساط.

اقرأ التفاصيل الدقيقة: قم بمراجعة شروط وأحكام وثيقة التأمين بعناية قبل شرائها. تأكد من أنك تفهم ما يتم تغطيته وما هو مستثنى وأي قيود أو شروط قد تنطبق.

اطلب المشورة المهنية: إذا لم تكن متأكدًا من خيارات التأمين المتاحة أو كنت بحاجة إلى مساعدة في تقييم المخاطر التي تتعرض لها، فاستشر أحد متخصصي التأمين الذي يمكنه تقديم إرشادات الخبراء.

٦ - الاستنتاج

يعد التأمين بمثابة أداة حاسمة في إدارة المخاطر الصرفة، مما يوفر للأفراد والشركات راحة البال والحماية المالية. إن فهم مفهوم المخاطر الخالصة والدور الذي يلعبه التأمين في التخفيف من تأثيره المحتمل أمر ضروري لاتخاذ قرارات مستنيرة عند اختيار التغطية التأمينية. ومن خلال تقييم المخاطر بعناية، والبحث في خيارات التأمين، وطلب المشورة المهنية، يمكن للأفراد والشركات ضمان حصولهم على الحماية الكافية ضد تقلبات الحياة.

المخاطر البحثية وتأثيرها

١. ما هي المخاطرة الصرفة؟

تشير المخاطر البحثية إلى نوع من المخاطر التي لها نتيجتين محتملتين فقط - الخسارة أو عدم الخسارة. على عكس مخاطر المضاربة، التي توفر إمكانية الربح، فإن المخاطر النقية تنطوي فقط على احتمال حدوث خسارة مالية أو ضرر. عادةً ما يكون هذا النوع من المخاطر خارج نطاق سيطرتنا ويمكن أن ينشأ من مصادر مختلفة، مثل الكوارث الطبيعية أو الحوادث أو الأحداث غير المتوقعة.

٢. فهم تأثير المخاطر البحثية

يمكن أن يكون للمخاطر البحثية تأثير كبير على الأفراد والشركات والمجتمع ككل. على سبيل المثال، تخيل صاحب منزل دمر حريق منزله. وبدون التغطية التأمينية، سيتحمل صاحب المنزل العبء المالي الكامل لإعادة بناء المنزل. وبالمثل، قد تواجه الشركة عواقب مالية وخيمة إذا أصبح الموظف الرئيسي معاقاً بشكل دائم وغير قادر على العمل.

٣. دور التأمين في إدارة المخاطر البحثية

يلعب التأمين دوراً حاسماً في إدارة المخاطر البحثية من خلال توفير آلية لنقل العبء المالي للخسائر المحتملة إلى شركة التأمين. من خلال دفع قسط التأمين، يمكن للأفراد والشركات الحصول على تغطية تأمينية والحصول على تعويض في حالة حدوث خسارة مغطاة. وهذا يسمح لهم بتخفيف التأثير المالي وحماية أصولهم.

٤. نصائح لفهم المخاطر البحثية

تحديد المصادر المحتملة للمخاطر البحثية: من المهم التعرف على المخاطر المختلفة التي يمكن أن تؤثر على حياتك أو عملك. وقد تشمل هذه المخاطر المتعلقة بالملمتلكات أو المسؤولية أو الصحة أو حتى المسائل القانونية.

تقييم العواقب المحتملة: خذ بعين الاعتبار التأثير المالي المحتمل لكل خطر تم تحديده. تقييم احتمالية حدوث وحجم الخسائر المحتملة لتحديد مستوى التعرض للمخاطر.

ابحث عن التغطية التأمينية المناسبة: بمجرد تحديد المخاطر وتقييمها، من الضروري الحصول على تغطية تأمينية كافية للحماية من الخسائر المحتملة. استشر أحد متخصصي التأمين للتأكد من أن لديك السياسات الصحيحة المعمول بها.

٥. دراسة الحالة: أضرار الإعصار والتأمين على أصحاب المنازل

لتوضيح تأثير المخاطر المحضة ودور التأمين، دعونا ننظر في دراسة حالة تتعلق بالتأمين على أصحاب المنازل والأضرار الناجمة عن الأعاصير. في المنطقة الساحلية المعرضة للأعاصير، يمكن لصاحب المنزل الذي يتمتع بتغطية تأمينية شاملة الحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت بالملمتلكات بسبب الإعصار، بما في ذلك تكاليف إعادة البناء والإصلاحات ونفقات المعيشة المؤقتة. وبدون التأمين، سيواجه صاحب المنزل صعوبات مالية كبيرة.

إن فهم المخاطر النقية وتأثيرها أمر ضروري للأفراد والشركات على حد سواء. ومن خلال التعرف على المخاطر المحتملة، وتقييم عواقبها، والحصول على التغطية التأمينية المناسبة، يمكننا إدارة المخاطر المحضة بشكل فعال وحماية أنفسنا من الأعباء المالية المحتملة التي قد تجلبها.

أهمية التأمين في إدارة المخاطر البحتة

١. فهم أهمية التأمين في إدارة المخاطر البحتة

يلعب التأمين دوراً حاسماً في إدارة المخاطر البحتة، حيث يوفر للأفراد والشركات الحماية المالية ضد الأحداث غير المتوقعة. ومن خلال نقل المخاطر إلى شركة التأمين، يمكن لحاملي وثائق التأمين التخفيف من التأثير المدمر المحتمل للخسائر غير المتوقعة. دعونا نتعمق في أهمية التأمين في إدارة المخاطر البحتة ونستكشف بعض الأمثلة الواقعية والنصائح العملية.

٢. الحماية من الخسائر الفادحة

أحد الأسباب الرئيسية لأهمية التأمين في إدارة المخاطر البحتة هو قدرته على الحماية من الخسائر الكارثية. يمكن للكوارث الطبيعية مثل الزلازل أو الأعاصير أو الفيضانات أن تتسبب في أضرار جسيمة للممتلكات والبنية التحتية، مما يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة. وبدون تغطية تأمينية، قد يواجه الأفراد أو الشركات صعوبة في التعافي من مثل هذه الأحداث. على سبيل المثال، بعد أن ضرب إعصار كاترينا الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥، بلغت مطالبات التأمين ما يقرب من ٥٠ مليار دولار، مما ساعد الأفراد والشركات المتضررة على إعادة بناء حياتهم وسبل عيشهم.

٣. ضمان استمرارية الأعمال

يعد التأمين أيضاً أمراً حيوياً للشركات لضمان الاستمرارية في مواجهة الأحداث غير المتوقعة. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي حريق في منشأة تصنيع إلى توقف الإنتاج، مما يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة. ومع ذلك، مع التأمين على الممتلكات، يمكن للشركات الحصول على تعويض عن الممتلكات المتضررة وتغطية النفقات المرتبطة باستئناف العمليات. وهذا يسمح للشركات بالتعافي بسرعة أكبر وتجنب الإفلاس المحتمل.

٤. تغطية المسؤولية الشخصية

لا يحمي التأمين من أضرار الممتلكات فحسب، بل يوفر أيضاً تغطية للمسؤولية الشخصية. يمكن أن تقع الحوادث في أي وقت، وقد يجد الأفراد أنفسهم مسؤولين عن الإصابات أو الأضرار التي تلحق بالآخرين. وبدون تأمين المسؤولية، يمكن أن يكون العبء المالي للرسوم القانونية والتعويضات هائلاً. ومع ذلك، مع التغطية التأمينية، يمكن للأفراد حماية أصولهم وتخفيف الأثر المالي للدعاوى القضائية.

٥. التأمين الصحي للأفراد والعائلات

التأمين الصحي هو جانب حاسم آخر لإدارة المخاطر النقية. يمكن أن تؤدي حالات الطوارئ الطبية أو الأمراض الخطيرة إلى فواتير طبية كبيرة وضغوط مالية. يوفر التأمين الصحي للأفراد والأسر إمكانية الحصول على الرعاية الطبية، مما يغطي جزءاً كبيراً من النفقات. وبدون التأمين الصحي، قد يتأخر الأشخاص في طلب العلاج الطبي اللازم، مما يؤدي إلى احتمال تفاقم الظروف الصحية.

٦. نصائح عملية لإدارة التأمين

إدارة المخاطر بشكل فعال من خلال التأمين، من الضروري مراعاة بعض النصائح العملية:

إجراء تقييم شامل للمخاطر التي تواجهك: فهم المخاطر المحتملة التي تواجهها وتقييم التغطية التأمينية المناسبة المطلوبة. استشر متخصصي التأمين للتأكد من حصولك على الحماية الكافية.

قم بمراجعة وثائق التأمين الخاصة بك وتحديثها بانتظام: مع تغير ظروفك، من الضروري مراجعة وثائق التأمين الخاصة بك بشكل دوري. وهذا يضمن حصولك على التغطية المناسبة لمعالجة أي مخاطر أو تغييرات جديدة في وضعك.

فهم شروط وأحكام وثيقة التأمين: خذ الوقت الكافي لقراءة وفهم شروط وأحكام وثائق التأمين الخاصة بك. إن معرفة ما يتم تغطيته وما هو مستثنى يمكن أن يساعدك على اتخاذ قرارات مستنيرة ومنع أي مفاجآت عند تقديم المطالبة.

٧. دراسة حالة: أهمية التأمين في سيناريوهات الحياة الواقعية

خذ بعين الاعتبار حالة صاحب العمل الصغير الذي تعرض لعملية اقتحام أدت إلى سرقة المخزون وإتلاف الممتلكات. وبدون التأمين، فإن العبء المالي لاستبدال البضائع المسروقة وإصلاح الممتلكات سيكون هائلاً. ومع ذلك، وبفضل التغطية التأمينية الشاملة، تمكن صاحب العمل من تقديم مطالبة واستلامها.

أنواع التغطية التأمينية للمخاطر البحتة

3 أنواع من التغطية التأمينية للمخاطر البحتة

١ - التأمين على الممتلكات

تم تصميم التأمين على الممتلكات لحماية الأفراد والشركات من الخسائر المالية الناتجة عن الضرر أو الدمار الذي يلحق بممتلكاتهم. يمكن أن يشمل هذا النوع من التغطية المباني والمعدات والمخزون والأصول المادية الأخرى. من خلال الحصول على التأمين على الممتلكات، يمكن للأفراد أو الشركات نقل مخاطر الخسائر المحتملة بسبب أحداث مثل الحريق أو السرقة أو الكوارث الطبيعية إلى شركة التأمين. على سبيل المثال، يمكن للتأمين على أصحاب المنازل توفير تغطية للأضرار الناجمة عن حريق أو اقتحام، مما يضمن حماية صاحب المنزل مالياً وقادراً على التعافي من أي خسائر متكبدة.

٢ - تأمين المسؤولية

يعد تأمين المسؤولية ضرورياً لحماية الأفراد أو الشركات من المطالبات القانونية والخسائر المالية الناتجة عن إهمالهم أو عدم الالتزام بمسؤولياتهم. يعد هذا النوع من التغطية أمراً بالغ الأهمية بشكل خاص للشركات، حيث يمكن أن تكون المطالبات المتعلقة بالإصابة الجسدية أو تلف الممتلكات أو الإصابة الشخصية كبيرة. على سبيل المثال، يمكن للأطباء أو المحامين أو المستشارين الحصول على تأمين المسؤولية المهنية، المعروف أيضاً باسم تأمين الأخطاء والسهو، للحماية ضد المطالبات الناشئة عن الأخطاء أو الإهمال في مجالات تخصصهم. من خلال الحصول على تأمين المسؤولية، يمكن للأفراد أو الشركات تخفيف العبء المالي المرتبط بتكاليف الدفاع القانوني أو التسويات أو الأحكام.

٣ - التأمين على الحياة

التأمين على الحياة هو شكل من أشكال التغطية التي توفر منفعة مالية للمستفيدين عند وفاة المؤمن عليه. وهو مصمم خصيصاً للحماية من الصعوبات المالية التي يمكن أن تحدث عندما يفقد الفرد دخله بسبب وفاته. يعمل التأمين على الحياة بمثابة شبكة أمان، مما يضمن أن الأحباء آمنون مالياً وقادرون على تلبية احتياجاتهم حتى في حالة عدم وجود المعيل الأساسي. يُستخدم هذا النوع من التغطية عادةً لتعويض الدخل المفقود أو تسوية الديون أو تغطية نفقات الجنازة. على سبيل المثال، قد تختار عائلة شابة لديها أطفال التأمين على الحياة لمدة محددة لضمان حماية من يعولهم وتوفير الاستقرار المالي في حالة الوفاة المبكرة لأحد الوالدين. إن فهم أنواع التغطية التأمينية المتاحة للمخاطر البحتة أمر لا غنى عنه في إدارة الخسائر المحتملة بفعالية. فهو يسمح للأفراد والشركات بنقل عبء المخاطر المالية إلى شركات التأمين، مما يوفر راحة البال والحماية ضد الأحداث غير المتوقعة. سواء كان التأمين على الممتلكات أو التأمين على المسؤولية أو التأمين على الحياة، فإن كل نوع يخدم غرضاً محدداً ويعالج جوانب مختلفة من المخاطر البحتة. ومن خلال التقييم الدقيق لاحتياجاتهم ومخاطرهم، يمكن للأفراد والشركات اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التغطية التأمينية التي تناسب ظروفهم على أفضل وجه، مما يضمن رفاحتهم المالية في مواجهة الشكوك.

دور شركات التأمين في إدارة المخاطر البحثية

١ - تقدير وتقييم المخاطر

تلعب شركات التأمين دوراً حاسماً في إدارة المخاطر البحثية من خلال تقييم وتقييم المخاطر التي يواجهها الأفراد والشركات. ويقومون بتحليل عوامل مختلفة مثل طبيعة الخطر وتأثيره المحتمل واحتمال حدوثه. ومن خلال فهم هذه المخاطر، يمكن لشركات التأمين تطوير وثائق التأمين المناسبة التي توفر التغطية ضد الخسائر المحتملة. على سبيل المثال، عند تأمين عقار ضد الحريق، ستقوم شركة التأمين بتقييم المخاطر بناءً على عوامل مثل عمر المبنى، وموقعه، ووجود تدابير السلامة من الحرائق. يساعد هذا التقييم شركة التأمين على تحديد مبلغ القسط وحدود التغطية لحامل البوليصة.

٢ - نشر المخاطر

من المبادئ الأساسية للتأمين مفهوم توزيع الخطر. تقوم شركات التأمين بتجميع الأقساط المحصلة من حاملي وثائق التأمين واستخدام هذا الصندوق الجماعي لدفع أي مطالبات قد تنشأ. ويسمح تجميع الموارد هذا بإدارة المخاطر بكفاءة، حيث يتم توزيع العبء المالي على عدد كبير من حاملي وثائق التأمين. للتوضيح، فكر في بوليصة التأمين الصحي. من خلال جمع أقساط التأمين من عدد كبير من الأفراد، يمكن لشركة التأمين تغطية النفقات الطبية لحاملي وثائق التأمين الذين يصابون بالمرض أو يحتاجون إلى علاج طبي. يؤدي هذا إلى نشر مخاطر النفقات الطبية غير المتوقعة على نطاق أوسع من السكان، مما يجعل الأمر أكثر سهولة بالنسبة للأفراد.

٣ - توفير الحماية المالية

تقدم شركات التأمين الحماية المالية لحاملي وثائق التأمين من خلال تعويضهم ضد الخسائر المحتملة. عند وقوع حدث مؤمن عليه، مثل حادث سيارة أو تلف في الممتلكات، تدفع شركة التأمين مقابل الخسائر المغطاة، حتى حدود البوليصة. تساعد هذه الحماية المالية الأفراد والشركات على تخفيف الأثر المالي للأحداث غير المتوقعة. على سبيل المثال، تخيل أن شركة تعرضت لحريق كبير، مما أدى إلى أضرار جسيمة لمبانيها ومعدات. وبدون التأمين، قد يكون العبء المالي لإصلاح هذه الأصول أو استبدالها مرهقاً بالنسبة لصاحب العمل. ومع ذلك، إذا كان لدى الشركة تأمين على الممتلكات، فإن شركة التأمين ستغطي التكاليف، مما يسمح للشركة بالتعافي ومواصلة عملياتها.

٤ - تعزيز السيطرة على الخسائر ومنع المخاطر

تلعب شركات التأمين أيضاً دوراً حيوياً في تعزيز تدابير السيطرة على الخسائر ومنع المخاطر. أنها توفر التوجيه والدعم لحاملي وثائق التأمين في تحديد وتنفيذ الاستراتيجيات للحد من احتمالية أو شدة المخاطر المحتملة. يساعد هذا النهج الاستباقي حاملي وثائق التأمين على تقليل تعرضهم للخسارة ويمكن أن يؤدي إلى انخفاض أقساط التأمين.

على سبيل المثال، قد تقترح شركة التأمين التي توفر التغطية لمنشأة التصنيع تنفيذ بروتوكولات السلامة، والصيانة المنتظمة للمعدات، وبرامج تدريب الموظفين للحد من مخاطر حوادث مكان العمل. ومن خلال اعتماد تدابير الوقاية من المخاطر هذه، يمكن لحامل البوليصة إثبات مستوى أقل من المخاطر، مما قد يؤدي إلى انخفاض أقساط التأمين.

تلعب شركات التأمين دوراً متعدد الأوجه في إدارة المخاطر البحثية. فهم يقومون بتقييم وتقييم المخاطر، وتوزيع المخاطر بين مجموعة كبيرة من حاملي وثائق التأمين، وتوفير الحماية المالية ضد الخسائر المحتملة، وتعزيز تدابير السيطرة على الخسائر ومنع المخاطر. ومن خلال فهم دور شركات التأمين في إدارة المخاطر البحثية، يمكن للأفراد والشركات اتخاذ قرارات مستنيرة لحماية أنفسهم من الأحداث غير المتوقعة.

تقييم وإدارة المخاطر البحثية من خلال التأمين

١ - فهم المخاطر البحثية

تشير المخاطر البحثية إلى المواقف التي لا يوجد فيها سوى احتمال الخسارة أو عدم وجود خسارة على الإطلاق، مع عدم وجود إمكانية لتحقيق مكاسب. عادة ما يكون هذا النوع من المخاطر خارج عن سيطرتنا وينشأ من أحداث مثل الكوارث الطبيعية أو الحوادث أو الظروف غير المتوقعة. كأفراد أو شركات، من الضروري تقييم وإدارة المخاطر البحثية بشكل فعال لحماية أنفسنا من الصعوبات المالية. أحد أكثر الطرق شيوعاً وفعالية لإدارة المخاطر النقية هو التأمين.

٢ - دور التأمين في إدارة المخاطر البحثية

يلعب التأمين دوراً حيوياً في إدارة المخاطر البحثية من خلال توفير الحماية المالية ضد الخسائر المحتملة. وهو يعمل على مبدأ تجميع المخاطر، حيث يدفع الأفراد أو الشركات قسطاً لشركة التأمين، التي تستخدم بعد ذلك هذه الأموال للتعويض عن أي خسائر يتكبدها حاملو وثائق التأمين. ومن خلال توزيع المخاطر بين عدد كبير من حاملي وثائق التأمين، يمكن لشركات التأمين تقديم التغطية بتكلفة معقولة.

٣ - تقييم المخاطر البحثية

قبل الحصول على التغطية التأمينية، من الضروري تقييم المخاطر البحثية المعنية وتحديد مستوى الحماية المطلوبة. يتضمن هذا التقييم تقييم الأثر المالي المحتمل لمختلف المخاطر والنظر في احتمالية حدوثها. على سبيل المثال، قد يقوم صاحب المنزل بتقييم مخاطر نشوب حريق يلحق الضرر بممتلكاته أو يجوز لصاحب العمل تقييم مخاطر مطالبة المسؤولية من العميل. ومن خلال فهم المخاطر المحتملة، يمكن للأفراد والشركات اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن أنواع ومبالغ التغطية التأمينية المطلوبة.

٤ - أنواع التغطية التأمينية

تم تصميم وثائق التأمين لتغطية أنواع محددة من المخاطر البحثية. تشمل بعض أنواع التغطية التأمينية الشائعة ما يلي:

(أ) التأمين على الممتلكات: يوفر هذا النوع من التأمين تغطية للأضرار أو الخسائر التي تلحق بالممتلكات، مثل المنازل أو المركبات أو المباني التجارية. على سبيل المثال، يمكن للتأمين على مالك المنزل أن يحمي من مخاطر مثل الحريق أو السرقة أو الكوارث الطبيعية.

(ب) تأمين المسؤولية: يحمي تأمين المسؤولية الأفراد أو الشركات من المطالبات القانونية والخسائر المالية المرتبطة بها الناتجة عن الإصابات أو الأضرار التي تلحق بالآخرين. على سبيل المثال، يمكن لتأمين المسؤولية المهنية أن يحمي الطبيب من دعاوى سوء الممارسة الطبية.

(ج) التأمين الصحي: يغطي التأمين الصحي النفقات الطبية ويوفر الحماية المالية ضد ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية. ويمكن أن تشمل تغطية زيارات الطبيب، والاستشفاء، والأدوية، والخدمات الطبية الأخرى.

(د) التأمين على الحياة: يوفر التأمين على الحياة منفعة الوفاة للمستفيدين في حالة وفاة الشخص المؤمن عليه. فهو يساعد على حماية الرفاهية المالية للمُعاليين ويمكن استخدامه لسداد الديون أو تغطية نفقات الجنازة أو توفير بديل للدخل.

٥ - نصائح لإدارة التأمين بشكل فعال

لإدارة المخاطر النقية بشكل فعال من خلال التأمين، خذ النصائح التالية:

(أ) قم بمراجعة التغطية التأمينية الخاصة بك وتحديثها بانتظام للتأكد من أنها تتوافق مع احتياجاتك وظروفك الحالية. مع تغير الحياة، مثل شراء منزل جديد أو بدء عمل تجاري، فمن الضروري تعديل التغطية الخاصة بك وفقاً لذلك.

ب) فهم شروط وأحكام وثيقة التأمين الخاصة بك. تعرف على حدود التغطية والخصومات وأي استثناءات أو قيود قد تنطبق. ستساعدك هذه المعرفة على اتخاذ قرارات مستنيرة وتجنب المفاجآت عند تقديم المطالبة.

ج) قم بالتسوق والمقارنة بين مقدمي خدمات التأمين المختلفين للعثور على أفضل تغطية وبأسعار تنافسية. فكر في طلب المشورة من وسيط التأمين الذي يمكنه المساعدة في العثور على السياسات المناسبة التي تلي احتياجاتك

فوائد التأمين وقيوده في إدارة المخاطر البحتة

١. فوائد التأمين في إدارة المخاطر البحتة

١.١. الحماية المالية: إحدى الفوائد الأساسية للتأمين في إدارة المخاطر البحتة هي الحماية المالية التي يوفرها. تم تصميم وثائق التأمين لتغطية التكاليف المرتبطة بالأحداث أو الخسائر غير المتوقعة، مثل الحوادث أو الكوارث الطبيعية أو السرقة. من خلال دفع قسط التأمين، يقوم الأفراد أو الشركات بنقل المخاطر المالية إلى شركة التأمين، والتي تقوم بعد ذلك بتعويضهم عن خسائرهم. وهذا يضمن عدم اضطرار حاملي وثائق التأمين إلى تحمل العبء المالي الكامل للأحداث غير المتوقعة، مما يوفر لهم راحة البال والاستقرار.

٢.١. نقل المخاطر: يسمح التأمين بنقل المخاطر من الأفراد أو الشركات إلى شركة التأمين. وهذا مهم بشكل خاص في إدارة المخاطر البحتة، حيث ينصب التركيز على تخفيف الخسائر بدلا من السعي لتحقيق مكاسب مالية. ومن خلال نقل المخاطر إلى شركة التأمين، يمكن للأفراد أو الشركات حماية أنفسهم من العواقب المالية المدمرة المحتملة للخسارة. على سبيل المثال، تقوم بوليصة التأمين الخاصة بمالك المنزل بنقل مخاطر الأضرار التي لحقت بالممتلكات بسبب الحريق أو السرقة إلى شركة التأمين، مما يسمح لصاحب المنزل بالتركيز على إعادة بناء حياته دون تحمل عبء الضغوط المالية الكبيرة.

٣.١. استمرارية الأعمال: يلعب التأمين دوراً حاسماً في ضمان استمرارية الأعمال في مواجهة الأحداث غير المتوقعة. بالنسبة للشركات، حتى حدث كارثي واحد يمكن أن يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة أو حتى الإغلاق. ومن خلال الحصول على تغطية تأمينية مناسبة، يمكن للشركات تقليل تأثير مثل هذه الأحداث ومواصلة عملياتها دون انقطاعات كبيرة. على سبيل المثال، يمكن لشركة التصنيع التي تتعرض لحريق في منشأتها الاعتماد على التأمين على الممتلكات لتغطية تكلفة إعادة البناء، واستبدال المعدات التالفة، وحتى التعويض عن فقدان الدخل أثناء فترة التوقف.

٢. حدود التأمين في إدارة المخاطر البحتة

١.٢. تكاليف الأقساط: إحدى قيود التأمين في إدارة المخاطر البحتة هي تكلفة الأقساط. تقوم شركات التأمين بتقييم المخاطر المرتبطة بالطرف المؤمن عليه وحساب الأقساط وفقاً لذلك. من المرجح أن يواجه الأفراد أو الشركات ذات المخاطر العالية أقساط أعلى، والتي يمكن أن تشكل عبئاً مالياً كبيراً. في بعض الحالات، قد يجد الأفراد أو الشركات صعوبة في تحمل تكاليف التغطية التأمينية الشاملة، مما يؤدي إلى عدم كفاية الحماية ضد الخسائر المحتملة. من الضروري للأفراد والشركات تقييم مدى تعرضهم للمخاطر بعناية والبحث عن خيارات تأمين تحقق التوازن بين التغطية والقدرة على تحمل التكاليف.

٢.٢. قيود التغطية: غالباً ما تأتي وثائق التأمين مع قيود التغطية والاستثناءات والخصومات. يمكن أن تختلف هذه القيود اعتماداً على نوع التأمين والسياسة المحددة. على سبيل المثال، قد يكون لبوليصة التأمين الصحي قيود على الحالات الموجودة مسبقاً أو بعض الإجراءات الطبية. من المهم للأفراد أو الشركات إجراء مراجعة شاملة لسياسات التأمين الخاصة بهم لفهم نطاق التغطية وأي قيود محتملة. سيساعد ذلك على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التغطية الإضافية أو الاستراتيجيات البديلة لإدارة المخاطر لمعالجة أي ثغرات.

٣.٢. الخطر الأخلاقي: يمكن أن يخلق التأمين خطراً أخلاقياً، والذي يشير إلى زيادة احتمالية السلوك المحفوف بالمخاطر بسبب وجود التغطية التأمينية. عندما يعلم الأفراد أو الشركات أنهم محميون مالياً عن طريق التأمين، فقد يكونون أقل حذراً أو يخوضون مخاطر غير ضرورية، على افتراض أنه سيتم تغطية أي خسائر. وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة في وتيرة أو شدة المطالبات، مما يؤثر في النهاية على التكلفة الإجمالية لأقساط التأمين للجميع. تستخدم شركات التأمين استراتيجيات مختلفة للتخفيف من المخاطر الأخلاقية، مثل فرض الخصومات

نصائح لاختيار التغطية التأمينية المناسبة للمخاطر البحثية

١ - قم بتقييم احتياجاتك ومخاطرك المحددة: قبل اختيار التغطية التأمينية للمخاطر البحثية، من الضروري تقييم احتياجاتك ومخاطرك المحددة. خذ الوقت الكافي لتقييم المخاطر المحتملة التي قد تواجهها أنشطتك الشخصية أو التجارية، مثل الحوادث أو الكوارث الطبيعية أو مطالبات المسؤولية. إن فهم ظروفك الفريدة سيساعدك على تحديد نوع ومقدار التغطية المطلوبة لحماية نفسك أو عملك بشكل مناسب.

٢. البحث والمقارنة بين مقدمي خدمات التأمين: مع وجود العديد من مقدمي خدمات التأمين في السوق، من الضروري البحث ومقارنة الخيارات المختلفة. ابحث عن الشركات ذات السمعة الطيبة والتي تتمتع بمكانة مالية قوية وسجل حافل من خدمة العملاء الممتازة. فكر في طلب توصيات من الأصدقاء أو العائلة أو المتخصصين في الصناعة الذين لديهم تجارب إيجابية مع مقدم خدمة معين. بالإضافة إلى ذلك، قم بمقارنة خيارات التغطية والخصومات والأقساط وشروط وثيقة التأمين التي تقدمها شركات التأمين المختلفة للتأكد من اختيار الخيار الذي يناسب احتياجاتك.

٣. فهم تفاصيل التغطية: عند اختيار التغطية التأمينية للمخاطر البحثية، من الضروري أن نفهم بشكل كامل شروط وأحكام الوثيقة. اقرأ تفاصيل التغطية، بما في ذلك نطاق التغطية والاستثناءات والقيود وأي مزايا أو خدمات إضافية مقدمة. انتبه إلى المتطلبات أو الشروط المحددة التي قد تؤثر على قدرتك على تقديم مطالبة في حالة حدوث خسارة. إن إدراك هذه التفاصيل سيساعدك على اتخاذ قرار مستنير وتجنب أي مفاجآت أو فجوات في التغطية في المستقبل.

٤. النظر في السياسات المجمعة أو الموافقات: في بعض الأحيان، يمكن أن يكون تجميع أنواع مختلفة من التغطية التأمينية خياراً فعالاً من حيث التكلفة. على سبيل المثال، قد تتضمن بوليصة تأمين مالك المنزل تغطية لكل من الأضرار التي تلحق بالململكات والمسؤولية الشخصية. وبالمثل، يمكن للشركات في كثير من الأحيان الاستفادة من شراء سياسة مالك الأعمال (BOP) التي تجمع بين تغطية الممتلكات والمسؤولية وانقطاع الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، فكر في إضافة موافقات إلى وثيقتك لتغطية مخاطر محددة قد لا تغطيها السياسة القياسية. يمكن أن توفر هذه التصديقات حماية إضافية مصممة خصيصاً لظروفك الفريدة.

٥. قم بمراجعة التغطية التأمينية الخاصة بك وتحديثها بانتظام: مع تغير ظروفك، من المهم مراجعة التغطية التأمينية الخاصة بك وتحديثها بانتظام. يمكن لأحداث الحياة مثل الزواج أو شراء منزل أو بدء شركة ناشئة أو إنجاب الأطفال أن تؤثر بشكل كبير على احتياجاتك التأمينية. ابق على اتصال مع مزود التأمين الخاص بك للتأكد من أن التغطية الخاصة بك محدثة وتعكس أي تغييرات في وضعك. إن إعادة تقييم التغطية الخاصة بك بشكل منتظم سيساعد على ضمان حصولك على الحماية الكافية ضد المخاطر البحثية.

دراسة حالة: سارة، صاحبة مشروع تجاري صغير، كانت تفكر في الحصول على تغطية تأمينية لمخزنها الجديد. وبعد تقييم المخاطر التي تواجهها، أدركت أن عملها قد يكون عرضة لأضرار في الممتلكات، ومطالبات المسؤولية، وتوقف الأعمال بسبب أحداث غير متوقعة. قامت سارة بالبحث في مختلف مقدمي خدمات التأمين، ومقارنة خيارات التغطية وعروض الأسعار الخاصة بهم. لقد اختارت في النهاية سياسة مالك العمل (BOP) التي جمعت تغطية الممتلكات والمسؤولية وانقطاع الأعمال خصيصاً لمخزنها. من خلال الفهم الشامل لتفاصيل التغطية ومراجعة سياستها بانتظام.

تسخير قوة التأمين في إدارة المخاطر الصرفة

٥- الخاتمة: تسخير قوة التأمين في إدارة المخاطر البحتة

يلعب التأمين دوراً حاسماً في إدارة المخاطر البحتة. ومن خلال تحويل العبء المالي للخسائر المحتملة إلى شركة التأمين، يمكن للأفراد والشركات حماية أنفسهم ضد الأحداث غير المتوقعة التي يمكن أن يكون لها عواقب مدمرة. خلال هذه المدونة، استكشفنا الطرق المختلفة التي يمكن من خلالها تسخير التأمين للتخفيف من المخاطر البحتة، وأهمية فهم الأنواع المختلفة للتغطية التأمينية المتاحة.

١. فهم المخاطر: الخطوة الأولى في تسخير قوة التأمين في إدارة المخاطر البحتة هي تحديد وفهم المخاطر التي تنطوي عليها. ويتطلب ذلك إجراء تقييم شامل للمخاطر، حيث يتم تقييم التهديدات المحتملة وترتيب أولوياتها بناءً على تأثيرها المحتمل. ومن خلال الفهم الواضح للمخاطر، يمكن للأفراد والشركات اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن نوع ومستوى التغطية التأمينية التي يحتاجونها.

٢. التغطية الكافية: من الضروري التأكد من أن التغطية التأمينية التي تم الحصول عليها كافية للحماية من الخسائر المحتملة. يمكن أن يؤدي نقص التأمين إلى ترك الأفراد والشركات عرضة للخطر، حيث قد لا يحصلون على تعويض كافٍ للتعافي من خسارة كبيرة. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي الإفراط في التأمين إلى نفقات غير ضرورية. لذلك، من الضروري تقييم الخسائر المحتملة واختيار التغطية التي تتوافق مع الاحتياجات والمخاطر المحددة.

٣. دراسة الحالة: دعونا نفكر في حالة صاحب شركة صغيرة يدير مطعمًا. وإدراكاً للمخاطر المحتملة المرتبطة بصناعة الأغذية، يقرر المالك الحصول على تغطية تأمينية شاملة تشمل التأمين على الممتلكات والمسؤولية وتأمين انقطاع الأعمال. لسوء الحظ، اندلع حريق في المطبخ، مما تسبب في أضرار جسيمة للممتلكات وأدى إلى إغلاق مؤقت. بفضل التغطية التأمينية، يستطيع المالك الحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات ومطالبات المسؤولية وفقدان الدخل أثناء الإغلاق. تسلط دراسة الحالة هذه الضوء على أهمية التغطية الكافية في تخفيف الأثر المالي لحدث غير متوقع.

٤. المراجعة الدورية: يمكن أن تتغير احتياجات التأمين بمرور الوقت، مما يجعل من الضروري مراجعة التغطية وتحديثها بشكل دوري وفقاً لذلك. مع نمو الأعمال التجارية، قد تظهر مخاطر جديدة، وقد تتطور المخاطر الحالية. ولذلك، من الضروري إعادة تقييم احتياجات التأمين بانتظام للتأكد من أن التغطية تظل كافية. بالإضافة إلى ذلك، قد تتطلب التغييرات في الظروف الشخصية، مثل شراء منزل جديد أو تكوين أسرة، تعديلات على وثائق التأمين الشخصية.

5. نصائح لإدارة المخاطر البحتة بشكل فعال: لتسخير قوة التأمين بشكل فعال في إدارة المخاطر البحتة، من المهم:

العمل مع وكيل تأمين أو وسيط ذو خبرة يمكنه تقديم التوجيه بشأن خيارات التغطية المناسبة.

قارن عروض الأسعار من موفري التأمين المتعددين لضمان الأسعار التنافسية والتغطية الشاملة.

فهم شروط وأحكام السياسة، بما في ذلك الخصومات والحدود والاستثناءات، لتجنب المفاجآت في وقت المطالبة.

– الاحتفاظ بسجلات دقيقة للأصول والأشياء الثمينة لتسهيل عملية المطالبات.

إعادة تقييم احتياجات التأمين بانتظام وتحديث التغطية حسب الضرورة.

التأمين هو أداة قوية في إدارة المخاطر النقية. ومن خلال تحديد المخاطر وفهمها، والحصول على التغطية الكافية، والمراجعة الدورية لاحتياجات التأمين، واتباع النصائح لإدارة المخاطر بشكل فعال، يمكن للأفراد والشركات حماية أنفسهم من العبء المالي للأحداث غير المتوقعة. تذكر أن التأمين ليس مجرد شبكة أمان، بل هو إجراء استباقي لضمان راحة البال والاستقرار المالي.

المخاطر التي تتضمنها الأنشطة الرئيسية للبنك، أي تلك المتعلقة به ورقة التوازن وأعماله الأساسية المتمثلة في الإقراض والاقتراض، لا يتحملها البنك نفسه. في العديد من الحالات، ستقوم المؤسسة بإزالة أو تخفيف المخاطر المالية المرتبطة بالمعاملة من خلال ممارسات العمل المناسبة؛ وفي حالات أخرى، فإنه سيتم تحويل المخاطر إلى أطراف أخرى من خلال مزيج من التسعير

وتصميم المنتج. المصرفية صناعة تدرك أن المؤسسة لا تحتاج إلى الانخراط في الأعمال التجارية بطريقة تفرض مخاطر عليها دون داع، ولا ينبغي لها استيعاب المخاطر التي يمكن تحويلها بكفاءة إلى المشاركين الآخرين. وبدلاً من ذلك، ينبغي لها فقط إدارة المخاطر على مستوى الشركات التي تتم إدارتها بكفاءة أكبر من تلك التي تتم إدارتها من قبل السوق نفسه أو من قبل أصحابها في محافظهم الاستثمارية الخاصة. باختصار، ويجب أن يقبل فقط تلك المخاطر التي تشكل جزءاً فريداً من مجموعة خدمات البنك يمكن تقسيم جميع مخاطر المؤسسات المالية إلى ثلاثة أنواع منفصلة من منظور الإدارة. هؤلاء هم: المخاطر التي يمكن القضاء عليها أو تجنبها من خلال ممارسات تجارية بسيطة، المخاطر التي يمكن نقلها إلى المشاركين الآخرين، والمخاطر التي يجب إدارتها بفعالية على مستوى الشركة. تجنب المخاطر في الحالة الأولى من هذه الحالات، تتضمن ممارسة تجنب المخاطر إجراءات لتقليل فرص حدوث خسائر خاصة من النشاط المصرفي القياسي عن طريق إزالة المخاطر التي لا لزوم لها لغرض أعمال المؤسسة. تتضمن ممارسات تجنب المخاطر الشائعة هنا ثلاثة أنواع من الإجراءات على الأقل إن توحيد العمليات والعقود والإجراءات لمنع القرارات المالية غير الفعالة أو غير الصحيحة هو أولها. بناء المحافظ التي تستفيد منها تنوع عبر المقترضين وتقليل آثار أي تجربة خسارة واحدة هو أمر آخر.

والثالث هو تنفيذ عقود متوافقة مع الحوافز مع إدارة المؤسسة تشترط محاسبة الموظفين. وفي كل حالة، يكون الهدف هو تخليص الشركة من المخاطر التي ليست ضرورية للخدمة المالية المقدمة أو استيعاب الكمية المثلى فقط من نوع معين من المخاطر.

نقل المخاطر

يمكن القضاء على بعض المخاطر، أو على الأقل تقليلها بشكل كبير، من خلال تقنية نقل المخاطر. وتتواجد الأسواق للعديد من المخاطر التي تتحملها الشركة المصرفية. يمكن تحويل مخاطر أسعار الفائدة عن طريق منتجات أسعار الفائدة مثل المقايضات أو المشتقات الأخرى. يمكن تغيير شروط الاقتراض لإحداث تغيير في مدتها. وأخيراً، يمكن للبنك شراء أو بيع المطالبات المالية لتنوع أو تركيز المخاطر الناجمة عن خدمة قاعدة عملائه. وبقدر ما يفهم السوق المخاطر المالية للأصول التي أنشأتها الشركة، يمكن بيع هذه الأصول بقيمتها العادلة. وما لم تكن لدى المؤسسة ميزة نسبية في إدارة المخاطر المصاحبة و/أو الرغبة في المخاطر الضمنية التي تحتوي عليها، فليس لدى البنك أي سبب لاستيعاب مثل هذه المخاطر بدلاً من تحويلها.

إدارة المخاطر

ومع ذلك، هناك فئتان من الأصول أو الأنشطة حيث يجب استيعاب المخاطر الكامنة في النشاط على مستوى البنك. وفي هذه الحالات، توجد أسباب وجيهة لاستخدام موارد الشركة لإدارة المخاطر على مستوى البنك. يتضمن الأول هذه الأصول أو الأنشطة المالية حيث قد تكون طبيعة المخاطر الضمنية معقدة ويصعب إبلاغها إلى أطراف ثالثة. يحدث هذا عندما يحتفظ البنك بأصول معقدة ومملوكة بأسواق ثانوية رقيقة، إن لم تكن معدومة. قد يكون التواصل في مثل هذه الحالات أكثر صعوبة أو تكلفة من التحوط من المخاطر الأساسية. علاوة على ذلك، فإن الكشف عن معلومات حول العميل قد يمنح المنافسين ميزة غير مستحقة. وتشمل الحالة الثانية مراكز الملكية التي يتم قبولها بسبب مخاطرها وعوائدها المتوقعة. هنا، يتم استيعاب مراكز المخاطر التي تعتبر أساسية لغرض أعمال البنك. مخاطر الائتمان ويعد الكامن في نشاط الإقراض مثلاً واضحاً على ذلك، كما هو الحال بالنسبة لمخاطر السوق بالنسبة لمكتب التداول لدى البنوك النشطة في أسواق معينة.

وفي جميع هذه الظروف، يتم استيعاب المخاطر ويجب مراقبتها وإدارتها بكفاءة من قبل المؤسسة. عندها فقط ستحقق الشركة هدف الأداء المالي الخاص بها بشكل منهجي.

مبررات إدارة المخاطر

يبدو من المناسب لأي مناقشة حول إجراءات إدارة المخاطر أن تبدأ بالسبب الذي يجعل هذه الشركات تدير المخاطر. ووفقا للنظرية الاقتصادية القياسية، يتعين على مديري الشركات التي تسعى إلى تعظيم القيمة أن يعملوا على تعظيم الأرباح المتوقعة دون النظر إلى التباين حول قيمتها المتوقعة. ومع ذلك، يمكن تقديم أربعة مبررات واضحة لإدارة المخاطر النشطة. وتشمل هذه:

المصلحة الذاتية الإدارية

عدم الخطية في الهيكل الضريبي

تكلفة الضائقة المالية

عيوب سوق رأس المال.

وفي كل حالة، يؤدي تقلب الربح إلى انخفاض القيمة بالنسبة لبعض أصحاب المصلحة في الشركة. وفيما يلي وصف لكل من هذه المكونات الأربعة:

المصلحة الذاتية الإدارية

في الحالة الأولى، يلاحظ أن المديرين لديهم قدرة محدودة على تنويع استثماراتهم في شركاتهم الخاصة بسبب محدودية الثروة وتركيز عوائد رأس المال البشري في الشركة التي يديرونها. وهذا يعزز النفور من المخاطرة وتفضيل الاستقرار.

عدم خطية الهيكل الضريبي

وفي الحالة الثانية، يلاحظ أنه مع جداول الضرائب التصاعدية، يتم تقليل العبء الضريبي المتوقع عن طريق تقليل التقلبات في الدخل الخاضع للضريبة المبلغ عنه.

تكلفة الضائقة المالية

يركز هذا على حقيقة أن انخفاض الربحية له تأثير أكثر من متناسب على ثروات الشركة. إن الضائقة المالية مكلفة، وتكاليف التمويل الخارجي تتزايد بسرعة عندما يتم التشكيك في قدرة الشركة على البقاء.

عيوب سوق رأس المال

وهذا سبب آخر يجعل المخاطر مهمة بالنسبة لأصحاب المصلحة في الشركة. ويكفي أي من هذه الأسباب لتحفيز الإدارة على الاهتمام بالمخاطر والتقييم الدقيق لمستوى المخاطر المرتبطة بأي منتج مالي وتقنيات تخفيف المخاطر المحتمل

لماذا تستخدم البنوك المشتقات المالية لإدارة مخاطر البنوك؟

التحوط ضد المخاطر الناشئة عن تداول الملكية.

استخدامها لأغراض المضاربة أو تداول الملكية.

باستخدام مقايضة أسعار الفائدة، يمكن تخفيض تكلفة اقتراض الشركات.

توليد الأعمال المتعلقة بنقل المخاطر المختلفة بين الأطراف المختلفة.

تتعرض البنوك التي تتعامل في المشتقات المالية لمخاطر السوق سواء تم تداولها في البورصات القائمة.

إدارة مخاطر السوق والائتمان الناجمة عن الأنشطة داخل أو خارج الميزانية العمومية.

التجميع ومعرفة التعرض الكلي

حتى الآن، تم عرض التقنيات المستخدمة لقياس المخاطر بمختلف أنواعها والإبلاغ عنها والحد منها وإدارتها. وفي كل حالة من هذه الحالات، تم تطوير عملية أو على الأقل تطورت إلى قياس مخاطر الإطارات، وتم نشر التقنيات للتحكم في كل منها.

إن مدى الاختلافات بين المخاطر من مختلف الأنواع لاقت للنظر للغاية. إن عملية مخاطر الائتمان هي مراجعة نوعية لإمكانات الأداء لمختلف المقترضين. وينتج عن ذلك تصنيف، وإعادة تقييم دوري على فترات زمنية معقولة، ومراقبة مستمرة لمختلف مقاييس التعرض.

يتم عادةً قياس مخاطر أسعار الفائدة أسبوعيًا باستخدام والتعرض خارج الميزانية العمومية. يتم الإبلاغ عن الموقف من حيث إعادة التسعير، باستخدام الفجوة والمدة الفعالة، ولكن يتم إجراء التحليل الحقيقي مع الاستفادة من تقنيات المحاكاة. يتم وضع الحدود، ويتم أخذ التحولات الاصطناعية بناءً على توقعات أرباح التدفقات النقدية.

تتم مراقبة مخاطر الصرف الأجنبي أو التداول العام في الوقت الفعلي مع حدود ومساءلة صارمة. وهنا مرة أخرى، يتم تحليل آثار تحركات الأسعار السلبية عن طريق المحاكاة باستخدام تغيرات أسعار الصرف المخصصة و/أو التوزيعات المبنية على النتائج التاريخية.

ومن ناحية أخرى، غالبًا ما يتم التعامل مع مخاطر السيولة كتمرين تخطيط، على الرغم من القيام ببعض الأعمال المعقولة لتحليل تأثير التمويل للأخبار السلبية.

إن الأساليب التحليلية المندرجة في كل من هذه التحليلات معقدة وصعبة ولا يسهل توصيلها إلى غير المتخصصين في المخاطر التي يتم النظر فيها.

ومع ذلك، يجب على البنك تحديد المستويات المناسبة لكل خطر واختيار، أو على الأقل توضيح، مستوى مناسب من المخاطر للمنظمة ككل. كيف يتم ذلك؟

الجواب البسيط هو "ليس جيدًا جدًا". غالبًا ما يتم تقديم للإدارة العليا عدد لا يحصى من التقارير حول التعرضات الفردية، مثل الائتمانات المحددة والملخصات المعقدة للمخاطر الفردية، على النحو المبين أعلاه.

ولا يتم تحديد أبعاد المخاطر بطرق مماثلة. إن الخبرة الفنية للإدارة لتقدير الطبيعة الحقيقية للمخاطر نفسها والتحليلات التي تم إجراؤها لتوضيح تعرض البنك محدودة.

وبناءً على ذلك، اكتسب مديرو المخاطر المحددة سلطة واستقلالية متزايدة مع مرور الوقت.

ومع ذلك، في ضوء الخسائر الأخيرة، بدأت التبليطات تتغير. على المستوى التنظيمي، يتم مركزة إدارة المخاطر الشاملة في لجنة إدارة المخاطر التي يرأسها شخص معين كمدير أول للمخاطر.

وتهدف هذه الاستجابة المؤسسية إلى تمكين فرد واحد أو مجموعة من تحمل مسؤولية تقييم المخاطر الشاملة على مستوى الشركة وتحديد المصلحة الفضلى للبنك ككل.

وفي الوقت نفسه، تحمل هذه المجموعة المسؤولين التنفيذيين مسؤولية أكبر عن المخاطر الواقعة تحت سيطرتهم وعن أداء المؤسسة في مجال المخاطر هذا.

النشاط والمبيعات حوافز يتم استبدالها بتعويضات الأداء على أساس حجم الأعمال والربحية الإجمالية. وعلى المستوى التحليلي، يخضع إجمالي التعرض للمخاطر لمزيد من التدقيق.

ومع ذلك، فإن القيام بذلك يتطلب جمع الأنواع المختلفة من المخاطر الموضحة أعلاه. يتم تحقيق ذلك بطريقتين مختلفتين ولكن مرتبطتين. أول هذه الأنظمة، والتي ابتكرتها شركة Bankers Trust، هو نظام RAROC (العائد المعدل على رأس المال حسب المخاطر) لتحليل المخاطر.

في هذا النهج، يتم قياس المخاطر من حيث تباين النتائج. حيثما أمكن، يتم تقدير التوزيع التكراري للعائدات من البيانات التاريخية، ويتم تقدير الانحراف المعياري لهذا التوزيع. يتم تخصيص رأس المال للأنشطة كوظيفة لقياس المخاطر أو التقلبات. بعد ذلك، يتعين على المركز المحفوف بالمخاطر أن يحمل معدل عائد متوقع على رأس المال المخصص، والذي يعوض الشركة عن المخاطر الإضافية المرتبطة بها. يتم تجميع المخاطر وتسعيرها في نفس العملية من خلال تحديد أبعاد جميع المخاطر من حيث توزيعات الخسارة وتخصيص رأس المال حسب تقلب النشاط المقترح.

النهج الثاني يشبه RAROC ولكنه يعتمد بشكل أقل على خطة تخصيص رأس المال وأكثر على التدفق النقدي الضمني للموقف المحفوف بالمخاطر أو آثار الأرباح. عند استخدامها لتحليل مخاطر أسعار الفائدة، تمت الإشارة إلى ذلك بمنهجية الأرباح المعرضة للخطر أعلاه. عند استخدام القيم السوقية، يصبح النهج مطابقاً لمنهجية القيمة المعرضة للمخاطر المستخدمة في التعرض للتداول.

يمكن استخدام هذه الطريقة لتحليل إجمالي المخاطر على مستوى الشركة بشكل مشابه لنظام RAROC. ومرة أخرى، يمكن تقدير التوزيع المتكرر للعوائد لأي نوع من المخاطر من البيانات التاريخية. ويمكن بعد ذلك تقدير النتائج المتطرفة من ذيل التوزيع. ويتم استخدام أسوأ مثال تاريخي لهذا الغرض، أو يتم أخذ نتيجة الانحراف بمعيار واحد أو معيارين يعين الاعتبار. ونظراً للنتائج السلبية المرتبطة بأي موقف خطر، فإن الشركة تقيد تعرضها. وفي أسوأ السيناريوهات، لا يخسر البنك أكثر من نسبة معينة من الدخل الحالي أو القيمة السوقية. ولذلك، بدلاً من الانتقال من تقلب القيمة من خلال رأس المال، فإن هذا النهج يذهب مباشرة إلى الآثار المترتبة على الأرباح الحالية من موقف محفوف بالمخاطر. ومع ذلك، فإن هذا النهج يعاني من عيبين لا يمكن إنكارهما. إذا تم استخدام EaR، فإنه يعتمد على التدفق النقدي وليس على القيمة السوقية. وعلى أية حال، فهو لا يقيس بشكل مباشر التباين الإجمالي للنتائج المحتملة من خلال مواصفات التوزيع المسبقة.

بل يعتمد الأمر على نطاق شخصي محدد مسبقاً من البيانات المحفوفة بالمخاطر لدفع السيناريو الأسوأ. ومع ذلك، يحاول كلا الإجرائين معالجة مسألة المفاضلة بين المخاطر، باستخدام منهجية مشتركة لتحويل المخاطر المحددة إلى تعرض على مستوى الشركة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لكل منهما فحص العلاقة المتبادلة بين المخاطر المختلفة والمدى الذي يمكن أو ينبغي أن ينظر إليها على أنها تعويض.

ولكن من الناحية العملية، فإن معظم هذه النماذج، إن لم يكن كلها، لا تنظر إلى هذه المجموعة من المخاطر باعتبارها مشكلة قياسية في المحفظة. وبدلاً من ذلك، يقومون بتقييم كل خطر بشكل منفصل وإجمالي التعرض عن طريق إضافة بسيطة. ونتيجة لذلك، يتم فقدان الكثير في التجميع. ربما مع مرور الوقت، سيتم معالجة هذه المشكلة.

نطاق لمزيد من البحث في إدارة مخاطر البنوك من الواضح أن الصناعة المصرفية تتطور إلى مستوى أعلى من تقنيات وأساليب إدارة المخاطر عما كانت عليه في الماضي. ومع ذلك، كما تشير هذه المراجعة، هناك مجال كبير للتحسين. قبل أن يتم تعداد مجالات القيمة المضافة المحتملة، من المفيد تكرار نقطة سابقة.

إن تقنيات إدارة المخاطر التي تمت مراجعتها هنا ليست متوسطة، ولكنها التقنيات التي تستخدمها الشركات في الطرف الأعلى من السوق. إن مناهج إدارة المخاطر في المؤسسات الأصغر والأكبر، ولكن الأقل تطوراً نسبياً هي أقل دقة وأقل تحليلاً بشكل ملحوظ. وفي بعض الحالات، قد تحتاج إلى ترقية كبيرة للوصول إلى مستوى تلك المذكورة هنا. وبناءً على ذلك، ينبغي النظر إلى مراجعتنا على أنها لمحة عن أفضل الممارسات، وليس الممارسات المتوسطة.

ومع ذلك، فإن التقنيات التي يستخدمها أولئك الذين يحددون معايير الصناعة يمكن أن تتحسن. حسب الفئة، المجالات الموصى بها حيث من المرغوب فيه إجراء تحليل إضافي كالتالي:

مخاطر الائتمان

لا يزال تقييم التصنيف الائتماني عملية غير دقيقة. وبمرور الوقت، يجب توحيد هذا النهج عبر المؤسسات والمقترضين. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون إجراءات التصنيف الخاصة بها متوافقة مع أنظمة التصنيف في أماكن أخرى في سوق رأس المال. ولا بد من تتبع خسائر الائتمان، التي ترتبط حالياً بشكل غامض بالتصنيف الائتماني، عن كثب. وينبغي أن يكون تسعير الائتمان، والتصنيف الائتماني، والخسارة المتوقعة أقرب بشكل واضح إلى سوق السندات. ومع ذلك، لا تمتلك الصناعة حالياً قاعدة بيانات واسعة بما يكفي لإجراء تحليل الهجرة الذي تمت دراسته في سوق السندات. تتطلب مسألة الهيكل الأمثل لمحفظه الائتمان مزيداً من الدراسة. وباختصار، هناك حاجة إلى التحليل لتقييم مكاسب التنوع المرتبطة بالتصميم الدقيق للمحفظة. وفي الوقت الحالي، يبدو أن البنوك تركز بشكل مفرط في مناطق ذات خصوصية ولا تدبر بشكل كاف تركيزاتها الائتمانية سواء في المناطق الصناعية أو الجغرافية.

مخاطر معدل الفائدة

في حين أن دراسات المحاكاة قد تحسنت بشكل كبير في إدارة الفجوات، واستخدام القيمة الدفترية محاسبة ولا تزال التدابير وخسائر التدفق النقدي تمثل مشكلة. وستتطلب التحركات الرامية إلى تحسين هذه المنهجية زيادة التركيز على المحاسبة القائمة على السوق. ومع ذلك، يجب استخدام آلية إعداد التقارير هذه على جانبي الميزانية العمومية، وليس فقط محفظة الأصول. ويجب أن تتضمن عمليات المحاكاة أيضاً التطورات في التحوط الديناميكي المستخدم في نماذج تسعير الدخل الثابت المعقدة. وفي الوقت الحالي، تميل عمليات المحاكاة هذه إلى أن تكون مبسطة إلى حد ما، كما أن اختبار السيناريو محدود إلى حد ما. تحقق من مقالاتنا على كيفية إدارة البنوك لأسعار الفائدة.

خطورة التبادل الأجنبي

يعد نهج القيمة المعرضة للمخاطر تجاه مخاطر السوق أداة متفوقة. ومع ذلك، فإن الكثير من صناعة السلع الاستهلاكية تستخدم نهجاً مخصصاً لوضع حدود الصرف الأجنبي وغيرها من الحدود التجارية. ملكننا مقال عن إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية عروض؛ ويمكن، بل وينبغي، استخدام هذا النهج بدرجة أكبر مما هو عليه حالياً.

مخاطر أخرى

ومع تحرك البنوك بشكل أكبر خارج ميزانياتها العمومية، فإن المخاطر الضمنية لهذه الأنشطة يجب أن يتم دمجها بشكل أفضل في إدارة المخاطر الشاملة واتخاذ القرارات الاستراتيجية. وفي الوقت الحالي، يتم تجاهلها عند النظر في إدارة مخاطر البنوك. وإن أنشطة إدارة المخاطر يجب أن تكون دائمة التطور مرتبطة باستراتيجية المؤسسة وكيفية تطبيقها، وتتعامل بطريقة منهجية مع جميع الأخطار التي تحيط بنشاطها مهما كان مستواها ونوعها

تجميع المخاطر

دار الكثير من النقاش حول منهجيات VaR وRAROC لفهم الإدارة الكاملة للمخاطر. ومع ذلك، فإن قرارات قبول المخاطر وتسعير المركز المحفوف بالمخاطر يتم فصلها في كثير من الأحيان عن تحليل المخاطر. إذا تم التحكم في المخاطر الإجمالية، فيجب دمج هذه الأجزاء من العملية بشكل أفضل داخل الشركة المصرفية. وتفترض منهجيتا المخاطر الإجمالية أن الأبعاد الزمنية لجميع المخاطر يمكن النظر إليها على أنها متكافئة. مخاطر التداول تشبه مخاطر الائتمان، على سبيل المثال. وببدو هذا الأمر مثيراً للمشاكل عندما لا تكون أسعار السوق متاحة بسهولة لبعض الأصول وتكون الأبعاد الزمنية للمخاطر المختلفة متباينة. ومع ذلك، حتى الآن، لم تقم أي شركة بمعالجة هذه المشكلة بشكل كافٍ.

وأخيرا، يتطلب تشغيل مثل هذا النظام الإداري المعقد معرفة كبيرة بالمخاطر التي يتم النظر فيها والأساليب المستخدمة لقياسها. ومن غير المتصور أن تتمتع مجالس الإدارة وحتى معظم كبار المديرين بمستوى الخبرة اللازم لتشغيل النظام المتطور. ومع ذلك، يبدو أن الهيئات التنظيمية الحكومية ليس لديها أي فكرة عن مستوى التعقيد وتحاول زيادة المساءلة حتى مع تزايد المعرفة اللازمة للسيطرة على أجزاء مختلفة من الشركة.

مسؤولية المصرفيين

المصرفيون مسئولية قانونية نشأت المطالبات كجزء من "الزعة الاستهلاكية الجديدة والمتنامية ضد البنوك" والتي تتجلى في صراع بين مصالح المقرض ومصالح الشركة المقترضة ومالكها.

وتبين مراجعة قضايا مسؤولية المصرفيين أن المقترضين لا يتم إعفاؤهم من التزاماتهم تجاه المصرفيين فحسب، بل يحصلون أيضاً، من قبل القاضي وهيئة المحلفين على حد سواء، على تعويضات تعويضية وعقابية.

بشكل عام، تنشأ الدعاوى القضائية المتعلقة بمسؤولية المصرفيين من سلوك المصرفيين في التفاوض على القروض وإدارتها وليس من الأخطاء في مستندات القروض نفسها. عادة ما يكون سلوك المصرفيين بمثابة أساس واقعي لاتخاذ إجراء قانوني عندما يصبح المصرفيون منخرطين بشكل كبير في إدارة وعمليات أعمال المقترض، فشل المصرفيين في الوفاء بالتزامات القروض أو فرض شروط جديدة، يبدأ المصرفيون رفع دعاوى قضائية ضد المقترضين بسبب التخلف عن السداد غير النقدي، يقوم المصرفيون بتسريع أوراق الطلب بشكل غير صحيح، يستبدل المصرفيون مقترضاً أقوى بمقترض أضعف فيما يتعلق بقرض لمشروع تجاري أو عقار فاشل، يُنظر إلى المصرفيين على أنهم أخلوا بوعودهم أو أدلوا ببيانات غير صحيحة.

يجب على المقترضين في كثير من الأحيان تأكيد مطالبات المسؤولية المصرفية باعتبارها مطالبات مضادة ردًا على إجراءات التحصيل التي يرفعها المصرفيون.

ومع ذلك، كسبب قانوني للدعوى، فإن مصطلح "المسؤولية المصرفية" لا يشير إلى أي نظرية معينة للمسؤولية. وبدلاً من ذلك، يستخدم أصحاب المطالبات ضد المصرفيين النظريات القانونية التقليدية بطريقة جديدة لمعالجة أوجه الظلم المتصورة في علاقة الإقراض.

تتضمن النظريات القانونية التي بموجبها يبدأ المقترضون التقاضي أسباباً مختلفة للعمل بموجب القانون العام (بما في ذلك الاحتيال، والتضليل، والإكراه الاقتصادي، وخرق العقد، والتدخل الضار) والعديد من الوصفات القانونية (بما في ذلك البيئات، ومكافحة الاحتكار، والابتزاز، والقوانين المصرفية).

يمكن للمصرفيين تجنب الدعاوى القضائية أو التخفيف من آثارها من خلال اتباع بعض الخطوات الاحترازية الأساسية. وبطبيعة الحال، هناك العديد من الدفاعات المتاحة للمصرفيين ضمن نفس هذا القانون.

ومع ذلك، لا يوجد بديل قانوني أو غير ذلك للحس السليم العادي من جانب المصرفيين. ونقدم بإيجاز مسؤولية المصرفيين وبعض "لائئ الحكمة". هؤلاء هم:

الامتثال للاتفاقيات

هل تصرف المصرفيون بالامتثال الكامل للشروط المعلنة في المستندات التي تحكم القروض؟
هل تم تعديل القلقاس الخاص بالوثيقة أو التنازل عنه من خلال الكتابات أو البيانات أو السلوك اللاحق؟
هل تمنح وثائق القرض بشكل لا لبس فيه للمصرفي الحق في إنهاء التمويل أو المطالبة بالدفعات؟ فهل هذا صحيح ويتفق مع شروط القرض الأخرى؟
هل قام المقرض بخرق أي موثيق أو شروط تعاقدية في المستندات؟
وإذا كان الأمر كذلك، فهل يمكن إثبات الانتهاك بمعايير موضوعية؟
الامتثال لواجب حسن النية والتعامل العادل
وعلى افتراض أن المصرفيين أنهوا التمويل، فهل أعطوا المقرض إشعاراً معقولاً بنيته؟
هل تم منح المقرض فرصة معقولة للحصول على تمويل بديل؟
هل ساهمت المعايير الموضوعية في دعم تحرك المصرفيين؟
فهل كان تصرف المصرفيين متسقاً مع سياساتهم المؤسسية المتعلقة بإنهاء التمويل؟
فهل دفع المصرفيون المقرض إلى الاعتقاد بأن أموالاً إضافية ستأتي قريباً؟
هل تصرف المقرضون باعتماد معقول وعلى حساب التمويل المتوقع؟
هل نشأت علاقة ثقة أو ثقة بين المصرفيين والمقرضين؟
هل قدم المصرفيون النصائح أو الاقتراحات بشكل روتيني للمقرض؟
هل هناك تباين في التطور أو القدرة على المساومة بين الطرفين؟
الهيمنة والسيطرة
إذا كانت شروط القرض تمنح المصرفيين سلطة واسعة فيما يتعلق بإدارة وعمليات المدين، فهل مارس المصرفي هذه السيطرة بشكل غير صحيح؟
فهل كانت مشاركة المصرفي تتألف فقط من حقه المشروع في مراقبة أعمال المدين وتحصيل ديونه، أم أن المصرفي كان في واقع الأمر يدير عملياته؟
هل يشارك المصرفيون بنشاط في إدارة الأعمال اليومية، أم أن المصرفي يمتلك فقط "سلطة النقض" على قرارات تجارية معينة؟
هل المصرفيون هم مصدر الائتمان الوحيد أو الأساسي للمقرض؟
هل استخدم المصرفيون التهديدات بشكل خاطئ للسيطرة على سلوك المقرض؟
هل يتحكم المصرفيون بكمية كبيرة من أسهم المدين؟
إن جميع العوامل الدالة على السيطرة، مجتمعة، تشكل سيطرة كافية للارتقاء إلى مستوى السيطرة لقاعدة الوسيلة أو مذهب التبعية العادلة.
إذا كان الأمر كذلك، فهل يستطيع المصرفيون تلبية المستوى الأعلى من الرعاية المطلوبة من المؤتمنين؟
التقليل من مخاطر الدعاوى القضائية التي يتعرض لها البنك
يجب على المصرفي اتخاذ الخطوات التالية لتقليل مخاطر الدعاوى القضائية:
قم بإعداد المذكرات للملف بشكل صحيح، مع ترك الصفات والابتدال والتهديدات.
تأكد من أن الأطراف تفهم بوضوح أي صفقة يتم التوصل إليها، وتجنب الاتفاقيات الجانبية و"التفسيرات" الشفهية، إن أمكن.
كتابة خدمة ذاتية مذكرة إلى الملف يمكن أن يكون مفيداً، حيث يحدد التفاصيل.
استخدم المناسب توثيق يعكس المعاملة الفعلية.
تجنب فرض شروط مفرطة القسوة غير مخصصة للاستخدام (مثل التنازل عن المحاكمة أمام هيئة محلفين أو أحكام الرقابة الإدارية).
قم بمراجعة أدلة القروض الخاصة بالبنك والتقييمات الائتمانية للمقرض، مع تذكر أي منهما أو كليهما يمكن قراءتهما أمام هيئة المحلفين.
يتجنب شخصية الصراع، وإزالة الضباط على الفور الذين يمكن اتهامهم بالتصرف بشكل ضار أو غير عادل.

احزم مشاكلك في حقيبة أدوات قديمة واطركها للمحامين.
عندما يجد المصرفي أقرض المشكلة، وعلمهم اتخاذ الخطوات التالية قبل فوات الأوان:

راجع الملف للاطلاع على كافة الحقائق.

مراجعة جميع وثائق القرض.

مقابلة جميع الموظفين المعنيين.

تقييم المقترض تحفيز لتسوية بدلا من مقاضاة.

ابحث عن بدائل التنفيذ لرفع دعوى قضائية. فهل يعطي القليل لإعادة الهيكلة مكاسب كبيرة، مثل الضمانات الإضافية، أو

الضمانات الجديدة، أو الوقت للتغلب على دورات السلوك المعاكس؟

مراجعة جميع التنازلات التي قد يقدمها البنك، سواء كانت كتابية أو شفوية.

قدم إشعارًا كافيًا بإجراء البنك (بما في ذلك الطلب والمقاصة) عندما يكون ذلك عمليًا على الإطلاق. إذا كنت تعمل نحو المواعيد

النهائية، فتأكد من أن المقترض يفهمها بوضوح. ضعها كتابيًا إن أمكن.

العمل مع محامين جيدين، يتم استدعاؤهم في أقرب وقت ممكن. إن الاعتماد على نصيحة المحامي قد يدل على حسن النية، مما

يزيد من فرص الدفاع الناجح.

لا تستخدمه أبدًا مقابل مبالغ صغيرة أو حقد. ضع في اعتبارك مدى استصواب رفع دعوى قضائية عندما لا يتمكن المقترض من

الدفع على الإطلاق ويكون المبلغ كبيرًا جدًا.

كن دائمًا عمليًا من خلال تجنب اللغة المسيئة والقسوة وقصف الطاولة.

يمكن إجراء تغييرات الإدارة عند الضرورة ولكنها تتطلب الحرص على إنجازها دون مسؤولية.

وليكن المقترض ومستشاروه هم مصدر خطط العمل، وليس البنك.

أخيرًا، بعد القيام بقرض التسلق Workout Mountain، ستلقى الوصايا العشر لدورة التمرين كمصرفي.

الوصايا العشر لدورة التمرين:

يجب عليك مراقبة علامات الإنذار المبكر للمتاعب.

سوف تحصل على كل الحقائق.

يجب عليك إحضار أخصائي تجريب لإجراء التمرين مفاوضات.

ولا يجوز لك التنازل عن أي حقوق.

يجب عليك أن تنظر إلى جميع البدائل قبل البدء في مناقشات التمرين.

يجب عليك دائمًا أن تنظر إلى جانبي القضية.

يجب عليك إشراك أكبر عدد ممكن من الأشخاص في مناقشات التمرين.

عليك أن تكون صادقًا.

لا ينبغي لك أن تكون متعجرفًا.

عليك أن تأخذ ما يمكنك الحصول عليه.

خاتمة

على مدى العقد الماضي، تحسن فهمنا للبنوك التجارية في القطاع المالي بشكل كبير.

الغالبية العظمى من المخاطر التي تواجه الشركة المصرفية تكمن في الأعمال المدرجة في الميزانية العمومية. وقد تركزت مناقشة إدارة المخاطر والإجراءات اللازمة لإدارة المخاطر والسيطرة عليها على هذا المجال. هناك فئتان من الأصول أو الأنشطة حيث يجب استيعاب المخاطر الكامنة في النشاط على مستوى البنك. تعتمد إدارة الشركة المصرفية على سلسلة من الخطوات لتنفيذ نظام إدارة المخاطر. وبناء على ذلك، فإن مراجعتنا لإجراءات إدارة المخاطر سوف تركز هنا.

المراجع

١. طيبة عبد العزيز، مرايحي محمد، بازل ٢ وتسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ١٢-١١ مارس، ٢٠٠٨ ص .
٢. إبراهيم كراسنة، أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر، صندوق النقد العربي: معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات: أبوظبي، مارس .
٣. حسين بلعجوز، " إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها " مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة - مخاطر - تقنيات، جامعة جيجل - الجزائر، يومي ٦-٧ جوان.
٤. ماجدة أحمد شلبي، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية و معايير لجنة بازل، مؤتمر حول تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٤-٢٢ ديسمبر ٢٠٠٢.
٥. عبد الناصر ناصري. (٢٠٢١/٢٠٢٠). "أثر إدارة المخاطر النظامية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية". أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سوق أهراس، الجزائر: جامعة محمد الشريف مساعدي.
٦. رانية زيدان، و شحادة العالونة. (٢٠١٦). "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية". عمان: الوراق للنشر والتوزيع، (الطبعة الأولى)
٧. أسعد حميد العلي. (٢٠١٣). "إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر". عمان: الذاكرة للنشر والتوزيع، (الطبعة الأولى)
٨. عبد الستار، (٢٠١٢)، "تقوّم الأداء المالى لمصرفى الرشد وأهمّته فّقاس مخاطر السّولة المصرفيّة"، مجلة بّياد العلوم القتصادة الجامعة ، العدد الحادي والثلاثون.
٩. صادق راشد الشمري. (٢٠١٣). "إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية". عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
١٠. فرح يعقوب.. (٢٠١٧/٢٠١٦). "إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي -دراسة عملية إدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي-". رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال. قسم إدارة الأعمال، سوريا: الجامعة الافتراضية السورية.
١١. مريم خوبيزي. "إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية"، أطروحة دكتوراه ، تخصص مالية وبنوك. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر .
١٢. أحمد سليمان خصاونة (٢٠٠٨) المصارف الإسلامية - مقررات بازل، تحديات العولمة، إستراتيجيات مواجهتها - عمان: عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع (الطبعة الأولى)
١٣. حسن صلاح (٢٠١١) الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الاعمال القاهرة: دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، (الطبعة الأولى)
١٤. حكيم بجوطو وحمزة صدقة (٢٠٢١) واقع تطبيق الجهاز المصرفي العربي لاتفاقيات بازل وتطوراتها سكيكة كتاب جماعي، الاليات المعاصرة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر : جامعة ٢٠ اوت ١٩٥٥
١٥. عائد حواسي وسفيان غواس (٢٠٢١) دور الحوكمة في تحسين ادار المخاطر المصرفية. كتاب جماعي حول الاليات المعاصرة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر سكيكة: جامعة ٢٠ اوت ١٩٥٥
١٦. محب خله توفيق (٢٠١٥) الاقتصاد النقدي والمصرفي -دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات الإسكندرية: دار الفكر الجامعي (الطبعة الأولى)

١٧. محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان (٢٠١٢) المصارف الإسلامية عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع (الطبعة الرابعة)
١٨. نعيمة خضراوي (٢٠٠٨-٢٠٠٩) إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية رسالة ماجستير تخصص نقود وتمويل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بسكرة الجزائر جامعة محمد خضير.
١٩. بان علي حسين المشهداني (٢٠١٧) واقع القطاع المصرفي السعودي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي والتحديات التي تواجهه للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٦) مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (١٨)
٢٠. حدة فروحات عمر الفاروق زرقون وعلي بن ساحة (٢٠١٨) إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية -دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية مجلة الباحث ١٨ (٠١)

21. Andrew Stott, "Raw Risk", The Banker, (Aug, 1993).
22. GERHARD SCHROECK, Risk Management and value creation in financial institutions, John Wiley & Sons, Canada, 2002.
23. Working Paper, prepared by Financial Stability Department, Bank of Canada, 2010, "The Impact of Liquidity on Bank Profitability".
24. Tursoy, & Turgut. (2018, May 02). Risk management process in banking industry posted. MPRA Paper No. 86427.
25. Hanif, M., Iqbal, A., & Zulfiqar, S. (2016). Risk and Returns of Sharī'ah Compliant Stocks on the Karachi Stock Exchange – A CAPM and SCAPM approach. Journal of King Abdulaziz University-Islamic Economics, 29(2)

الخاتمة

في نهاية البحث العلمي الذي قُمنّا على طرحه نتوجه لكم بأسمى عبارات الشكر والتقدير فقد أكرمنا الله تعالى بإنهاء البحث الذي لم ندّخر معه جهداً إلا وقد فعلناه، حيث استهلك البحث المطروح والذي جاء بعنوان (استراتيجيات تخفيف أثر المخاطر على البنوك السعودية) العديد من المشهور برفقة مجموعة من الأصدقاء والمُختصين، لنصل بتلك المعلومات إلى جميع القراء والباحثين، وقد جرى الاستناد في مسارات البحث على الطّريقة العلمية عبر مجموعة من المصادر المهمة لتكون أساساً تقوم عليه فكرة البحث العلمي سائلين المولى أن يكون هذا البحث الشامل دليلاً ومرجعاً لكل باحث وطالب علم مُهتم بالبحث في هذا الموضوع دوناً عن غيره، حيث تمّ توضيح العديد من النقاط الغامضة في البحث، وقد جرى ربط الفقرات بطريقة تضمن للقارئ والباحث العلمي الوصول إلى نتيجة بشكل سلس وسريع، وفي الختام نرجو منكم الصّفح والعفو عن كل خطأ أو نقص في الفقرات، ونسأل الله تعالى أن يكتب لنا ولكم التوفيق وأن تكون المغانم في هذا البحث أكثر من المغارم للجميع، والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.